



الحمد لله العالم بالكليات والخزائات المتصف سبحانه وتعالى بجميع الكالات وأشهد أن لا اله الا الله الخائف السوادق في الذات والصفات وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله أفضل المخلوقات صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه ذوى المجد والكرامات صلاوة وسلاما دائما ثمين نجوى بهما من الفتنات (وبعد) فبقول الفقير الى رحمة ربه ابراهيم البيهقري الضعيف ابن محمد غفر له الاطيف الكريم قد طلب من شيخنا العالم العلامة الحبر الجواد الفهامة من هو النصال الجيدة والى مولانا الشيخ محمد القضاى بعض الاخوان كناية على رسالته المسماة بكفاية العوام فيما يجب عليهم من علم الكلام فأذن لي الشيخ في الكتابة عليها فاشرح صدرى لذلك والله أعلم بما هناك فعلقت عليها كلمات لطيفة بعبارة مستحسنة تترقفة بغناءت بحمد الله حاشية نافعة وأرجو أن تكون بالقبول ساطعة وممينا تحقيق المقام على كفاية العوام فيما يجب عليهم من علم الكلام والله أسأل أن ينفع بها وهو حسي ونعم الوكيل وكفى فينا نعم السكفيل (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدأ بها اقتداء بالكتب السماوية التي أشرعها الكتاب العزيز وعمل بتجديك أمر ذي بال لا سد أفقه حسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتوأ أجدتم وأقطع روايات أى كل فعل ولو قوليا لا تذكر البسمة في أولها لمع والبال بطلق على معان منها الحال والقلب والحوث العظيم كافي القاموس والمراد به هذا الحال فيكون المعنى كل أمر ذي بال يتم به شرعا وقبيل المراد به القلب على أن المراد قلب ذلك الامر على سبيل الاستعارة بالكتابة حيث شبه الامر المهم به شرعا بانسان يجامع الشرف وطوى لفظ المشبه به ورمز اليه شئ من لوازمه وهو البال وقوله فهو أبتوأ بترالخ الابتر مقطوع الذنب والاجذم الذي ذهب أ بامله من الجذام والاقطع مقطوع البدو الكلام على كل من باب التشبيه البليغ وهو ما حذفت به الاداة والوجه أومن باب الاستعارة المصروفة على الخلاف بين الجمهور والسعدى بن حوزيد أسد ثم ان جعلت الباء أصلية وهو الارجح احتاج الى متعلق تنعلق به ويحور أن يكون فعلا أو ماضيا أو ماضيا مؤثرا أو مقدما وذلك ان كانت صادرة من العباد فان كان اخبارا من الله فلا يجزى ذلك لان المعنى بسم الله كان كل شئ ومنه تكون الاشياء فتكون الباء مشيرة لجميع

[illegible]

ويختلفان اعتبارا وكان يكون كل منهما السكرم ولكن من حيث كونه باعتبار على الحمد يقال له محمود عليه ومن حيث كونه مدلول الصيغة يقال له محمود به وأن أقسام الحمد أربعة حسب تقدم تقديم وهو حمد الله نفسه بنفسه أو لا يحد تقدم لحادث وهو حمد الله بعض عباديه وهذا الحمدان قديمان وهما ينطبق التبعيه كما قال بعضهم أن الحمد القديم هو نفس الكلام القديم باعتبار دلالة على الكمالات وحدثان تقديم وهو حمد العباد لله تعالى وحدثان لحادث وهو حمد العباد بعضهم لبعض وهذا الحمدان حادثان وأل في الحمد أما الحمد أو الاستغراق أو الجنس واللام في الله اللام المستغراق أو الاختصاص أو اللام لكن أن جعل للمحمود الحمد القديم فقط امتنع جعل اللام للملك بخلاف ما لو جعل حمد من بعد بحمد كحمد الله وحمد أنبيائه وأوليائه فإنه يصح تقديرها لكل من الثلاثة وكذا على جعل آل للاستغراق أو الجنس في ضمن أفرادها أن لو خط التركيب والأجلت بالنسبة للقديم لغير الملك والنسبة للحادث لكل منها والجملة خبرية لفظا انشائية معني وبصح أن تكون انشائية لفظا ومعني بناء على أنها وضعت في عرف الشرع لإنشاء الحمد كصيغ العقود وصدق على الاحتياط أن العبد لا يمكنه إنشاء بعضه من الجملة الذي هو اختصاص الحمد بالله واستحقاقه له إذ هو ثابت أولا واجب بأن المراد إنشاء التام بعضه من الجملة لا إنشاء مضمونها ذلك أن جعلها خبرية لفظا ومعني فيكون المعنى أكبر من كل حمد مختص به تعالى أو مستحق له لا يقال الأخبار بشئ ليس من أفراد ذلك الشئ فلا يلزم من الأخبار بأن الحمد لله كون الشخص حامدا فلم يحصل مقصود الشارع وهو اتصاف الشخص بكونه حامدا لا يقول محل كون الأخبار بالشئ ليس من أفراد ذلك الشئ مالم تنأوله حقيقته كالأخبار بقيام زيد في قولك زيد قائم فان حقيقته لا تنأوله الأخبار به أي لا بعد فردا داخلها أما إذا تنأوله وعدد اختلافها فيكون الأخبار بهذا الشئ فردا من أفرادها ولا شأن أن ماها من هذا القبيل فان الأخبار بأن الحمد لله من أفراد الحمد لا يصدق عليه أنه إنشاء على الله تعالى أي ذكره بخبر بعد الخبر بذلك حامدا حصل مقصود الشارع (قوله المنفرد بالابحاد) أي الذي اخص بالاحاد الانشاء اختياريا وواضطراريا بحرها وشرها وان كان لا يجوز نسبة الشئ إليه تعالى إلا في مقام التعليم في كلامه إشارة إلى مذهب أهل السنة من وحدانية الأفعال ورد لمذهب المعتزلة من أن العبد يخلق أفعاله الاختيارية كإسباني والابحاد هو إراز الممكن من العدم إلى الوجود فان قلت لم اقتصر على الإحاد مع أنه كما نفرد سبحانه وتعالى به نفرد بالاعدام قلت اقتصر عليه لكونه هو المتفق عليه عد أهل السنة وأما الأعدام فقد خالف فيه أمام الحرمين حيث قال بأن الممكن بعدم بنفسه بسبب قطع الله عنه أسباب الوجود كإسباني أن شاء الله تعالى وهذا أدنى من جواب بعضهم بأن فيه اكتفاء بوعليه فانما ارتكبه لأجل الصمم لا يقال كان عليه أن يسه على انفراد تعالى بآيات الأحوال الحادثة كسكون زيد عالما لا يقول انما زلزلت البيسة على ذلك لكون التفتيق عدم نبوت الأحوال كإسباني ذكره فيما يأتي ولا ينبغي ما في كلامه من براعة الاستهلال وهي أن بشر المتكبر في طاعة كلامه إلى مقصوده أما براعة المطلب فهي تقديم النشاء على المقصود وأما براعة المقطع فهي الإتيان بما يشعر بالانتهاء كقولهم في الاسترخاء له حسن الختام وانظر هل ورد إطلاق المنفرد عليه تعالى أولا أما على وروده فظاهرا أما على عدم وروده وهو الظاهر فكيف يطلق عليه تعالى مع أن أحماة نوقب فيه أي بنوقف جواز إطلاقه عليه تعالى على ورودها في كتاب أو سنة صحيحة أو حسنة أو إجماع الآن يقال سري الشئ في ذلك على طريقه أبي بكر الباقلاني من نحو إطلاق عالم برقبته ادن ولا منع وكان تعالى مصفا بعباده ولم يكن موهبا ما يستعمل في حقه تعالى ثم رأيت لبعضهم تحريرا ينبغي التعويل عليه وهو أن الذراع انما هو في الإطلاق على سبيل التسمية الخاصة لا في الإطلاق على سبيل الوصفية الكلية والعرف بينهما

لنفرد بالابحاد

الحوادث أن كل أحد يطلق عليه عبد الله بالمعنى الواسع ولا يلزم أن يكون هذا المثل أحد قسما مل
وعلى هذا فكلام الشيخ ظاهرا مطلقا (قوله وللصلة) هي اسم مصدر للصلى والمصدر والتصلية
ولم يصير بها إلا مائة العذاب وإنما أتى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خبر كل كلام لا يبدأ فيه
بذكر الله ثم بالصلاة على فهو أقطع أقطع وهو وإن كان خفيفا يعمل به في فضاء مثل الاعمال وغيره
صلى على في كتاب لم يزل الملائكة تستغفرونه مادام أسمى في ذلك الكتاب واختلف هل لفظ الصلاة من
قبيل المستترك المعنوي أو اللفظي والحق الأول كما استصوبه ابن هشام في مغنيه وقصرها بالعطف
بفتح العين وتختلف حقيقة باختلاف المصلى فإن كان المولى سبحانه وتعالى فعناء الرجعة لكن إن
تعلق بالنبي صلى الله عليه وسلم وكذا باقي الأنبياء والملائكة قلنا زيادة الرجعة وهذه الزيادة
تفاوت بحسبهم أنهم وإن كان الملائكة فعناء الاستغفار لكن لا يتخصص بصيغته بل يكون بأي
صيغة كانت وإن كان غيرهم فعناء الدعاء والمراد بالغير ما يشغل الجادات لثبوت صلواتها وأفعالها
الحلبي في السيرة من أنه كان عليه الصلاة والسلام إذا أراد أن يقضى حاجة الإنسان بعد من الناس
فلا يعرجهم ولا يصر ولا يمد إلا يقول الصلاة والسلام عليك يا رسول الله اه ومقتضى تفسير
الجمهور والثاني حيث قالوا الصلاة من الله الرجعة ومن الملائكة الاستغفار ومن غيرهم تضييع دعاءه
والفرق بين المستترك اللفظي والمعنوي أن الأول هو ما تعدد وضعه ومعناه كمين فأشارت
للباصرة بوضع الجارية بوضع الذهب بوضع الثاني هو ما تعدد وضعه ومعناه ما اشتركت أفراده
في هذا المعنى كاستدائه وسحره واحدة لعنائه وهو الحيوان المقترب واستدل ابن هشام على ما قاله
بأنه ومنها أن الأصل عدم تعدد الوضع ومنها أن ما قاله أوفق بأنه أن الله وملائكته يصلون على
الذي وأما ما قاله الجمهور فليس كذلك لأنه بصير معنى الآية أن الله يصل أي برحم والملائكة تصل
أي تستغفرون أي الذين آمنوا صلوا أي ادعوا وهذا غير لا تقي بالآخر بالاعتقاد أولا استغفروهم
هذا قال إن الصلاة معناها الدعاء مطلقا وكان الله يطلب من ذاه أفعال الخير وهو كلام هائل كما
قاله بعض المحققين ولوقيل أنه اعتداه في مطلق الاعتناء لكان أحسن من هذا والمنه في هذه الجملة
أما خبره لفظا انشائية معنى أي اللهم صل وضح أن تكون خبرية لفظا ومعنى فإن قلت يلزم على
ذلك أن نقول الصلاة على سيدنا محمد بآيات مقصود الشارع لظاهر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا
صلوا عليه قلت لا يلزم ذلك الماصرحوا بهم أن المقصود من الصلاة لازمه وهو تعظيمه صلى الله
عليه وسلم ولأنه أن الخبر بأن الله صلى على النبي قد عظمه صلى الله عليه وسلم والصحيح أنه صلى الله
عليه وسلم كقبية الأنبياء يتفجع بصلواته عليه لكن لا ينبغي للمصلى أن يقصد ذلك لما فيه من إساءة
الادب بل يقصد أنه مفتقره صلى الله عليه وسلم وأنه ينوسل به إلى ربه في نيل مطلوبه لانه الواسطه
العظمى في أفعال التمسك بالسوا قبل أن المسفحة عائده على المصلى ليس الأولى به يجوز ما روت به العادة
بعد الفرق أن من قولهم اجعل ثواب ذلك أو مثله إلى حضرة النبي صلى الله عليه وسلم أو زياده في
شرفه كقائل جاعات من المتأخرين وأقنى به الشهاب الرمي وقال أنه حسن مندوب إليه خلاطين
وهم فيه لأنه صلى الله عليه وسلم أدن لنا بأمره بخصوص ال وسيلة له من كل دعا عابجه زيادة تعظيم
والى هذا أشار الشيخ السجاعي بقوله

والصلاة

ومحسوبا بأنه يتفجع • بدى الصلاة شأنه رفع
لكنه لا ينبغي التصريح • لناذا القول وهذا صحيح
وجايز بقول شخص اجعل • ثواب المصطفى من قد علا
أمرته مفيدا لحضرته • أو زده شريفا لعل رتبته
أدال الزادات التي في الفصل • لربنا لا تنهى بالفصل

ومنع بعضهم لأهواء القرب • لحضرة النبي سيد العرب
قدرة المحققون فأصرفا • وأحد المصنفين يرى في

في أن أبا محقق الشافعي صرح بأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من العمل الذي لا يدخله
رياء أي لا يقبل به هو مقبول قطعاً وقال بعضهم إن لها جهتين بالنسبة لله صلى الله عليه وسلم
لا يقبلها إلا رياء بالنسبة للبصلي يقطعها كذا نقله بعض المحققين وأقره مسكن رأيت معروفاً
لبعضهم ومجته من الشيخ أن المعتقد أن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم يدخلها الرياء بالنسبة
للنبي صلى الله عليه وسلم (قوله والسلام) هو اسم مصدر تسليم والمصدر التسليم ولم يجر به ثمانية
الصلاة وقرن بنه وبين الصلاة لظاهر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً وحذراً
من كراهة الأفراد على ما يأتي وهو يعني التأمين والمراد تأمينه صلى الله عليه وسلم مما يخاف على
أمنه أو على نفسه إذ المرء كلما اشتد خوفه من الله تعالى اشتد خوفه منه فقد قال عليه الصلاة
والسلام اتقوا خوفكم من الله وقيل يعني التسليم المراد ما في حقه تعالى أن يحاط به بكلامه المقدم
خطاباً لأهل الألفية فقامه صلى الله عليه وسلم ولم يرض بعضهم التفسير الأول وإن ذكره السوني
وعبره لا يرمي إلى شيء عظيمة الخوف والذي صلى الله عليه وسلم دل واتباعه لا خوف عليهم وإن قال
أن لا خوفكم من الله فهذا مقام عبوديته في ذاته وأجله لولا خوفهم بعضهم أن المراد بالسalam
أمنه تعالى والمعنى حيث نزل الله راض أو يحفظ على سيدنا الخ قال شيخنا وبالله وبالجملة لا تسكن ثبوت
السalam أجمعاً من أمعائه تعالى ولكن بعد ذلك عليه في هذا الموضوع وأفراد الصلاة عن السلام
وعكسه مكره وصد المتأخرين بشرط ثلاثة أن يكون منا وأن يكون من غير داخل الحجر الشريفة
وأن يكون في غير الوارد أمامته صلى الله عليه وسلم فلا يلاحقه حقاً وأما داخل الحجر الشريفة فالأولى
له السلام وأما في الوارد فلا يكره وكراهة الأفراد خاصة بسبب صلى الله عليه وسلم وقيل جارية في غير
نيباً أيضاً لأنها أخف قال ابن عبد الحق محل الكراهة ما لم يجمعها كتاب أو مجلس واحد اه
وقال ابن الجوزي إن الجمع بين الصلاة والسلام هو الأولى ولو اقتصر على أحد هما جاز من غير
كراهة فقد سري على ذلك جماعة من السلف والخلف منهم الإمام مسلم في أول صحيحه والإمام أبو
القاسم الشافعي اه (قوله على سيدنا) صرح الصلاة والسلام بتقدير المعلق متى أي كائناً
وبعض أن يقدّر مفرداً أو يكون خراساً أحدهما واذن خبر الاستحالة المذكور عليه لاس
باب السأزع لانه لا يجري في اسم المصدر على الصحيح وفي اتباعه على إشارة إلى شدة التمسك والسيد
هو المنزلة للسواد أي الجماعة الكثيرة فيلزم أن يكون أعظمهم وهو المقصود وقيل هو الكامل
باطلاق أي من جميع الوجوه وفي سائر الأحوال يطلق أيضاً على الشريف وعلى المالك للفقهاء
واطلاق السيد عليه صلى الله عليه وسلم موافق لطبقت أسيدولة آدم يوم القامة ولا خلاف واختلف
هل الأولى ذكره في الحديث الذي لم يدكر فيه كحديث قولوا اللهم صل على محمد مراده للادب
أو عديم ذكره فيه مراده الوارد والراجح منهما الأول لأن فيه امتثال الأمر وزيادة وحديث
لا تدعون في صلواتكم باطل والصبر في سيد الجميع الخلق إذ لا شئ في سيادته صلى الله عليه وسلم على
الجميع حتى الأماة والموسلين والملائكة (قوله محمد) يصح به أوجه الأعراب الثلاثة والراجح منها
من حيث الأعراب الجريد لا أو عطف بيان لانه لا يجوز أن يقدّر بخلاف نصب والرفع وما ورد على
البديهة من أن المبدل منه في بنية الطرح والراجح أجاب به باجوبة ثلاثة الأولى أنه أمر أعني الثاني
أن ذلك بالنسبة لعمل العامل الثالث أن معناه كما قاله الدماميني أن المبدل ليس موجباً للمبدل منه
كالاعتزال ولا هاهنا حيث التعظيم الرفع لما فيه من الاستقلال وعدم التبعية ولا جمل أن يكون
الاسم مفعولاً ومعه كمال المسمى مفعول الرفع ومعه الخلق وهو علم مفعول من اسم مفعول الفعل

والسلام على سيدنا محمد

المصنف أي الذي تكرر تسميته ومعناه في الأصل من تكرار جسد الخلق له لكثرة خصاله الجسدية
فسمى به من أجل كثرة خصاله الجسدية المتضمنة لكثرة جسد الخلق له وقد حقق الله ذلك الرءاء كما سبق
في علمه قال الشيخ المأوي وقد استنبط بعض العلماء من هذا الاسم الشريف عدة الرسل وهي ثلثمائة
وأربع عشرة رسولا فقال في نفسه ثلاث مائة وإذا أسطفت كلها فقلت من هم وعدتها بحساب الجمل
تسعون فيحصل منها مائتان وسبعون وفيه حاموا إذا أسطفتها قلت حاموا وعدتها بمائة كثر تفرقة وفيه
دال هاء إذا أسطفتها قلت حاموا وعدتها بمائة كثر تفرقة وفيه
أن يجتمع الحكايات الموجودة في المرسلين موجودة فيه اه والى هذا أشار بعضهم بقوله

ان شئت عدة رسل كلها جما • محمد سيد الكونين من فضلا
خذ لفظهم ثلاثا ثم حاكها • دال تجد عددا للموسلين خلا

(قوله أفضل) أي تفضل من الله تعالى لا بسبب زيادة كلالته كما أو كبقا عن كلالتهم وإن سمرنا
منه الزيادة ومن أين لنا ما سبب التفضيل حتى ندعي ذلك هذا ما ارتضاء الشيخ المأوي ونقله
البوسني عن الامام ابن عباد في رسالته الكبرى وسبأ في ذلك عند قوله ومما يجب اعتقاده أن أفضل
المخلوقات على الإطلاق نبينا الخ (قوله العباد) جمع عبد وهو الإنسان حرا أو رقبا وله جوع كثيرة
وقد نظمها ابن مالك في بيتين وزيلهما الجلال السيوطي عثلهما ووطأ قبلهما بيت فقال
جوع لعبد لأن مالكا ظمها • وزدت عليها ما استفد وجد
عباد عبد جمع عبد وأعيد • أعاد معبودا معبودة عبد
كذلك عبادان وعبدان اثنتان • كذلك العبادان شئت أن تعد
وقد ريد أعباد معبود عبدة • وخفف بقض والعبدان أن تشدد
وأعبدة عبدون غث بعدا • عبيدون معبودا بقصر تحسدت

أفضل العباد على آله

وقوله خفف بقض واجمع للآتين قبله وقوله ان تشدد أي تقول عبادان بالتشديد وان لم تشدد فقل
عبدان بالتخفيف وكسر الهمزة وجعل ما ذكرنا من عشرون لاس مالكا أحد عشر وزاد السيوطي
منها وقد زاد صاحب القاموس جمع لم يدكرها وما هوها معا بد وعبد كسب وسجل أعاد جمع الجمع
كما يعلم ذلك بالوقوف على عبارته فان قلت لم تقتصر على العباد مع أن النبي صلى الله عليه وسلم أفضل
من جميع الخلق قلت اقتصر على ذلك لأجل السجع وأيضا يلزم من تفضيله عليهم تفضيله على غيره
لأنهم أفضل منه وإذا كان صلى الله عليه وسلم أفضل من الأفضل فهو أفضل من المفضل بالاولى
(قوله وعلى آله) أي على ردة على الشيعة الزاعمين ورود حديث دال على عدم جواز الفصل بها
وهو لا تفصلوا بيني وبين آل أبي وهو مكذوب وإشارة إلى أن العطية أو الولاية للنبي صلى الله عليه
وسلم أعظم من العطية أو الولاية لآل أبي أصل آل أول يجعل بدليل نصه على أول وقبل أهل
بدليل تصغيره على أهل ودليل الآول أوضح من دليل الثاني لا مكان اللفظ فيه باحتمال أهلا
تصغير أهل لا آل وإن أجاب بعضهم بأن تخصيص اللفظ بالنقل يرفع هذا الاحتمال ولا يضاف إلا إلى
الشريف حقيقة أو صوره والآول كأن يقال آل سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والثاني كأن يقال
آل مرون وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه والمراد به مؤمنو بني هاشم وبني المطلب وكذلك
المؤمنات وآما ولا دال البات فلا بد لحاوت وقبل كل مؤمن نبي وقيل آمة الأجابة أي من آمن به أو أجابه
صلى الله عليه وسلم هذا والذي أحسنه بعض المحققين ما وردت فيه من أنه على أن المراد به أهل بيته
جمل عليهم نحو اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهب عنهم الرجس وطهرتهم يظهر
أولى أن المراد به الأتقياء جمل عليهم نحو اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد الذين ملأت
قلوبهم بأنوارك وكنتهم يحب أمرا لك أو على أن المراد به الاتباع أو خلاص القرية جمل

صلهم نحو الله صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد مكان جنته أو الله صل على سيدنا محمد
 وعلى آل سيدنا محمد والذي يظهر أن المراد هنا الانتباه بدليل قوله أولى البهية الخ (قوله أو أصحاب
 جمع صاحب كجاءه وأصحابه على ما في التوضيح وإن لم يكن قياساً وأوجب كقرو وأقربوا كان شرطاً
 أطراداً في فعل عند الجهن واعتلال عنه كتوب وأتوب وقيل جمع محب بكسر عينه ما يؤخذ من
 صاحب يخلق الاصل أو من محب بضم الصاد الساكن والمراد بالصاحب هنا المصاحب وهو من اجتمع
 بينهم مؤمنة بما صلى الله عليه وسلم بعد العنة في حال حياة كل في محل التعارف قال بعضهم وهو
 بالنسبة إلى الأرض وبالنسبة إلى الملائكة النساء لكن في كلام غيره واحد اطلاق أنه الأرض
 ولا يحتاج لقول بعضهم ومات على الإيمان لأنه ليس شرطاً لأجل المحبة وإنما هو شرط له وإما إذا
 أريدوا بعد أن الله تعالى أقطع محبة وإتمام شئطوطا طول مدة الإحسان لأنه باجتماع المؤمن
 معه صلى الله عليه وسلم وإن كان في لحظة يحصل له من الأثر الباطنة ما لا يدخل تحت حصر لانه
 إذا كان ذلك مشاهداً في الاجتماع مع كثير من الأولياء فكيف بالإحسان مع من هو أشرف الأنام
 عليه أفضل الصلاة والسلام وعطف الأصحاب على الأئمة من عطف الخلفاء على الإمام لشرفهم
 بناء على ما تقدم من أن المراد بهم الانتباه (قوله أولى) أي أصحاب (قوله البهية) أي الحسن كافي
 القاموس (قوله والرشاد) أي الهدى كافي القاموس (قوله وبعد) هي كلمة توقيها عند الانتقال
 من أسلوب إلى أسلوب آخر أي من نوع من الكلام إلى نوع آخر والتوسع المنتقل عنه حاجة البهية
 وما بعدها والتوسع المنتقل إليه ما ذكره بعد من السبب الحامل له على التأليف وهو السؤال الاتي
 ويجوز في الطرف الضم على نية معنى المضاف إليه والتصديق نية لفظة واعلم أن الأصل
 الأصل مهما يكن من شئ بعد الخلق مهما يكن مع البيان بمعنى أعلم بأن شئ من ذلك من أول
 الأمر وأفتت أمام مقام ذلك كذا يؤخذ من كلامهم وقد يقال كجائحه بعض المحققين إنهم يقيم
 الأما المقام مهما وفي كلام ابن الحاجب ما يصرح بذلك ونص صارت وهو التزموا حذف الفعل بعدها يعني
 أمما التزموا أن يقع بينها وبين جوابها ما هو عوض من الفعل المحذوف والصحيح بأسر من الجملة
 الواقعة بعد الفاعل مقدم عليها لغرض العوضه اه تم من بعض المؤلفين يسر بما يقول أمما بعد هو
 السنة لأنه صلى الله عليه وسلم كان بأمر بكتبتها في أسلانه وبعضهم يحذف أمما المعنى المذكور
 وبأن بدلها بالواو كما ينبغي أن الظرف يحذف أن يكون من معمولات فعل الشرط وأن يكون من
 معمولات الجزاء وهو الصحيح كما تقدم عن ابن الحاجب لما قبله من ألقية التحقق ادع عليه التعليق
 يكون على مطلق وهو وجود شئ في الدنيا سواء كان بعد البهية وما بعدها أم لا بخلاف الأول فإن
 التعليق عليه يكون على مقيد بالبعدية المذكورة والمعلق على المطلق أبلغ في التحقيق من المعلق
 على المقيد كذا قالوا وفيه أن التعليق على وجود شئ بعد ما ذكر على كل من الأحكام لا يظهر لمن
 له أدنى تأمل غاية الأمر أنه يصرح بالتبعية الثاني بخلافه على الأول والأظهر من ذلك ما أورد
 بعض المعارف في توجيه الأولوية السابقة من أن الثاني أشد امتنا للأمر بالبداية بالبعيدة وما بعدها
 وذلك لأن صريحه أن الشرع في التأليف بعد البداية عماد كذاذا المعنى مهما وجد من شئ فيقول
 بعد ما ذكر بخلاف الأول فإنه لا يشهد ذلك إلا زوماً واسطة كون الشرط بعد البهية وما بعدها
 لأن المعنى عليه مهما وجد من شئ بعد ما ذكر كقوله القول البعد الفقير الخ فامل (قوله البعد) أي
 هذا الوصف لأنه أحب الأوصاف إلى الله تعالى وأرفعها عنده لما فيه من الإشارة إلى كمال الله تعالى
 وأحبها إليه وبوجه ذلك أنه دل على الخضوع والتذلل للمولى تبارك وتعالى وله أوصاف
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في المقامات العلية كقيام الأسراء قال تعالى سبحان الذي أسمى
 بعده مقامه زال لقرآن قال تعالى أرل على عبده الكتاب ومقام الدعوة إليه قال تعالى وأعلمنا

وأصحابه أولى البهية
 والرشاد (بعد) فيقول
 البعد

قام عبد الله بهدوء إلى غير ذلك توسم ثم خير صلى الله عليه وسلم به أن يكون نبياً ملكاً أو أن يكون نبياً

عبدًا فاختار الثاني لعله يشرف العبودية بما ينسب للقاضي صاخر

ومما زاد في شرفها ونسبها • وكنت بأخصي أطا التريا

دخولتي تحت قولك بأعبادي • وأن صيرت أجلك نبياً

(قوله الفقير) أي دائم الإحتياج أو كثيره فعلى الأول يكون صفة متشبهة وعلى الثاني صفة مبالغة وهذا الوصف مأخوذ من قوله تعالى يا أيها الناس أتمموا فقرائي الله (قوله أي رجعة فيه) أي إحسانه أو إرادته فمضى على الأول صفة فعل وعلى الثاني صفة ذات ولا يجوز عليه أن يقال اللهم اجناني مستغفر رجلك لأن مستغفرا عليه الذات ولا اجتماع فيها بخلافه على الأول فإنه يجوز ذلك لأن مستغفرا الجنة والرب له معان خمسة عشر تنظمها الشيخ السجاعي بقوله

قريب محيط مآك ومدير • قرب كثر الخير والمول النسيم

وخالقنا المعبود جار كسرتنا • ومصلحنا والمصاحب الثابت القدم

وجامعنا والسيد حافظ فهد • معان أنت السرب فادع لمن نظم

(قوله المتعالي) أي المنتزه عن كل ما لا يجوز عليه تعالى وقال في شرح حص الحصين ويمكن أن يكون بمعنى المنسحب وهو الذي ينتزع الوصول إليه بسبيل الوصول لديه ويجوز حذف ياءه على ما قرئ في المنوثر وصلها ووفقا اه وهو من أسماء تعالى الحسنى (قوله محمد) هو اسم الشيخ وهو بدل أو صطف بيان بساء على ما شتهر من أن تمت المعرفة إذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل وأعرت هي بدلا أو عطية يان بخلاف نص التكملة فإنه إذا تقدم عليها نصب على الحال وتعرب هي بحسب العوامل واملأ بضم أن يكون جبرا المنبسط المحذوف أو مفعولا للفعل المحذوف فالجمله مستأنفة استئنافا بما يعنى أي وأفعه في جواب سؤال مقدر فكما نقبل من هذا السيد الفقير فقال هو محمد أو أعني محمد مثلا وقوله اس صفة لمحمد على كل من أوجه الأعراب الثلاثة وهذه اللفظة ترمع بدون أنف بشرط أن تقع بين عينين مذكورين وأن يكون الثاني أبا الأول وأن يكون في وسط سطر أو آخره وقوله الشافعي اسم والد الشيخ (قوله الفضائي) هو وما بعده وصفان لمحمد الأول نسبة البلد المشهورة بحبته فضائلا والثاني نسبة إلى إمام الأئمة أبي عبد الله بن إدريس الشافعي (قوله سائى) أي طلب منى من السؤال بمعنى الطلب وهو من الأعلى للذنى أمر أن كان طلب معل والافهى وإن كان من الأدنى للعلوى فهو دعا وإن كان من المساوئين فهو العاس قال صاحب السلم أمر مع استعلا وعكسه دعا • وفي النسائى والناس وضعاً

وهذه طريقة المعرفه لبعض أهل السنة والحق أن الطلب في الأسماء كلها أمر أن كان طلب فصل والادهى أأاده بعض الثقات (قوله بعض الاحوان) بكسر الهمزة ويجوز وضعها كإلى القاموس جمع أح أمه أو حورده الجمع لاصله كفى وفتيان وهو جمع فاعى كما هو مقتضى كلام ابن مالك في التسهيل لكس مقتضى كلامه في الخلاصة وشرح الكافية أنه غير فاعى والمرادهم الامه ذاء جلا على المنادى وان الكثير في الاخ بمعنى الصديق جمع على احوان وفي أح الولادة جمع على احوه كما نقله بعضهم عن المختار ومن غير الكثير قوله تعالى انما المؤمنون احوه فلا رد على ما ذكرتم هو وارده على ظاهر كلام بعضهم من أن ذلك لازم لا كثير فقط وأجيب عنه بأن المعنى انما المؤمنون كالأخوة (قوله أن أوئف) أن سرف مصدرى بمعنى أيها التي كون ما بعد هاءى تأويل مصدر ومعلوم لسأل والماليف ضم نى إلى شئ آخر على وجه الالفه بضم الهمزة كما ضبطه بعضهم (قوله رسالة) نقل عن شراح المطالع أن الرسالة ما اشتملت على مسائل قليلة من فن واحد أو المختصر ما اشتملت على مسائل قليلة من فن أو فون فالرسالة

الفقير إلى رجعة به المتعالي
محمد بن الشافعي الفضائي
الشافعي قدسنا إلى بعض
الاخوان أو أؤنس رسالة

اختصها والكتاب أهمها المختصر أهم من الرسالة لأن من الكتاب فهو أوسطها (قوله في التوحيد) استشكلت نظائر هذه الطريقة بأن أمعاء العلوم كالتوحيد والفقهاء تطلق على القواعد وهي للملكوت وعلى الإدراكات فبدان يكون كل منها من دليل كائن عليه بعضهم ولا معنى لطريقة إلا لفظا المصنوعة التي هي ملول أمعاء الكتب ونحوها في ذلك واجب باجوبتها أن في معنى اللام والمعنى هنا ما لا يحصل للتوحيد وعلى هذا يصح إرادته كل من معانيه الثلاثة لكن بعضها أقرب من بعض ومنها أن في باقية على حقيقتها بغير مضاف أي في ذال التوحيد والطريقة عينها من طريقة الخاص في العام وعطيه فللرأى من التوحيد القواعد لا يصح أن يراد غير ما واثق أن نستخرج من هذا المضاف وتكون الطريقة حينئذ من طريقة الدال في المدلول فإن المعاني خالبا للالفاظ بالنظر للمتكلم أو بالنظر للسامع فيستعكس الأمر فتكون الالفاظ خالبا للمعاني كما سيأتي إن شاء الله تعالى (قوله فأجيبه الخ) القام طرفة بجملة أجب على جملة سؤال وهي التعقيب والواجب يحصل أن تكون بالوصل وأن تكون بالشروع في التأليف بقوله أهم الخ التعقيب على كل ظاهر لأنه في كل حق محسوس وقوله إلى ذلك أي التأليف المفهوم من أوله (قوله واجبا نحو العلامة الخ) التوصل يطلق على معانيه ستة نظمه بعضها في بيت فقال

فصد مثل جهة مقدار • قسم وبعض قاله الأخبار

والمناسب هنا أن يكون بمعنى القصد والمعنى قاصد القصد العلامة الخ أي قاصدا قصد كقصد في تقرير الخ والتأليف العلامة لتأكيدها المبالغة أما أصلها فقد استغنى عن المصيبة لأن من صيغ المبالغة (قوله السنوي) هو أبو عبد الله محمد بن الولي الصالح يوسف السنوي المالك المغربي التلاني وهو من أظهر علماء الدين ونسب في العلوم كلها وبلغ من الورع والزهدة غاية القصوى وتأليفه كثيرة مشهورة قل أن يوجد على وجه الأرض تأليف بغيره معرفة الله بالبراهين القاطعة في أقرب زمان مثل عقائده لا سماع عقيدته الصغرى ماها أحسن مؤلفاته وأجملها في يوم الأحد بعد عصر الثاني من عشر من جمادى الآخرة سنة خمس وتسعين وثمانمائة وعمره ثلاث وستون سنة وهاج ربح السلب بسبب موته وقبره مشهور في لسان برادره وهو مصوب لبني سوس قبيلة بالمغرب والقول بأنه منسوب لسنوسة بلدة التي نشأ فيها الأصل له لعدم وجود بلد بالمغرب تسمى بذلك (قوله في تقرير) هو مصدر قرر الشيء إذا جعله في قرار والمراد به هنا تبين كيفية الدليل وإقامته (قوله البراهين) جمع رها وهو ما تركب من مقدمتين هينتين بخلاف الدليل فإنه أعظم من ذلك لأنه عند المتكلمين ينحل المركب من المقدمتين المذكورتين والمفرد كالعلم بأنه دليل على وجوده تعالى من جهة حدوثه على ما سيأتي ولا يعني أن المراد بالبراهين هنا مطلق الدليل لا خصوص ما تقدم كما يعلم من استقصاء كلامه فليأمل (قوله غير أي الخ) لفظ غير منصوب على الاستثناء من قوله هنا نحو الخ ما به يعملهم أمه سرد العقائد أولا ثم ذكر أدلتها جله وأنه ذكر الدليل على الوجه الذي ذكره السنوسي بأن يكون من غير زيادة بيان وتوضيح فدفع ذلك بقوله غير أي الخ (قوله أيت الخ) فيه أنه لم يصر على ذلك في الجبيع كما يعلم باستقصاء كلامه فيه (قوله بالدليل الخ) المناسب لقوله في تقرير البراهين أن يقول بالبرهان بجانب المبرهن عليه وقد يقال صير ذلك إشارة إلى ما تقدم من أنه ليس المراد بالبرهان حقيقة بل المراد بمطلق الدليل (قوله بجانب المدلول) أي لصفه بحيث يكون من غير اتصال بينهما والجنب الجانب والجنب المحرك كمشق الإنسان وغيره كافي القاموس وحينئذ يكون في الكلام استعارة بالسكابة حيث شبه المدلول شيء له جانب تشبها بمصمرا في النفس وحذف اسم المنسب به وأثبت شيئا من لوازمه وهو الجانب (قوله وزنه توصيفا) أي تشبها كما يوجد من القاموس (قوله لملي الخ) علة لسكل من قوله أيت الخ وقوله وزنه الخ وأحصر من هذا أن

في التوحيد فأجيبه إلى ذلك
تاجبا نحو العلامة الشيخ
السنوسي في تقرير البراهين
غير أي أثبت بالدليل
بجانب المدلول وزنه
توصيفا لملي

تقول هذه لقوله سبحانه الخ (قوله بقصود الخ) أي ههنا من أن يتأمل في العبارات المستعجبة فأنى
بالهليل بجانب المدلول وزاد في التوضيح لينوصل هذا الطالسو أمثاله إلى قسم علم التوحيد فغزا
الله صاعرا (قوله هذا الطالب) كلن الاوق بماسق أن يقول هذا المسائل والأمر في ذلك سهل
لان المعنى واحد (قوله فاجتمع الخ) أي فصقت وتثبت جال كونها متباعدة بحمد الله أي بالثناء على
الله رسال الخ (قوله مقبدة) من آحاد أي حصل القائد فوهي في اللغة ما حصلت من علم أو مال أو
غيرهما كليها فاقصد من اقتصر على العلم والمال لشرهما وفي العرف المصلحة المترتبة على الفعل
من حيث هي غنة وتبينه وخرج هذه الحنية الغاية والقريض والعلة الباعنة فان الغاية هي نفع
المصلحة من حيث انها في طرف الفعل والغرض هو هي من حيث انها مطلوب بلفاعل بالفعل والعلة
الباعنة هي هي من حيث انها باعنة للفاعل على الاقدام على الفعل فالاربع مقبدة بالذات مخلفة
بالاعتبار لسكن الاولان أهم من الاخيرين مطلقا لانفراد الاولين بما هو في طرف الفعل وليس
مطلوبا ولا باعنا ككثرة جسد بعد صغر رثر (قوله وتقرر الخ) الحار والحرور وتعلق بقوله بعد
محمدة قالوا في الحقيقة قد ادخله عليه والتقدير ومحمدة تقرر ما فيها والمراد بها التوضيح والتبيين (قوله
ما فيها) ما واقعته على المعاني فتصكون الترفية من ظرفية المدلول في الدال نظر الى أن الالفاظ
قوالب للمعاني بالنسبة للسامع فانه يفهم منها المعاني وأما بالنسبة للمتكلم فالعاني قوالب للالفاظ
والمعنى وتوضيح المعاني التي فيها الخ (قوله بمحمدة) من آحاد أوجد أي بالجدد عند الردي كافي
القاموس والمعنى أنت بالتقرير على وجهه بمحمدة فلو ابدل الالام التي في قوله وتقرر الخ بالباء لكان
أولى (قوله ومحبها) الضمير عائدي الرسالة باعتبار مدلولها وهو الالفاظ لان التحقيق أن أسماء
الكتب موضوعة الالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة وقوله كفاية هي في
الاصل مصدر كفي أطلق على الرسالة اما على ميل المبالغة بان الخ فيها حتى جعلها نفس الكفاية
أو على تخدير مضان أي ذات كفاية أو على تأويل المصدر باسم الفاعل أي كفاية هذا كله يقطع
النظر عن العلية أما بالنظر لها فلا تأويل أصلا بل مجموع قوله كفاية العوام فيما يجب عليهم من علم
السلام علم على هذه الالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة كالتبيين (قوله
العوام) هم ما قابل الخواص والمراد بهم من ليس له قدرة على فهم العقائد وأدتها على الوجه الاسمي
(قوله فعبا يجب الخ) أي في المهم منه لا تعلم يستقص جيعه كالأبحي والحار والحرور متعلق بكفاية
والمراد بالوجوب هنا وفي قوله علم أنه يجب الوجوب الشرعي لا العقلي وإن كان هو المراد في هذا النص
كلمة كره لان ذلك أمر أعلى لا كلي (قوله من علم السلام) الأقرب أن من تبعية وضافة
علم للسلام من إضافة المسمى الى الاسم وهذا كله بحسب الأصل كما تقدم وانما سمى هذا العلم بذلك
لان عنوان مباحته كان قولهم السلام في كذا وكذا ولا مسألة السلام كانت أكثر تزاوعا ووجدالا
ولا به وبت قدرة على السلام في تحقيق الشريكات والزام المصوم ولانه أول ما يجب من العلوم التي
انما تعلم وتعلم بالسلام فأطلق عليه هذا الاسم ولم يطلق على غيره غير تزاوعه ولا به انما يتحقق بالمباشرة
وإدارة السلام من الحائنين بخلاف غيره فانه يتحقق بالتأمل ومطالعة الكتب ولا به أكثر العلوم
راوا حلا وبشئنا اقتضاه الى السلام مع الخائفين والدعيلهم ولا به لقوة أنه صار هو السلام
دون ما عداه من العلوم كإيضال اللا قوي من السلامين هذا هو السلام ولا به لاشانه على الالفة
القطعية المؤيدة أكثرها بالدلة السبعية أشد العلوم تأييدا في القلب فيسمى بالسلام المنسحق من
السلام وهو المرجح ذكره السعدا نقضاني في أول شرح العقائد حلة ماد كرمس السكات فان (قوله
وانه تعالى أسأل) اللفظ التبريض منصوب على التعظيم هذا هو الالذ وتقدم اللفظ التبريض
فبسه لالحصر أي أسأل الله لا عبيره (قوله أن يرفعها) أي بان لا تفرح ولا تهمل بل تطاع وتفرأ

بقصود هذا الطالب
بجاءت بحمد الله تعالى
رسالة مقبدة وتفسير
ما فيها بمحمدة (ومحبها)
كفاية العوام فيما يجب
عليهم من علم السلام والله
تعالى أسأل أن ينفعها

وتكتب فيحصل بها النفع العظيم (قوله وهو حسي) هو اسم مصدر لا حسب بمعنى كفى والمراد منه هذا اسم الفاعل وهو حسي بمعنى كافي وقوله ونعم الوكيل فعل وفاعل والمخصوص بالمدح محذوف تقديره الله وهو مبني أمثله في قوله نعم الوكيل مرة أو هو خير مبني أمثله وقوله أو مبني آخر محذوف والتقدير بالمدح الله أو الله المدح فعل الأول يكون الكلام جهة واحدة بخلافه على الآخرين فامتلأنا نأينهم ماستأخذه استأنا جازم بالوفاة جواب سؤال مقدر كانه قيل من المدح فقال الله أو صل أن جهة نعم الوكيل لا إنشاء المدح وحيث لا يزم عطفه لا إنشاء على الخبر الذي هو جهة وهو حسي والتحقق من خلافه كعكسه المنع كما أشار به بعضهم بقوله

وعطفنا لا إنشاء على الأخبار • وعكسه فيه خلاف جازي

فإن المصالح وابن مالك أبو • جواز فيه وبالل اقتداء

وجوزته فرفة قليلة • وسيبويه وارضى دليلة

والجواب أن جهة وهو حسي إنشاء ملغى الكفاية وإن نقل عن عقيد السعد أن وقوع إنشاء بالامعية نادر لا علم بجمع الجواز كافي جهة الصلاة أو أن نعم الوكيل عطف على حسي وهو مفرد لا وصف بجزئية ولا بإنشاء ولا بصاح إلى أعمار قول لأن إنشاء يقع خبرا على الصحيح كما ينصبه قول ابن مالك في باب التمتع • وأمعن هذا ابتاع ذات الطلب أذمهموه أن عبره لا يمنع فيه ذلك لكن إحاطا كانت كماله شيخه صفاني حاشية الانعوني لا احتراز بالقرن عن الخبر فقط (قوله اعلم) مخاطب بكل من يتأق منه العلم من طلع على هذه المسألة وإن كان أصل الخطاب أن يكون لعلم والتحقق أن العلم والمعرفة مفردات وإن اختلفا عملا تعدى العلم لمفعولين والمعرفة للمفعول والمنشور أنه لا يجوز نسبها إلى الله لاستدعائها سبق الجهل فلا يطلق على الله عارف بخلاف العلم في ذلك لكن الذي درج عليه شيع الإسلام وكراني رسالة الحدود كماله بعض المحققين أنه يجوز ذلك لوروده في مجمع دعوى استدعائها سبق الجهل اه قال قبل إذا كان العلم والمعرفة مترادفين فلم عبر بالمدح دون اعرف أحب أنه عبر بذلك ناسبا بالكاتب العزيز قال تعالى عالم أم لا له إلا الله ولذا لم عبر بكل من فقط ادرا أو ادرا أو اسمع أو اسمع أو اعقد أو افهم أو أدرك (قوله لا يجب الصالح) الفعير بالمال والشأن والقاعدة أنه يفهم ما حده فقوله بالصالح تفسيره كافي قوله تعالى قل هو الله أحد إلى آخر السورة واعلم أنه اختلقت في أول الواجبات ما هو مقبل هو المعرفة وقيل هو النظر الموصول إليها وقيل هو أول زمن النظر وقيل هو القصد إلى النظر أي توجه القلب إليه بقطع العلاقات السابقة كالشكر والحمد والبعض العلماء الذين إلى الله تعالى ويسمى ذلك أول هداية الله العبد كماله في شرح الكبرى وكل من هذه الأقوال الثلاثة عبر منافي القول الأول لأن من قال بكل ما هو أده أو أول الواجبات من الوسائل ومن قال بذلك مراده أنها أول الواجبات من المقاصد وهذه أقوال أربعة وهي أقرب الأقوال إليه وقد أهاها بعضهم إلى أني عشر قولوا وأتمم بالبعد الوجوب بالشرع كما يقبدها السوسى في الصغرى حيث قال ويجب على كل مكلف شرعا عدم اختصاص ذلك به لأن الأحكام كلها ثابتت بالشرع كما هو مذهب الأشاعرة ولهذا لم يقبده في الكبرى وذهبت المعتزلة إلى أنها ثابتت بالعقل ما على التصديق والتفكير العقليين والشرع جاء مقوبا للعقل وذلك لأن الفعل بقطع النظر عما جاء به الشرع أما أن يكون مصصا بالحسن أو بالصالح والأول له أربع من آتب الأولى أن يكون الفعل بحيث يستحق فاعله المدح وباركه اللهم وحيث يدرك الفعل أنه واجب الناسبة أن يكون بحيث يستحق فاعله المدح ولا يستحق تاركه اللهم وحيث يدرك العقل أنه مذموم الناسبة أن يكون بعكس ذلك وحيث يدرك العقل أنه مكره الرأفة أن يكون بحيث لا يستحق كل من فاعله وتاركه مذمولا وحيث يدرك العقل أنه مباح وأما الثاني فليس له إلا

وهو حسي ونعم الوكيل
ما علم به يجب

مربية واحدة وهي أن يكون الفعل يمسك الأول وحيداً يترك العقل أنه حرام هذا هو حاصل ما نقله سم عن السعدي مذهبهم بظاهر ما تقرأ في المراد بالحسن ماعداً القبح فبتناول وصف كل من المسكوة والمباح وذهب الماتريدي إلى أنها ثبتت بالشرح الأوجب معرفته تعالى فانه بالعقل لكن لا بالتسعين العقلي كما يقول المعتزلة بل لوضوحه فهو مبين كقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جبر السكندر والحاصل أنه اتفق على أن منشأ الأحكام هو الله تعالى لا غيره كما قاله سم الآن الفرق بين التسليمة أن الأشاعرة يقولون إن الأحكام ثبتت بالشرح ولولم يثبت وتسل لم تثبت لأن عقولنا لا تدركها استقلالاً وانحصاراً وكما تبعوا المعتزلة يقولون ثبتت بالعقل لأنه لا قوة على الفهم والتدبير والرسول جاءت مقوية ومؤكدة لذلك والماتريدي يقولون ثبتت بالشرح ماعداً وجوب المعرفة أما هو فهو بالعقل لوضوحه للتسعين له وإلحق مذهب الأشاعرة ثم إن الأحكام قسمان أحدهما أحكام مروج وهي لا تثبت إلا في حق من بلغته دعوة من أرسل إليه باقاً قسم كائن عليه سم وثانيها أحكام أصول وقد وقع بينهم خلاف في الاكتفاء في نوتها بأي رسول قبل يكتفي فيه بذلك وقواء النورى وعزاء بعضهم للماتريدي بظاهر أنهم يقولون بأن الأحكام كلها ثبتت بالشرح وهو خلاف ما تقدم عنهم من أنه يستغنى منها وجوب المعرفة فانه ثبت بالعقل نعم إن استغنى هنا أيضاً فلا مخالفة وعلى هذا مكل من بلغته دعوة رسول من الرسل ولو آدم كلف بالإيمان وإن لم يكن من سلا إليه فمن طردون تكبير من اتباعه استحق التعذيب وأما من لم يبلغه بأن شدة في أطراف البلاد فهو معذور وقبل لا يكتفي فيه بذلك بل يعتبر كل رسول مع أمته وهذا هو الصحيح فأهل الفترة وهم من لم يكونوا من رسول أولهم يرسل إليهم بأحسان وإن عبدوا الأوثان لعذرهم ويعطهم الله تعالى منازل من جملة الانحصار لأن جنات الأعمال لانه لأعمل لهم هذا تحقيق هذه المسئلة وحفظه (تنبه) • إذا علمت أن أهل الفترة بأحسان على الراعي علمت أن أبو بهلى الله عليه وسلم ناجيان لسكونهما من أهل الفترة بل هما من أهل الإسلام لأجائهما له تعظيمه الله تعالى من بعده البتة وما أحسن قول القائل

حيا الله النبي مر بفصل • على فصل وكان به رؤفا
فأجاب أمه وكذا آياه • لايمان به فصلا منيفا
فسلم فالقدم بدافير • وإن كان الحديث به ضعيفا

وهذا الحديث هو ما روى عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل ربه أن يحيى له أبا بهلى فأجابها له فآمنه ثم آمانها قال السهيلي والله قادر على كل شيء له أن يحيى نبيه بما شاء من فضله وبسم عليه بما شاء من كرامته اه ولعل هذا الحديث صحيح عند بعض أهل الحقيقة كما يصرح به قول بعضهم • أثبت أن أبا النبي وآمه • أجابها الرب الكريم البارى
حتى له شهدا بصديق رسالة • صلتك قتلك كرامة المختار
هذا الحديث ومن يقول بضعفه • فهو المصيف عن الحقيقة فارى
قال بعضهم وقد سئل القاضي أبو بكر بن العري أحد الأئمة المالكية عن رجل قال إن أبا النبي في النار فأجاب أنه ملعون لأن الله تعالى قال إن الذين يؤدبون الله ورسوله لنجسهم الله في آياتهم والآخرة وأعد لهم عذاباً همسا ولا ذى أعظم من أن يقال إن آياه في النار اه كيف لا وقد روى ابن مسعود وغيره عن أبي هريرة قال جاءت سبعة بنت أبي لهب إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن الناس يقولون أنت بنت حطب السارق فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مغضب فقال ما بال أنتم تؤدبون في قرابتي ومن آداني فقد آدى الله وقد آلف الحلال السبوطى مؤلفات فيما يتعلق بنصاتها إجماره الله عز وجل وأبى في الجماعة أن بعضهم ثبت الإيمان لجميع آياته

صلى الله عليه وسلم هذا خلاصة ما آتته الاثني عشر على بالاحسان (قوله على كل مسلم الخ) أي على
 كل فرد فرد لأن نقله كل بالألف لا يوجب من اده بالتعبير بالمسلم والمسألة التقييد بذلك أقل من
 التكاثر والكثرة فخطاب الجميع عليه من الأصول وكذا من الفروع على الوجه لكن اختيار
 التعبير بالمسلم والمسألة تكونهما أسرع للامتنان وكلامه وجوابهم أن غير المكلف بخطاب ذلك
 وليس كذلك فكان الأولى التعبير بالسلم كما صنع غيره لكنه أنكل على وشوح أن غير المكلف
 لا ينزه اليه خطاب التكليف لرفع فله عنه وأصل أن الجن مكفوفون من أصل الخلقة وأما
 الملازمة فليسوا بمكلفين على التحقيق لأنهم يجهلون على الطاعة فإرسال نبينا صلى الله عليه وسلم
 لهم لنشر بينهم فقط وقيل أنهم مكفوفون من أصل الخلقة كالبشر فأرسل النبي لهم إرسال تكليف
 (قوله أن يعرف) أن يعرف مصدرى فما بعدهما في تأويل مصدر أي معرفة وحقيقتها الجزم المطابق
 الواقع من دليل والمراد بالواقع ما عليه الله تعالى أو ما في اللوح المحفوظ فإن فصل الجزم معناه
 الإدراك ولا معنى لطا فنه ذلك أحجب بأن المعنى الجزم المطابق متعلقه وهو التسمية لما في علم الله
 أو لما في اللوح المحفوظ ونخرج من ذلك الظن وهو ادراك أحد المتقابلين راجعة تراهم وهو ادراك
 أحدهما بمرجوعه والاشد وهو ادراك كل منهما على السواء ونخرج المطابق غيره فله يسمى بهلا
 هي كما يجزم التصاري بالتسليم وبما عده ما يمكن من دليل وهذا يقتضي أن الجزم الناشئ عن
 ضرورة لا يسمى معرفة بل يسمى علم فقط فيكون أهم منها وبذلك قال السومري في بعض كتبه
 والتحقيق أنهم امتداحا على كل فيكون كل منهما صوريا كادراك أن الواحد نصف الاثنى ونظريا
 كادراك وجود الله تعالى وجنسهما تعريف غير جامع وأوجب بثلاثة أجوبة أولها أنهم اعتمدوا
 بالدليل نظرا لحصول المقام أن معرفته صفاته تعالى وصفاته تدرك لا تفهم إلا عن دليل فلا ينافي أن
 المعرفة قد تكون عن ضرورة ناهيا أن في الكلام حذف أو مع ما عطف أي أو عن ضرورة ناهيا
 ما أوجب به المكافي من أن المراد بالدليل المرشد الذي لا يستعمل التيقن في حقه فيتناول الضرورة
 والبرهان (قوله حسين) هذا ما على القول بقبول الأحوال الذي سري عليه السومري في الصغرى
 وأحق خلافه كجسائي وأما سري عليه هنا تسمية على أي الأحوال خلافا كذا أجيب عن صبيح
 السومري في الصغرى وفيه أنه كان يمكن التسمية على ذلك مع الحرى على التحقيق (قوله عقيدة)
 أي معتقده عقيدة بمعنى مفتعلة (قوله وكل عقيدة الخ) هذا معنى فيه بقوله أن يعرف حسين
 عقيدة إذ حقيقة المعرفة ما كان من دليل كأن تقدم الألف يقال أي به للتوضيح كذا قبل وهو مجموع
 لأنه أشار بذلك إلى أنه لا يمكن من الشخص التقليدي الدليل كان يستدل على أن العالم له صانع
 بالحدوث مقلدا للتعبير كونه دبلا لا بد أن يعرف الدليل أيضا كالدلول ثم طهر أنه إذا كان
 مقلدا في الدليل كان مقلدا في الدلول لأن حرمه بالدلول أعدل ليس بأشاع الدليل وحيد فقول
 وكل عقيدة فاع مستغنى عنه بما قبله لأن معرفة الدلول تسلم معرفة الدليل لكن يعتذر عن ذكره
 مع ذلك بأنه أي بقوله أنه كذا الخلاف بين الجمهور وغيرهم في الاكتفاء بالدليل الإجمالي (قوله دبلا
 أجا لبا الخ) اعلم أن الدليل الإجمالي هو المجهور عن بيان وجه دلالة على الوجه المطلوب أو عن دفع
 ماورد عليه من الشبهة أو ما التفصيلي فهو بخلاف ذلك أي فهو المقتدر على بيان وجه دلالة أو على
 دفع ماورد عليه من الشبهة والمراد بالثبوت ما يشهد الاعتراضات لا خصوص ما سبق على وجه الدليل
 وليس بدليل ونفصح ذلك أن أهل السنة استدلوا على وجوده تعالى بهذا العالم من جهة حدوثه على
 ما ساقى في ذلك من الخلاف واستدلوا على حدوث أعراض العالم بما هذه الصغرى وعلى حدوث
 أجرامه بجلالها للأعراض الحادثة فعلا في غير هذا الدليل الأجرام ملازمة للأعراض الحادثة
 وكل ما لا مر الحادثة حادث فالأجرام حادثة فثابت المحدثه اعتراضا على صغرى هذا الدليل لا سلم أن

على كل مسلم أن يعرف
 حسين عقيدة وكل عقيدة
 يجب عليه أن يعرف لها
 دليلا إجماليا

هذه الاجرام ملازمة للذعر اض بل قد تنفك عنها وعلى كبراء لا تسلم أن كل ملازم الحاديات حادث
 لان يحصل ذلك اذا كانت الحوادث لها أول ونحن نقول لا أول لها بل ما من حادث الاوقية حادث
 وهكذا اوسباني وذلك في تقرير المطالب السبعة ان شأنا قد تعالى عنه (قوله أو تفصيليا) أي
 باواني هي لاحد اثنين في اشارة الى أن الواجب أحدهما لا خصوص التفصيلي فذا عرف
 الاحاطة فقد أتى بالواجب البعني فلا يجب عليه التفصيلي حيث تدور باعينا على هذه الطريقة
 وهل يكون في هذه الحالة واجبا على سبيل الكفاية أو مندوبا فلا ولا كذا يؤخذ من البومى فقامه
 (قوله قال بعضهم بشرط الخ) هذا مقابل لما قبله لان الواجب على هذا خصوص الدليل التفصيلي
 بخلافه على ما قبله كما علمت ومقتضاه أن هذا البعض يقول بوجوب ذلك على كل أحد وجوب
 الاصول لسكون الاعيان متوقفا عليه ونسب ذلك لأن الحق الأسقراي والدليل التفصيلي على
 هذا واجب على الاعيان وجوبا أصوليا بمعنى أن ما لم يعرفه المكلف لم يكن مؤمنا وهذا به اقراط
 وسرر شديد كقوله صلاح الدين الطائفي ونقله عنه الحفاظ ابن حجر وكما هو عليه الغزالي حيث قال
 أسرفت طائفة فكفروا وعلوم المسلمين ورعوا أن من لم يعرف الغضا بالادلة التي ضرورها فهو كافر
 فبغير قوارحه الله الواسعة وجعلوا الجبهه مختصة بطائفة يسير من المتكلمين اه هذا والحق في
 البومى أن الدليل التفصيلي لا يتوقف عليه الاعيان حتى عند من قال بوجوبه على الاعيان وعلى
 هذا فوجوبه من قبيل وجوب الفروع بمعنى أن المكلف بعض تركه لا يعني أن ابعياه متوقف عليه
 ففصل أن في الدليل التفصيلي ثلاثة أقوال الأول أنه واجب على الكفاية الثاني أنه مندوب
 ومحل هذين بعد معرفة الاجبات كما يؤخذ من ماصر الثالث أنه واجب على الاعيان لكن لا يتوقف
 الاعيان عليه على ماصر (قوله لسكن الخ) لما كان وما ينزههم أن الجمهور واقفون من قال بشرط
 التفصيلي ولم يقولوا بالاول وهو الاكتماء بأحد الدليلين استدلوك بقوله لكن الخ الا أنه كان الاولى
 في الاستدراك أن يقول لكن الجمهور على الاول كما هو ظاهر والمراد بالجمهور معظم علماء الكلام
 كما هو واضح (قوله على أنه) أي الحال والشأن وهو مفسر بما بعده كقوله (قوله لكل الخ) الجار
 والجمهور متعلق بكفى ويحتمل أن يكون متعلقا بالدليل وعليه واللام بمعنى على (قوله والدليل
 التفصيلي الخ) عرصة هذه العبارة توضح كل من الدليل التفصيلي والاحاطة في الاول بقوله
 والدليل الخ والثاني بقوله وأما إذا لم يحبه الخ (قوله مثاله) المثال حوفي يد كلابصاح كلبه والكلبي
 هو الدليل التفصيلي وما ذكره في أي فرد من أفراد (قوله اذا قيل الخ) أي وقت قول القائل
 ما الدليل الخ وهو نظرف مقدم لقوله أن يقال الخ (قوله ما الدليل) نائب عاقل للفعل قبله (قوله
 تعالى) أي نره على كل ما لا يلبق بجلال كبريائه وأنى ذلك لان الاولى البصدد كرمابل على تزيه
 مولانا حتى ذكره عز وجل (قوله أن يقال الخ) أي متعلق أن يقال الخ لان الدليل هو نفس هذه
 المخوقات لا نفس القول (قوله هذه المخوقات) نائب عاقل للفعل قبله والاصل أن يقول المسئول هذه
 الخ (قوله يقول الخ) ليس من نية القائل وإنما أتى بليترتب عليه قوله فيجيبه (قوله من جهة
 امكانها) أي من جهة هي امكانها والا صفة للبيان والامكان أن يكون التي يجيب تستوي بسببه
 الوجود والعدم اليه (قوله أو من جهة الخ) الاضافة فيه كالاضافة فيما قبله وعمل على قول غيره أو
 من جهة حدوثها مع مساواة لمعاد كره التوضيح وكان الاولى أن يزيد أو من جهتها معا والاثاني
 شرط أو توطأ ليكون السؤال شاملا لجميع الاقوال الالتمية وأجيب عن ذلك بأن أو ما هي حار
 فضورا اجمع واستحسنه الشيخ حين عرضه عليه (قوله فيجيبه) أي بأن يقول له دلت عليه من جهة
 امكانها وسبب وجه ذلك كأن يقول هذه المخوقات ممكنة وكل ممكن لا يذمهم هو جدها أن احار
 أن جهة الدلالة الامكان والا ان احار أن جهتها الوجود بعد عدم فيقول هذه المخوقات

أو تفصيليا قال بعضهم
 بشرط أن يعرف الدليل
 التفصيلي لكن الجمهور
 على أنه يكفي الدليل
 الاجمالي لكل عقيده من
 هذه الجسرين والدليل
 التفصيلي مثاله اذا قيل
 ما الدليل على وجوده
 تعالى أن يقال هذه
 المخوقات فيقول له السائل
 المخوقات دلت على وجود
 الله تعالى من جهة امكانها
 أو من جهة وجودها بعد
 عدم فيجيبه

(مطلب في اختلاف
 المتكلمين في جهة دلالة
 المخوقات عليه سبحانه
 وتعالى)

موجوده بعد عدم وكل موجود بعد عدم لا يملكه من موجود فهذه الخلفوات لا يدلها من موجود
 أو استأثر أن جهتها مع ما على أن الثاني شرط أو شرطاً فيقول هذه الخلفوات ممكنة محالاً ثم وكل من
 كان كذلك لا يملكه من موجود فهذه الخلفوات لا يدلها من موجود والماصل أنه احتج المتكلمون
 في جهة الله لا على أقوال أربعة فقال بالاول ناصر الدين البينساري وجاعه وقال الثاني أكثرهم
 وقال بعضهم الثالث وبعض آخر بالاربع واستدل كل على ما قاله عالياً بناسيد ذكره هنا الحق
 كما لا يخفى في شرح الكبرى أن كل من هذه الاوجه موصول للمطلوب شأن المراد من قوله فيجيبه
 أن يكون فيه قدرة على اجابته لا فيجيبه بالفعل كما قد يتوهم ولا بد أيضاً من أن يكون فيه قدرة
 على دفع الشبه التي ترد على ذلك الدليل لما مر من أن الدليل التقصلي هو المقدر على بيان وجه
 دلالاته ودفع ما يرد عليه من الشبه (قوله أما إذا لم يجيبه الخ) أي لم يقدر على اجابته وكذا إذا لم يقدر
 على دفع ما يرد عليه من الشبه كما يؤخذ مما مر (قوله بل) هي هنا لا تنقل فقط لا لا يخلل غثاً رقيقاً
 (قوله قال الخ) أي قال له ذلك جواباً للسؤال الاول أهني قول السائل ما الدليل على وجوده تعالى
 وكان الاظهر أن يقول أما إذا لم يجبه بل لم يعرف من جهة الخ (قوله فيقال الخ) جواب (قوله له)
 أي لقوله هذه الخلفوات أي لمعاقبة كلهم (قوله دليل اجائي) هو يقال له أيضاً دليل جلي (قوله وهو
 كاف) فيه أن هذا مكرر مع قوله لكن الجمهور الخ الا أن يقال لما ذكره أولاً في وجه الاستدلال
 أراد أن يذكره تامة استقلالاً لا زيادة التوضيح (قوله وأما التقليد الخ) هذا بعض مفهوم المعرفة
 وبني القن والتقليد والوهم والجزم الذي لم يطابق الواقع وحكمها أن المتصف بها أكثر أحوالاً ففضل
 في السار والماصل أن الأمور سنة لأن الشخص إما أن يحد في نفسه الجزم بذلك الحكم أو غيره
 والاول إما عن دليل وبسبب معرفة أو لا وبسبب اعتقاد وهو ما صحح وبسبب تقليد أو فسد
 وبسبب جهلهم كما هو الثاني إما أن يكون واجباً وبسبب ظنا أو مجبوجاً وبسبب وهما أو عداوة
 وبسبب شك في تقاسم كل من الجزم وغيره ثلاثة كما قد أخذ من شرح الكبرى (قوله وهو أن يعرف
 الخ) كذا في بعض النسخ وعليه فتراده بالمعرفة مطلق الجزم فيقول راوليس المراد من حقيقة ما قلناه
 حديثاً لما عده وفي بعض آخر أن يحفظ وهو أولى والحفظ وصول نفس الشخص إلى غمام المعنى بشرط
 أن يكون بحيث لو نسبته وأراد حضوره لوجدته والاضيق في أن لم تصل إلى تمام المعنى فتصور كما قلناه
 السعد عن الامام وهذا تعريف للتقليد المراد في هذا الفن وأما تعريفه من حيث هو فإن نفع
 غيرك في قوله أو اعتقاده دون أن تعرف دليله فيشعل التقليد في القروع واتباع القاضي لكثرت
 وفيه وذلك واعتراض هذا التعريف باعتراضين الاول أنه غير جامع لعدم شموله اتباع الغير في فعله أو
 تقريره والثاني أن الاعتقاد حتى فلا يعكس الاتباع فيه وأجيب عن الاول بان المراد بالقول بالجمع كلاً
 من الفعل والتقرير أما تقليد السعد أولاً لا يطلق على الرأي إطلاقاً فاعا ورأي انعم مذهبه
 قولاً أو غيره وعلى هذا لا لطف فيه من عطف الخاص على العام وهو الثاني بان محل عدم إمكان
 الاتباع فيه إذا لم يدل عليه دليل والافيهن فاد قال خائل لا اله الا الله مثلاً وقلته من حيث ان
 مدلوله معتقد فهذا التقليد في الاعتقاد يؤخذ من التعريف حيث قيل فيه ان تتبع عرك في قوله
 الخ ان اتباع الغير فيما علم من الدين ضرورة لا بعد تقليد اد لا يخص به الغير وهو كذلك كتابه عليه
 شيخ الاسلام ذكره قال البوسعي وفيه بحث اه قال شيخنا ولعل وجهه أن اضافة كل من
 القول والاعتقاد للغير لا تقتضي احتصاصه به حتى يؤخذ منه بل تقتضي كونه منسوباً إليه بسببه
 ما وجدته في الاتباع في ذلك يسمى تقليداً (قوله العقائد الخ) احتراز عما في الاحكام الشرعية فان
 التقليد فيها كافٍ اتفاقاً لأنها ظنية لا يقينية اد يجمل أن لا تكون مطابقة الواقع فان قلت اذا كان
 يجمل فيها ذلك كيف يسوع اتباع المجتهدين مع أن الخطأ لا ينبع قلت أجيب بان محل كون الخطأ

وأما إذا لم يجيبه بل قاله
 هذه الخلفوات فقط ولم
 يعرف من جهة إمكانها
 أو وجودها بعد عدم فيقال
 له دليل اجائي وهو كاف
 عند الجمهور وأما التقليد
 وهو أن يعرف العقائد
 الخسني ولا يعرف لها دليلاً
 اجالياً أو تفصيلاً

لا يقيم اذا قطع بأنه خطأ وما استنبطه المتهتم من تلك الاحكام ليس كذلك بل هو محمل لقوله كما خلت
 العلماء على اجماع ان الاختلاف في التقليد مبنى على اختلاف فهمي النظر وحاصله انه قبل انه واجب
 وجوب الفروع على بعض المكلف بتركها وان لم يكن نفسه أهلية لفعل بلزم عليه التمسك بها
 لا طعن فيه وغير جائز رد بان لا نسلم عدم جواز بل هو جائز عند أهل السنة نعم يلزم انه واقع مع أن
 أهل السنة على أنه غير واقع وان كان جائزا وقبل انه واجب وجوب الفروع أيضا ان كان فيه أهلية
 له وقبل انه واجب وجوب الأصول أي بصحت لزومها المكلف كقول انه ليس واجب أصلا بل هو
 شرط للسكال فقط من قال بالاول قال ان التقليد كاف في الاعان لكن مع العصيان مطلقا ومن قال
 بالتأني قال انه كاف في ذلك لكن مع العصيان ان كان فيه أهلية للتفكر والا فلا عصيان وهذا هو
 الصريح ومن قال باننا لم نال انه غير كاف في ذلك فالتصنيف به كاف وعليه اقتصر الشيخ فيما بعد ومن
 قال بالاربع قال انه كاف من غير عصيان مطلقا هذا ومن تضمن علم الكلام وقال بصحة النظر فيه
 وهو في غاية من الضعف بل لا يستل ما قل في فساد مقال البومبي ونسب حتى السنوسي في شرح
 الوسيط هذا القول الى بعض المبتدعة حيث قال وما يتحقق من بعض المبتدعة كالشوبية وغيرهم
 من أن النظر في علم التوحيد سرام فلا يخفى فساد هذا من خلال معتقده لكل ما قل اذ هو مضاد للكاتب
 والسنة واجماع المسلمين الذين يستدبرهم وأما ما يجلطون به من أن النجاسة رضى الله عنهم لم يتركوا
 به فسكتب واقتراوا طال في رد وقد قبل القاضي أبي الطيب ان قوم يمدحون علم الكلام فانه

طالب الكلام اناس لا خلاف لهم * وما عليه اذا جازاه من ضرر

ما ضرر شمس النسخ في الاقلام طاعة ان لا يرى ضراها من ليس ذاتهم

ومحمل ذلك كله اد ابني على ظاهره فان حمل على أن مراده لاء علم الكلام المقاطع والمحنوق
 بالفلسفة فليس بفاسد بل صحيح وعلى هذا يحمل ما نقل عن امامنا الشافعي رضى الله تعالى عنه من
 دونه لان باني البصير به بكل ذنب ما عدا الشرك أحسن من أن يلقاه علم الكلام اه (قوله
 لا يكتفي بالتقليد) أي في الاجماع بناء على أن النظر واجب وجوب الأصول كما هو وقد استشكل هذا
 القول بأنه يلزم عليه تكفير أكثر عوام المؤمنين وذلك مما يقع فيما علم من أن سيدنا محمد صلى
 الله عليه وسلم أكثر الالهياء أنباء المأورد أن أمنه المشرفة لنا أهل الجنة وأجابه السنوسي عن
 ذلك في شرح الصغرى بان المواد بالدليل الذي نصب معرفته على جميع المكلفين هو الدليل الجلي
 ولا شك أنه عبر بعد ذلك والمعظم الامة بما قبل آخر الزمان فلا يشترط معرفة النظر على طريق
 المتكلمين من غير رادلة وترتيبها ودفع الشبهة الواردة عليها بل ولا القدرة على التعبير عما حصل
 في القلب من الدليل الجلي لكن قد تقدم أن بعضهم يوجب الدليل التفصيلي وجوب الأصول على
 مانقه (قوله والمقلد كافر) أي غير ناجي في الاستزادة بما في أنه يعامل معاملة المسلمين في الدنيا لا في الآخرة
 بانه يعامل معاملة الكفار فيها والخللاف في أنه مؤمن أو كافر بالنسبة للآخر أو ما بالنسبة للدنيا
 فيصير عليه أحكام الاعيان انفا كما يخص عليه البومبي ونقل بعض المحققين عن يحيى الشاوي أن
 هذا الخلاف الذي في المقلد بعكس الخلاف الذي في المعتزلة أنهم كفار أو مؤمنون عصاة هاهنا بالسطر
 لحال الدنيا أي هل يخرج علمهم أحكام الكفار في الدنيا أم أحكام المؤمنين وأما في الآخرة فلا
 خلاف أنهم يجلدون في النار اه وفيه من العدم لا يخفى (قوله وذهب إليه ابن العربي والسومري)
 أي ذهب الى قول بعضهم بعدم كفاية التقليد أو أن المقلد كافر أما ابن العربي فصاره مصرحة بذلك
 ونصها ولا يصح أن يقال سبحانه تعالى يعلم بالتقليد كما قالت جماعة من المبتدعة لانه ليس قول واحد
 من المقلدين أولى بالاتباع من قول غيره مع كون أقوالهم متضادة ومختلفة الخ أو ما السنوسي فقد
 سرى عليه في الكبرى ونسبه الى الجمهور حتى انه نقل كتابه الاجماع عليه وحوى عليه أيضا

فانختلف العلماء فيه فقال
 بعضهم لا يكتفي بالتقليد
 والمقلد كافر وذهب إليه
 ابن العربي والسنوسي

شرح الصغرى وتلق فيه عبارة ابن العربى واستحسنها وابن العربى هذا هو الامام ابو بكر الفقيه
 بخلاف يحيى الدين بن العربى الصوفى وقد يفرق بينهما فيقال فى الاول ابن العربى بالوفى الساقى ابن
 عربى بدونها (قوله واطال فى شرح الكبرى الخ) حاصل ما اطلال به فيه مع فوائده فوضع ان من قال
 بكفاية التقليد اعني بامور احدثها ان الصعاب وصى الله عنهم فلو لم يعرفوا البدو وروا القرض انبأها
 ما نقل من بعض السلفين ان قال عليكم دين المهاجرين من هجر بن عبيد العزيز انه قال رجل صالح
 من الاوهاء عليه السلام الذى فى الكتاب ودين الاعرابى ودع مساواه وحكى عن الفخر انه قال
 عند موته اللهم ايمان المهاجرين انما ان بعض المقلدين قد يكون اقوى اعتقادا من نظري في علم الكلام
 ولا يخفى فساد ما تمسك به على كل موقف اما الاول فصح ان يدكر منه من انه ادنى غير دليل على
 الاكتفاء بالتقليد اذ قلنا جوهر متسلا من الالفاظ المصطلح عليها ولا مدخل لها فى من ادلة
 العقائد حتى يلزم من الجهل بها الجهل بالادلة ثم لو ثبت ان الصعاب بما رواه ولم يعرفوا الله بل قلنا
 وارضوا عن انتظار لكان ذلك دليلا على مدعى هذا القائل وتبوت هذا عنهم بما ياء كل مؤمن
 لاصحابه وفروع الحديث على النظر فى ازيد من سقائه موضع فى القرآن العظيم وقد قطع ان اكبر
 علماءنا يحصل لهم من العلم بالدين ما حصل لادنى امة من ائمة الصعاب او يصيب مخرج من صيغتهم
 وكذلك التابعون وتابعوهم باحسان واما الثانى فكذلك اذا المراد الامر بالتسليم على جميع عليه
 السلف الصالح حتى وصل الى من ليس اهل للنظر كالمهاجرين والصبيان واهل البدو سبب اعتنائهم
 بالدين حيث كانوا اهلونه الا اهل والولد والجد والامة امتنا لا نقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 اتقوا الله واهلكم نار الالة وهذا هو مراد هجر بن عبيد العزيز بما قاله جوابا للسائل عن الاوهاء
 فكأنه قال عليه السلام كان عليه السلف واجواء عليه ودع ما شئت ذلك مما احدثته المبتدعة
 ولهذا اختار الفخر الدماء فى مواطن الموت فهو دماء بصفا المعرفة والحفظ مما يكثرها كما هو
 شأن مهاجرين الا زمانه هذا امر اده والله اعلم واما حله على طلب التقليد فغير صحيح لانه يستند
 يكون دواء سبب المعرفة والانتقال الى ما هو ادنى والدعا بمثل هذا الارضاة عاقل ولو صدق انه اراد
 المهاجرين المقلدين ان يحب ان يحصل دوائه على طلب لازم اعتقادهم وهو عدم خطوط النسيات بالبال
 ليكون منضما الى كمال معرفته هو فتسكون اذ ذلك صاحبه من كل مكثرو وهذا ظهور ان هذا الذى
 اعتر به هذا القائل فى الحقيقة جمعة لاله واما الثالث فهو مما لا يدخل تحت فهمه عاقل فكيف
 يدعى رجائه نعم يحصل من المعارف ما لا يمكن التوصل اليه بالبطر بل من لم ينظر من اولياء
 الله تعالى وليس هذا هو محل النزاع لانه فى المقلد وهذا ليس مقلدا بل هو كالناظر او اعلى هذا
 والختار لاكتفاء بالتقليد فى الاعيان لكن مع الصعاب ان قدر على النظر والا فلا عصبان وتقدم
 ان هذا هو الصحيح وقد اطال ابن جبر السكلام فى هذه المسئلة وجلب اشكال كثر ذاه على
 الاكتفاء بالتقليد وعلى ان السنوسى شدد فى هذه المسئلة وانه (قوله لكن نقل الخ) استدراك
 على ما قبله باجماعه ان السنوسى استقر على ما قال به من عدم الاكتفاء بالتقليد ويؤيد هذا القول
 ما قاله بعض المتفهمين من ان السنوسى صرح فى بعض كتبه بالاكتفاء بالتقليد وضم فيه على من
 قال بعدم الاكتفاء به وفى كلام اليومى فى رجوعه وعدمه اخلا لا وذلك ان السنوسى سب
 عدم الاكتفاء بالتقليد فى شرح الكبرى والصغرى الى الجمهور ونسب الاكتفاء به فى شرح
 المقدمات اليهم ايضا فاعلم اليومى فيصم له انه اراد الجمهور فى الاول جمهور المسكاهين واداهم
 التالى خبرهم وهو الذى كانت له عن بعض اشياخنا ويحتمل انه قد رجع حماد كره فى الاول اذ هو
 تشدد عظيم (قوله من ذلك) أى من القول بعدم الاكتفاء بالتقليد (قوله وقال بكفاية التقليد)
 أى فى الاجماع مع الصعاب ان كان به اهلية النظر ومع عدمه ان لم يكن فيه الاهلية كما هو الصحيح

واطال فى شرح الكبرى
 فى الرد على من يقول بكفاية
 التقليد لكن نخل ان
 السنوسى رجوع عن ذلك
 وقال بكفاية التقليد

(قوله لكن الخ) استدلال على الاستدلال فيه وعرضه به التيسير على فهمه بطريق كسب
 السنوسي على هذا المنقول لكن كان مقضى الظاهر أن يأتي بهذا الأصل وجه الاستدلال
 فأنزل (قوله لم يزل كنه الخ) هذا الإنافي ما تقدم من بعض المحققين لأن المعنى لم يزل كنه الخ
 رأيناها وهذا لا يقتضي أن السنوسي لم يصح ذلك في جميع كتبه بل في التي اطلع عليها الشيخ
 فقط ويمكن أنه صرح بهذا المكتب التي لم يطلع عليها الشيخ كإزالة ذلك البعض (قوله بعدم كفايته)
 أي التقليد (قوله مقدمة) أعلم أنها في الأصل صفة بالتراع أماماً أخوذة من قدم اللازم الذي هو معنى
 تقدم فتكون بكسر الدال لا غير بمعنى مقدمة أو من قدم المتعدي فتكون بكسر الدال ونقصها الأول
 على معنى أنها مقدمة الغير والثاني على معنى أنها متقدمة أن يقدمها الغير لكن ذكر ابن عبد الحق
 أن الفتح غلب ثم نقلت عن الوصفية إلى الأسماء واختلف فقيل نقلت لها ثمة المتقدمة من الجلبش
 ثم نقلت من ذلك إلى أول كل شيء أو بعين المراد بالاضافة يقال مقدمة كذا وقبل نقلت إلى أول كل
 شيء من أول الأمر وبعين المراد أيضاً بالاضافة يقال مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مثلاً والأول
 عبارة عن معان مخصوصة يتوقف عليها أصل الشروع في المقصود أو كماله وهي المبادئ العشرة
 المشهورة والثانية عبارة عن ألفاظ مخصوصة قدمت أمام المقصود لا ارتباطاً لها وانقطاعها فيه
 فالنسبة بين ذات المقدمتين التابان لأن أحدهما اسم لمعان والآخرى لالفاظ وآما بين ذات مقدمة
 العلم مدلول ذات مقدمة الكتاب فالعلم والمقصود الوجهي يضمعان في الالفاظ كالمؤلف أمام
 مقصوده ألفاظاً مخصوصة دالة على المعاني المتقدمة وتنفرد ذات مقدمة العلم فيالوفد كزائد
 الالفاظ آخر أو وسطاً ونفرد مدلول ذات مقدمة الكتاب فيالوفد كرامام مقصوده ألفاظاً
 مخصوصة دالة على معان مخصوصة غير تلك المعاني وكذا في النسبة بين دال ذات مقدمة العلم وذات
 مقدمة الكتاب وتقرير ذلك واضح مما ختم هذا حاصل ما شتره ويحت فيه بأن فيه تحكما حيث
 جعلت مقدمة العلم اسم للمعاني ومقدمة الكتاب اسم للالفاظ وجاب عن ذلك بأنه لا تحكم لاه
 مجرد اصطلاح لهم ولا مناسحة فيه على أنه قد يقال لما كان العلم اسم لمعان ناسب أن يجعل مقدمته
 اسم للمعان ولما كان الكتاب اسم للالفاظ ناسب أن يجعل مقدمته اسم للالفاظ وظاهر أن
 مقدمة العلم ليست مرادها وإنما المراد مقدمة الكتاب فليبدأ (قوله فهم العقائد) أي فهم أن
 بعضها واجب وأن بعضها مستقبل وأن بعضها جائز (قوله يتوقف على أمور) أي على فهم أمور
 كإله ومصريح به في بعض الشئ يعني أن فهم أن بعض العقائد لا يتبعه واجب يتوقف على فهم
 الواجب وفهم أن بعضها مستقبل يتوقف على فهم المستقبل وفهم أن بعضها جائز يتوقف على فهم
 الجائز ووجه التوقف ظاهر لا يخفى (قوله الواجب الخ) يدل من ثلاثة وبشيء ذلك ونحوه يدل مفصل
 من مجمل وقدم الواجب لشرفه وأغلبه بالمستقبل لآخذه والعقد أقرب الأشياء مخطوياً بالبال
 عند كرسه وآخر الجائز لآخذه لم يزل له الأمر نية التأخير (قوله والمستقبل) قبل السين والتأخير
 الطلب معنى أنه طلب من المكلف أن يجعله أي يتقدمه محال وضعف بأن هذا اسم لفظ والشر بل
 بقطع النظر عن الطلب وهذا فهم أنه منظور للطلب في هذه السورة وليس كذلك واختار بعضهم
 أهم المطاوعة فهو مأخوذة من استعمال مطاوعه أو حال يقال أحلته فاستحال قال الجوزي بعد نقل
 ذلك عن بعض مشايخه قلت هو الظاهر اه وتطويفه بأن المطاوعة فهم أن هذا وصف طوعاً وتأثير
 الغير وليس كذلك لا يمكن أن يكونا للصبر لآخذه لآخذه لا تخفى أي أنه لم يكن محالاً من صار وليس كذلك أيضاً
 واستظهر بعض المحققين أنها ما زائد تان وفيه بعد لا يخفى (قوله والجائز) هو والممكن يعني فهما
 مترادفان (قوله الواجب الخ) الفاء هنا ليست للتغريق بل للاصباح عن الشرط المفترضة فاه
 الفصيحة فكما قال إذا أردت بيان كل من هذه الأمور الثلاثة فالواجب الخ واعلم أن الواجب

لكن لم يزل كنه الخ
 بعدم كفايته (مقدمة) أعلم
 أن فهم العقائد الخمسين
 الثلاثة يتوقف على أمور
 ثلاثة الواجب والمستقبل
 والجائز الواجب

ثلاثة أقسام ذاتي مطلق وقائي مقيد وعرضي فالأول كذات الله هي بذلك لا واجب إذ هي
أبوجوبه ليس بالنظر لغيره ووجوبه صير مقيد بشئ والتاني كالنظر إليهم هي بذلك لا واجب
لذاته بالمعنى المذكور ووجوبه بمقيد بوجوب الحزم والثالث كوجودنا في وقت علم الله وجودنا فيه
هي بذلك لا بوجوبه ليس لذاته بل بالنظر لتعلق علم الله به وبأنى مثل هذه الأقسام في المستقبل
فما ظهر كالمتعبد الذي المطلق كالشئ بذاته الذي المقيد كعدم تبيين الحزم والعرضي كوجودنا
في وقت علم الله عدمنا فيه (قوله هو الذي) أي هو الأمر الذي أهم من أن يكون ذاتا أو صفة أو نسبة
كذات الله تعالى وصفاته وثبوت كل صفة من تلك الصفات له تعالى وما ادراك تلك النسبة فليس
واجب بل هو جائز (قوله لا يصح) أما يضم اليها صفة الجاهل سمعها معنى لا يدرك أو بعضها مبني
للفاعل بمعنى لا يمكن لكن الأول أنسب بكلام الشيخ عدموا عرض بان الواجب قد يصور عدمه إذ
العقل قد يصور الجاهل وأجيب بأنه أطلق التصور وأراد التصديق وأشار لهذا بقوله أي لا يصدق
الخ والمراد بهذا الإذعان كقوله الشيخ لا التصديق المنطقي واللام يندفع الاعتراض فتأمل (قوله في
العقل يصح) أن لا يفي به العهد والمعهود الفرد الكامل ويحصل أن الملائكة مستغراقا عليه فكون
المراد كل عقل لكن يقطع التنازع من الصلوات التي تنغم من ذلك كالشبه وجئت فلا بد أن بعض
الفصول يصور فيه عدم بعض الواجبات كسفل المعتزلة فانه يصور فيه عدم القدرة وشيها من
صفات المعاني وكذا يقال فيما بعد هذا وكان الأولى أن لا يربط تعريف كل من الواجب والمستحيل
والجائز بالفصل لأن النسبة بكل منهما ثابتة وحسب عقل أو لا وذلك كان يقول الواجب ما لا يقبل
الانتفاء والمستحيل ما لا يقبل الثبوت والجائز ما يجلبهما وقد وقع لهم في حد العقل تعاريف كثيرة
أحسنها أنه في رور حاق بذاته به النفس العلوم الضرورية والتفكيرية ونسبته إلى الروح من نسبة
النفس إلى ما يشبهه واستفيد من هذا التعريف أن المدرك هو النفس والعقل إنما هو آت في الإدراك
ومثله في ذلك غيره من صفة القوى وإنما قال سفي الآيات اتفق المحققون على أن المدرك للكيانات
والجزئيات هو النفس الناطقة وأن نسبة الإدراك إلى قواها كسب القطع إلى السكين اه وهذا
كله ظهر أن في هناسيبه والمعنى هو الذي لا يكون العقل سياداً له تصديق النفس عدمه (قوله
أي لا يصدق الخ) فيه نسخ لأن المصدق حقيقة هو النفس والعقل آلة كآلة رومته يقال فيها بعد
(قوله كالنظر) هذا مثال لأحد أقسام الواجب وهو الواجب الذاتي المقيد (قوله للبرم) هو الجوهر
مردا كان أو غير كما يختلف الجسم فاهم ما ركب من جوهرين فردين على رأى جهور والمنكلمين وقبل
من ثلاثة وقبل من أربعة وقبل من ستة وقبل من غاية وقبل من ستة عشر وقبل من أربعة وعشرين
وقبل من ستة وثلاثين وقبل من غاية وأربعين كما كثرت في جميع ذلك فعمل من ذلك أن الجوهر المفرد حال
انفراده لا يسمى جمعا وهذا النزاع فيه وإنما وقع النزاع في تسميته بذلك حال انضمامه إلى جوهر
آخر فقبل لا يسمى بذلك أيضا كما قبل عن الفزائي واختاره السعدونسي إلى المحققين وقيل له
يسمى بذلك كما قبل عن الإمام وحري عليه السمو في شرح الكبرى حيث قال وإنما يجتمعون من
نسبة الدقيق جمعا حال انفراده وأما إذا انضم إلى غيره معواكل واحد منهم جمعا لأن حقيقة
الجسم الموقوف وكل واحد من الجوهرين عند الاجتماع يصدق عليه أنه مؤلف اه وإلى هذا أشار
العباس بن دكرى في أوجوزيته حيث قال

والجسم في مصطلح الكلام أقله جرات باسظام
حيث تألفا أحدهما

وقوله تأليف الخ كالتعليق لما قبله والمعنى لأن مؤلف هذين الجوارين مؤلفان وكل مؤلف يصدق عليه
أنه جسم (قوله أي أحد قدرا الخ) في هذا التفسير مسامحة لأن حقيقة النظر أن يمنع الحزم غيره من

هو الذي لا يصور في العقل
عدمه أي لا يصدق
العقل بعدمه كالنظر
للبرم أي أخذ قدرا

الحقول في الجرم كذا يؤخذ من كلام بعضهم عليه فهذا خبر بالجزء لانه يلزم من أخذنا الجرم قدرا
من الجرم مع غيره من الحقول فيه فتأمل (قوله من الفراغ) أي الموهوم كاهو مذهب المتكلمين أو
الحق كاهو مذهب الحكماء ومعنى كونه موهوما على الأول أن ذلك ينسب وهم الشخص أنه فراغ
والأقوى في الواقع جلاء الهواء لكن لطافة أحواله إذا جاء جرم فيه انصب بعضه إلى بعض هذا هو كلام
بعضهم صريح في أن معنى ذلك أنه ينسب وهم الشخص أنه وجودي وليس كذلك بل هو أمر اعتباري
لا وجوده فليس تأمل (قوله الجرم كالتصريح) هذا تعريف بالتبسيط وقد تقدم تعريفه بالحقيقة
(قوله فإذا قال الخ) الظاهر أنه تعريف على التقيل الواجب بالمخ السابق بالتصريح بالجرم وكذا
يخال في قوله الاستي في حيث الجازم فإذا قال الخ (قوله من الأرض) الظاهر أنه كان عليه أن
يسقطه لأن المنع عدم أخذها محلا مطلقا وأما عدم أخذها محلا من الأرض فجاز فلي تأمل (قوله
مثلا) يصح رجوعه لكل من الأرض والتصريح وقوله لا يصدق عقلا الخ جواب إذا (قوله بذلك) أي
بذلك القول (قوله لا أخذها الخ) لعله أي بالتوضيح والأهم معلوم من التعريف (قوله محلا) عدم
تعرضه هناك ذكر الأرض يؤيد ما تقدم فقيه (قوله لا يصدق الخ) تفسير لقوله واجب فهو على تقدير
أي التفسير به (قوله والمستحيل هو الذي أي هو الأمر الذي أهم من أن يكون ذاتا كالشريك أو
صفة كالجزء أو نسبة كتبوت الجوزة تعالى كغير نظيره في الواجب وقوله لا يتصور ما ينضم اليه
أو يفرضه على ما هو وقوله في العقل أي بسببه كاجل وقوله وجوده فيه أن ذلك يصير التعريف غير
مأمون كخول كل من الأحوال وصفات السلوبي الأمور الاعتبارية فيه لا يصدق عليه أنه
يصدق العقل وجوده واجب بأن المراد بالوجود مطلق التبت والتحقق وحيث لا يرد ذلك لأن
العقل يصدق بقوة وتفقد وهذا أحسن من الجواب بأن هذا تعريف بالأهم وقد أجاره
المتقدم من من الماطقة إذا لم يصدق كالحق غير كل من الواجب والمستحيل والخاص من أخويه
فكيف يأتي تعريف يشمل بعض أفراد كل منها فهم (قوله أي لا يصدق الخ) أشار به إلى دفع
الاعتراض على التعريف بأن العقل قد يفرض المستحيل ويذكره يحصل الدفع أن المراد بالتصور
التصديق كتقدم (قوله فإذا قال الخ) كان الأولى أن يقال أولا للمستحيل بغير الجرم عن الحركة
والسكون مع أنه يخرج ذلك عليه كحتم في سابقه وكسبائي في لاحقته فإن قيل أنه مفرع على
التعريف ودباه لا يفرع قبل بيان أن ذلك من أفرادهم قد يقال لم يصنع هذا الصنيع انكالا على
علم ذلك وشهرته (قوله فالتل) عبر هنا وفيما يأتي بقائل وعبر في علم شخص فتننا هو أن كتاب فني أي
فنيين من التعبير وهو من المحسنات البديعية لما فيه من دفع ثقل التكرار العقل (قوله الجرم
الفلاني) هذا كناية عن اسمه المعين وليس المراد أن الفلاني يقول هذا اللفظ بل المراد أن يعينه
باسمه كان يقول أن الجرم فلان فلان (قوله مثال) أي عار من الخلق بمعنى العرو (قوله من الحركة
والسكون) قد اشتهر عند المتكلمين أن الحركة انتقال الجرم من جزء إلى جزء آخر والسكون ما عدا
ذلك ولهم طريقتان أي يرى في أن الحركة هي الحصول الأول فيما عدا الحركة الأولى أي الانسداد
الأول في المكان الثاني أو ما فوقه من الثالث والرابع وهكذا والسكون ما عدا ذلك من الحصول
الأول في الجرم الأول ومن الحصول الثاني أو ما فوقه مطلقا في الجرم الأول وغيره على ما لم تحط عليه
كلام السعد (قوله معا) احتراز بذلك عما إذا قال أن الجرم فلان فلان من الحركة أو عن السكون
فانه يصدق العقل به لا ليس بمقتضى بل حار قطن (قوله بذلك) أي بذلك القول (قوله لا حله
الخ) وجه استعجال ذلك أن الجرم دائما ما مضى أو ساكن وبيان الحصر أن الجرم ما استقل أولا
فالأول الأول والثاني الثاني لهذا على ما اشتهر عند المتكلمين من تعريف كل من الحركة والسكون
وأما على مقابله فهو أن الجرم ما حصل حصولا أول في غير الجزء الأول فهو حيث تصور وأما

من الفسارخ والجرم
كالتصريح والحر فإنا قال الخ
شخص إلى الصورة لم تأخذ
محلا من الأرض مثلا
لا يصدق عقلا ذلك لأن
أخذها محلا واجب
لا يصدق العقل بعدمه
والمستحيل هو الذي لا يتصور
في العقل وجوده أي لا
يصدق العقل بوجوده فإذا
قال قائل أن الجرم الفلاني
خال عن الحركة والسكون
معا لا يصدق عقلا ذلك
لأن حصوله عن الحركة
والسكون مستحيل

حاصل حصول الأول في الخبر الأول أو حصولاً تاماً أو مأخوفاً مطلقاً أعني في الخبر الأول أو في غيره فهو
 جديداً ساكن هذا هو المتناهي في بيان الحصر وأما قوله الجهر وفي ذلك من أن استقرار الجهر أن
 كان مسبوقاً بصحوة في حيز آخر فهو مقصود وإن كان مسبوقاً بصحوة في ذلك الحيز فهو ساكن فقد
 اعترضه المسعد بانه في تمام إذا الجهر في أول زمن وجوده لم يشمله الشق الأول ولا الثاني والواقع
 أنه ساكن وبأن الشق الأول يشمل الساكن على كل حال كما إذا صدق عليه أن استقراره مسبوق
 بحصول في حيز آخر وإن كان مسبوقاً بصحوة في ذلك الحيز قبلنا أمل أي أنه المبسوط (قوله لا يصدق
 العقل الخ) تفسيره كذا قوله وجوده (قوله والخ) اعترض بأن هذا الشعر يشهد بجامع لعدم
 شعوره لسلك من الأمور الاعتبارية والأحوال الجاذبة على القول بها والسلب الجاذبة فالأولى
 كالقيام وإثباته ككون زيد عالماً والثالثة كإلحاحي على القول بأنه عدمه البصر وجه عدمه
 شعوره لذلك أنه لا ينصف بالوجود فلا يصدق العقل به لأن ذلك فرع إمكانه والجواب أن المراد
 بالوجود التيقن والتحقق ظاهرياً ما يصدق العقل بيقينه نارة وبعدمه أخرى فيشمل ما ذكر (قوله
 نارة الخ) بهذا يدفع ما رد على قوله في حد الخبر وهو ما يصدق العقل بوجوده وعدمه من أنه كيف
 ذلك مع أنه لا يمكن اجتماع الوجود والعدم في شيء واحد في أصل الدقة أنه ليس المحسوس
 على الاجتماع بل على أن الوجود يكون مفرداً عن العدم وكذلك العلم بكونه مفرداً عن
 الوجود (قوله أخرى) أي نارة أخرى (قوله كوجود الخ) يعني أن وجوده لا يزد مثلاً يصدق العقل
 بوجوده أي بيقينه وتحققه نارة وبعدمه أخرى وقد فرع على التارة الأولى قوله فإذا قال قائل
 الخ وعلى الثانية قوله إذا قال أن زيد الخ (قوله فإذا قال الخ) كان الظاهر في التفرع أن يقول
 إذا قال قائل أن زيداً له ولد صدق عقلاً بذلك وإذا قال أن زيداً له ولد صدق عقلاً بذلك لستكته قد
 فرع اللازم لأنه يلزم من تصديق العقل بوجود الولد أو عدمه أنه يجوز صدق الخبر به أي موافقته
 للواقع بل نأمل (قوله صدق ذلك) أي موافقته للواقع كما عرفت لأن الصدق موافقة الخبر الواقع
 وبما في موضع ذلك (قوله فهو جوده الخ) تفرع على أصل الكلام وأنه يمتنع وضعه وأعلم أنه يلزم
 من كون الوجود جازراً أن العدم جازر لقوله وعدمه نصريح باللازم (قوله جازر) كان الأولى أن
 يقول جازراً إن لستكته فرداً لنا وبل بالذكور كذا ما بعد (قوله يصدق الخ) تفسير لقوله جازر (قوله
 هذه الأقسام الخ) مفرع على قوله أعلم أن فهم العقائد الخ وفيه أن المفرع هو صعيد المفرع عليه فلا
 يصح التفرع لستكته صنع هذا الصنيع فوصلنا إلى التفرع بعد (قوله عليها) أي على فهمها (قوله
 فتكون هذه الثلاثة) أي فهمها (قوله على كل مكاف) دخل في هذه السكبة الأسس والجن دون
 الملائكة لأنهم ليسوا بمكافين على التصديق كغيرهم وإلى هذا برز قوله من ذكرنا أي إذا الملائكة
 لا ينصفون بذكورة ولا بانوثة وحده المكلف البالغ العقائل سليم الخواص ولوا السمع أو البصر فقط
 التي يلمته الدعوة فخرج الصبي ولو عميراً والمجنون ولقد أطوعنا أن كان أعمى أصم أبكم والأوليين
 فقط ومن تلغى الدعوة وليس كل منهم مكلفاً وطلب العبادة من الصبي المميز كالصلاة والصيام
 ليس لأنه مكلف بل بعبادته فيها العبادة هان شاء الله تعالى (قوله لا ما يتوقف الخ) علة لتفرع
 ما ذكر على ما قبله فكانه قال وإنما تفرع وجوب هذه الأمور الثلاثة على توقفهم العقائد عليها
 لأن الخ وأشار بذلك إلى العقائد التي تفرع عنها أن كل ما يتوقف عليه الواجب يكون واجباً (قوله
 بل قال الخ) اضرباً مثلاً لا يطالبه بل يطل ما قبله وعرضه بذلك الترتيب بما قبله الباطن في
 الحث على تحصيلها (قوله أمام الحرمين) أعني عبد الملك بن عبد الله ولقب بذلك لخصاصه
 الحرم المكي والمدني فيه (قوله إن فهم هذه الثلاثة الخ) المبادر من هذه العبارة أن المراد بفهم
 هذه الأمور الثلاثة تصديقها فهمها وهو المتبادر أيضاً من عبارة السومني في شرح الصغرى

لا يصدق العقل بوقوعه
 ووجوده والخبر هو الذي
 يصدق العقل بوجوده نارة
 وبعدمه أخرى كوجود
 ولد زيد فإذا قال قائل أن
 زيداً له ولد جواز عقلاً صدق
 ذلك وإذا قال أن زيداً له
 ولد جواز عقلاً صدق ذلك
 فوجوده لا يزدو عدمه جازر
 يصدق العقل بوجوده
 وعدمه فهذه الأقسام
 الثلاثة يتوقف عليها فهم
 العقائد فتكون هذه
 الثلاثة واجبة على كل
 مكلف من ذكرنا أي لأن
 ما يتوقف عليه الواجب
 يكون واجباً بل قال أمام
 الحرمين أن فهم هذه
 الثلاثة هي

وارتضا جماعة من العلماء وقيل المراد بفهمها تصور بعض ماصداها وذلك البعض هو متناول
 بين الغامضة كشوت القدر الحريم وكاحضاع الضدين وكشوت الحرارة للنا هذا لمص ما كتبه
 المحققون قلنا أمل (قوله نفس العقل) هذا خلاف التصديق وهو أن العقل نور وحق إلى آخر
 ما تقدم (قوله أي لم يعرف معنى الواجب الخ) إضافة معنى لما بعده من إضافة المدلول لذل الوركذا
 ما بعده وهذا كما صرح في جمل كلامه أمام الحرمين على القول الأول والتأويل بتقدير مضافين بأن
 يقال أي لم يعرف بعض أفراد معنى الواجب الخ فبه نكتل واضع مع علم مناسبه لبيان الكلام
 والمعنى ماضى من اللفظ ويسمى مفهوماً حيث فهمه من اللفظ ومدلولاً من حيث دلالة اللفظ
 عليه وما سلا من حيث حصوله في العقل وموضوعه في اللفظ كذا يؤخذ من شرح
 رسالة الوضع (قوله قلبس بما قبل) يقتضى أنه غير مكلف به صرح بعضهم وما ذكر من أن لم
 يعرفها فليس بما قبل ودان بعض الفرق ينكر جميع العلوم وهو من العقلاء بدليل تعرض الأئمة
 لما ظهرهم والرد عليهم (قوله فاذا قبل الخ) موعم قوله فاذا قبل الهز الخ ومع قوله فاذا قبل رزق الله
 الخ تفرس على التعاريف الثلاثة على الفصول المشرية فالأول والثاني والثالث وحسبنا
 (قوله هنا) الأولى تأخيرها الطرف إلى أن يذكر في العليل بأن قول لان الواجب هنا الخ لا نه متى
 قبل القدرة واجبه كان المعنى ما ذكره سواء كان هنا أى في علم التوحيد أو لا (قوله القدرة) أى
 مثلاً كما هو واضح (قوله لان الواجب الخ) صلة لقوله كان المعنى الخ (قوله كما تقدم) أى في
 التعريف (قوله وأما الواجب الخ) هذا إشارة لرفع ما قد يقال ما ذكره في بيان معنى الواجب مخالف
 لما اشهر من أنه ما ياب الخ إلا أنه كان الظاهر أن يقول وأما ما اشهر من أن معناه ما ياب الخ
 ليناسب قوله جواباً لا مأثور معنى آخر (قوله بمعنى الخ) الطار والجرور متعلق بمحذوف صفة للواجب
 والتقدير وأما الواجب المفسر بمعنى الخ وإضافة معنى لما بعده لبيان اعتبارهم بالوابب في تعريف
 الواجب أعني لا كفى فلا رده عليه النظر المؤدى إلى معرفة الله تعالى فانه واجب مع ذلك لا ياب
 عليه كائن عليه اس جماعة وشهاب الدين القرافي لان شرط حصول الثواب معرفة النبي وذهب
 جماعة إلى أنه ياب عليه ويسمى استدوا عهده بعضهم قال لان التعليل بما ذكره يقتضى أن العقل
 لا ياب على عمله وليس كذلك على الصحيح (قوله فهو معنى آخر الخ) محط الفائدة قوله ليس مراد الخ
 والافكونه معنى آخر لا حاجة به حتى يصحاح لذكره (قوله فلا يشبهه) أى فلا يلبس لان اشتباه أمر
 بأمر اختلاطه به بحيث لا يميزه (قوله الأمر) ألغيه الجنس فتدل الأمر من مكانه قال فلا يشبهه
 عليك الأمر أى أى أحدهما بالآخر (قوله نعم لو قبل الخ) استندوا على قوله ليس مراد الخ
 الموهوم أنه لا يكون مراداً به أصلاً (قوله اعتقاد قدرة الله) أى اعتقاد ثبوتها فهو على تقدير مضاف
 (قوله على ذلك) اسم الإشارة هنا وهي ما عدا ما عدا على الاعتقاد (قوله يفرق الخ) مفرع على قوله فاذا
 قبل هنا الخ مع قوله نعم لو قبل يجب الخ قوله بين أن يقال الخ أى بين قولهم يجب اعتقاد كذا الخ وبين
 قولهم العلم الخ أن قلت معنى القول اللفظ والامعنى للفرق بين التلظين قلت يجب عن ذلك بتقدير
 مضاف والتقدير يفرق بين متعلق أن يقال اعتقاد كذا واجب بين متعلق أن يقال العلم الخ
 والمتعلق هو المقول وقرب من ذلك أن يقال الفرق بين القولين من حيث المقول (قوله اعتقاد
 كذا) لفظ كذا أي هذا التركيب ونحوه كايه عن شئ مخصوص فهو هنا كايه عن القدرة مثلاً
 (قوله وبين أن يقال الخ) لا حاجة للابتناب بين ما لا يجردا التوكيد ولم يقل وبين أن يقال كذا
 واجب على سق ما قبله لا يلو ذلك لورده عليه أنه شامل لان يقال الصلاة واجبة ونحو ذلك مع أنه
 لا فرق بينه وبين ذلك (قوله مثلاً) أى أرا القدرة أو نحوها المقصد به ادخال ذلك لا نحو الصلاة كما
 علمت (قوله لا نه اذ قبل) هذا تعليل لقوله يفرق الخ لكه حتى عه المفرع عليه لان المعروف أن

نفس العقل فمن لم يعرفها
 أى لم يعرف معنى الواجب
 ومعنى التسجيل ومعنى
 الجائز فليس بما قبل فاذا قبل
 هنا القدرة واجبه لله
 كان المعنى قدرة الله
 لا يصدق العقل بعدمها
 لان الواجب هو الذي
 لا يصدق العقل بعدمه كما
 تقدم وأما الواجب بمعنى
 ما ياب على فعله ويعاقب
 على تركه فهو معنى آخر ليس
 مراداً على التوحيد فلا
 يشبه عليك الأمر نعم لو
 قبل يجب على المكلف
 اعتقاد قدرة الله تعالى كان
 المعنى شاب على ذلك
 ويصائب على ترك ذلك
 ففرق بين أن يقال اعتقاد
 كذا واجب وبين أن يقال
 العلم مثلاً واجب لانه اذا
 قبل العلم واجب لله تعالى
 كان المعنى أن علم الله تعالى
 لا يصدق العقل بعدمه
 وأما اذا قبل اعتقاد العلم
 واجب كان المعنى ياب ان
 اعتقد ذلك ويعاقب ان لم
 يعتقد

المفرج عليه هاتين التفرج (قوله فاحرص على أن تقر الخ) أي احتفظ عليه بينهما أي بين القولين
 السابقين (قوله ولا تسكن الخ) لو قدم هذا لكان مع قوله قال السنوسي الخ عند الكلام على
 التقليد لكان أنسب كما لا يخفى (قوله في عقائد الدين) أي في المعتقدات التي هي من الدين والدين
 يطلق لقبه على معان كثيرة منها الإتيان بالمراد الحساب واصطلاحاً على الأحكام التي
 شرعها الله على لسان نبيه من حيث كونه ليدان أي يتقارن أو لا يتقارن الأحكام تسمى أيضاً ما من
 حيث كونه على وتشرطوا من بعده من حيث كونهما تصرح أي تبين (قوله فيكون إيمان الخ) سبأني
 الكلام على الإيمان في الماتحة أن شاء الله تعالى (قوله محتلفاً فيه) أي لا يعضدهم وهو من يقول
 بكفاية التقليد يقول بغيره بعضهم وهو من يقول بضمها يقول بعدم ثبوته (قوله يختلف في الآثار
 الخ) قال بعضهم المتأول في الأصل التباين المديد دام أوله لم يأنه لو كان أصله الإجماع لكان المأيد
 في قوله تعالى خالدين فيها أبدأنا كيداً لا تأميساً والأصل خلافه لكن المراد هنا الإجماع وهو واضح
 (قوله لا يمكن التقليد) أي في الأعيان (قوله قال السنوسي الخ) المقصود من نقل هذه العبارة تأييد
 قوله فيكون إيمان الخ (قوله إذا قال أجازم بالعقائد) أي من غير أدلتها كما يؤخذ بها من بعض
 ولو قطع الخ أي لو توعدني شخص بالتطبيع لأرجع فليس المراد أنه لو قطع بالفعل لأرجع كما
 هو ظاهر (قوله قطعاً قطعاً) كلاهما في كيد (قوله من يرى هذا) أي الذي يأعليه إلا أن (قوله
 بل لا يكون الخ) اضطراب انتقالي من قوله وليس يكون الشخص الخ لا بإطلاق لاهله (قوله
 دليلها) أي الأجالي على ما مر وهذا في كيد كما فهم من قوله بسلم (قوله وتقدم هذا العلم) كان
 مقصود الطاهر أن يقدم هذه العبارة في صدور رسالة أو يؤخرها عن آخر المقدمات وماذا كرهان
 هذا الحل فغير ظاهر وحسب ما سبته والمعنى أن تقديم الاشتغال بهذا العلم على الاشتغال بغيره واجب
 (قوله كما يؤخذ من شرح العقائد) ومن عبارته عند كلام كثير وبالجملة هو أشرف العلوم من كونه
 أساس الأحكام الشرعية ورئيس العلوم الدينية وكون معلوماته العقائد الإسلامية موضعاً يتبعها القور
 بالسعادة الدينية والدنيوية وراجهما الخ القطع المتيقن أكثرها الأدلة الدخيلة وما قبل من الطعن
 فيه والتمس منه فظاهره للمعصية والدين والقاصرين من تحصيل اليقين والثبات أبعاد عقائد المسلمين
 والخاصة بها لا يتقرب إليه من عوامض المتفلسف والافسكاف يصحوق المصم عما هو أصل
 الواجبات وأساس المشروعات اه (قوله لا الخ) هذه أقواله كما يؤخذ الخ والصبر الأول لصاحب
 شرح العقائد وهو السعد المتأول وكذلك الصبر المستتر في الفعل وأما الصبر البار والمصل به
 فهو عائد لهذا العلم وكذلك الصبران بعد قوله بسنى الخ تفسير للاساس وهو الأصل الذي ينبغي عليه
 غيره (قوله فلا يصح الحكم الخ) مفرع على التعليل ولهذا أئند بعض العلماء في جعله اشتمال على
 الفقه قبل الاشتغال بهذا العلم قوله

فلم يصر على الفرق بينهما ولا
 يمكن من تقليد عقائد الدين
 فيكون إيماناً محتلفاً فيه
 : فتقليد في التارخ من يقول
 لا يمكن التقليد قال
 السنوسي وليس يكون
 الشخص مؤمناً إذا قال أنا
 جازم بالعقائد ولو قطعت
 قطعاً قطعاً لأرجع من
 يرى هذا بل لا يكون
 مؤمناً حتى يعلم كل عقيدة
 من هذه الحسنيين دليلها
 وتقديم هذا العلم فرض كما
 يؤخذ من شرح العقائد
 لا يجعله أساساً ينبغي
 عليه غيره فلا يصح الحكم
 بوضوء شخص أو صلاته إلا
 إذا كان عالماً بهذه العقائد
 أو جازماً بها على الخلاف
 في ذلك وأدق من البصر
 مستحيل عليه تعالى كان
 المعنى أن البصر لا يصلح
 العقل في قوله لله تعالى
 ووجوده وكذا يقال في
 باقي السجيات وإذا قيل
 رزق الله زيداً بار قال
 جازم المعنى أن ذلك
 بصدق العقل بوجوده

أما المبتدئ لطلب علماً • كل علم عدل العلم الكلام
 نطلب الفقه كي يصح حكمه • ثم اعلمت مراد الأحكام
 أضافه السنوسي في شرح الوسطى (قوله توصو شخص الخ) أي وصية وصيته أو وصية مسلمانة ولو قال
 فلا يحكم شخص توصو الخ أظهر (قوله لا إذا كان عالماً) أي على القول بأن المقلد كافر
 وقوله أو جازماً أي على القول بأنه مؤمن كما أشارت ذلك بقوله على الخلاف في ذلك أن قلت قوله
 أو جازماً لا يقال ما قبله كما هو ظاهر قلت المراد بوصية أو جازماً أنه حارم من غير دليل وجبت فلا خلاف
 في صحة مقابله لمقابله (قوله هو وجوده) تفسير لمقابله (وكذا يقال الخ) لم يقل جازماً فثبت وكذا
 يقال في باقي الواجبات وفيما يأتي وكذا يقال في باقي الحجرات لعله لعله بالمعانيه لكن قد عكر على
 ذلك أنه لو كان كذلك لذكره أولاد من ماعد ذلك (قوله كان المعنى أن ذلك بصدق العقل بوجوده

تأرقع بعدهم أخرى) هذه نسخة وفي نسخة ثانية كان المعنى أن ذلك يصدق العقل بوجوده لا بمن
أمره الخاطيء الذي يصدق العقل بوجوده تأرقع بعدهم أخرى والأولى أسبيل الأولى كما ترى (قوله
ولذلك ترك الخ) فيه احتمال لام الأمر على فعل المتكلم المبدوء بالتون وهو قليل كالبدوء بالهمزة
كما هو بين في محله لكنه قد وقع في الكلام الفصيح كما في قوله تعالى حكاية عن قول الكافر بن
للمؤمنين ولتصل خطاياكم رآني بالتون الله على المظلمة فخذنا بالتوبة قال تعالى وأما نعمة ربك
لقد نسي وإذ سأل هذا المصيح وليد كرها مفصلة من أول الأمر تكون العقائد أرفع في النفس إذا ما
يذكر أو لا يجعل تنشؤ النفس إليه وتطلبه فإذا ذكرنا باسم مفصلة كان أرفع في النفس عما يدكر
مفصلة من أول وهلة (قوله محلة) حال من العقائد وقوله مفصلة حال من الصبر لعائد عليها (قوله أنه
يجب الخ) اعلم أن المولى سبحانه كفنا معرفتنا لمفاتيح الاستبصار على سبيل التفصيل وكذلك
اضدادها ومعرفة ما عدا ذلك من باقي كل من الكمالات والنقائص على سبيل الأجل لا على سبيل
التفصيل وإن كان جازيا كما هو مذاهب جمهور أهل السنة خلافا للمعتزلة القائلين بعمه لأنه لا يطلق
إذا علمت ذلك علمت أن في كلام الشيخ اقتصار على الواجب والمختل بالمفصيلين إذ ليس فيه
تعريض للاجبايين كما هو واضح (قوله صفة) المراد بها ما ليس بذات وحودها كان أولا كما هو
أحد مظاهرها والثاني الأمر الوجودي القائم بالموصوف وإنما كان المراد هنا الأول لأن هذه
الواجبات منها ما هو عدي ومنها ما هو وجودي ومنها ما هو واسطة كالميتبين (قوله يستقبل
عليه عشرون) أي صفة فيه الحد من الثاني دلالة الأول وهو كثير مشهور بخلاف الحد من
الأول دلالة الثاني (قوله في حقه) أي على ذاته في معنى على وفق معنى الذات (قوله فهذه إحدى
وأربعون) فربح جامع من الحد قبله وكذلك قبله (قوله للرسل) لم يقل لأنها تسمع إليه
أعم نظرا إلى أن مجموع ما ذكره الذي من جملة التبليغ وسدده خاص بالرسل ويحتمل أن يراد بالرسل
مطلق الأعيان يراد من التبليغ ما يشعل تبليغ أنه ينبغي ومن ضده ما يشعل كتمان ذلك وما قبل من
أنه لم يقل ذلك نظرا لكون الرسول أحسن من النبي ومعرفة الآخر تستلزم معرفة الأهم سهو لاه
لا يصح إلا إذا كان المدكو والمعروف كالأجنبي (قوله في فهم) أي على ذاتهم كالم (قوله فصر
الكلام) أي تحليصه على وجه محمود بحيث يكون غير محمل بالمقصود (قوله إن شاء الله تعالى) أي
قال ذلك امتنا لا لقوله تعالى ولا نقول شيئا فاعل ذلك عبد الله إن شاء الله والسبب في ذلك أن
الإنسان إذا قال: أصح كذا لم يعد أن يكون قبيل فعله ولم يعد أيضا أنه يعوقه على بني جارات
وحينئذ يصير كادافيا وعد به فطلب أن يقول إن شاء الله حتى إذا عذر الواجب بذلك الوعد لم يصر
كاذبا (تدبر) أختلف هل يجوز للشخص إذا قال: أنا مؤمن أن يقول إن شاء الله أو لا ضلالت
الاشارة بالأول والمآثر بدلالة الثاني وهل بعضهم الخلف لفظا حيث حمل الأول على ما إذا قال
ذلك نظرا للمآثر والثاني على ما إذا قاله نظرا للمآثر قال الأمر إلى أنه يجوز نظرا للمآثر
ويجوز نظرا للمآثر كذلك هذا وحتى بعضهم الخلاف على غير ذلك الوجه حيث قال بقوله الشافعي
ومعه مالك وأبو حنيفة وقال بعض أتباع مالك وجوب ذلك ثم قال أصح من حكي الخلاف ويحمل ذلك
إدراكه التمسك أو التبرك والامتنع في الأول أجماعا وجزا في الثاني كذلك وقد نظم بعض الأفاضل
حاصل هذا حال

من قال إني مؤمن بمسح من • مفاله إن شاء ربي يا هاشم
والمالك وبعض تابعيه • يجب أن يقول هذا تابعيه
ومثل مالك الحسن • والشافعي حوز هذا عارف
واسمه أجماعا إذا أراد به • التمسك في إيماءه بامتنبه

تأرقع بعدهم أخرى ولتذكر
لك العقائد الخمسين محلة
قبل ذكرها مفصلة فأعلم
أنه يصح سبعا نحو تعالى
عشرون صفة ويستقبل
عليه عشرون ويحوز في
حقه تعالى أمر واحد فهذه
أحدى وأربعون ويجب
لرسل أربعة ويستقبل
عليهم أربعون ويحوز في
فهمهم عليهم الصلاة
والسلام أمر واحد فهذه
الخمسون وسببا في تصوير
الكلام عند ذكرها
مفصلة إن شاء الله تعالى

كعدم المتع اذا مراد • ثم لم يذكروا خلق النصارى

فالمختلف حيث لم يرد شكوا • ثم كما في هذا المختلف

(قوله الاول من الصفات الخ) انما تقدم الوجود على دأب المتكلمين من التصدير وهو انما
التي هو وانك تكونه اساس الالهيات واعلم انه اتفق جسم الفرق على وجود الصانع سوى شرفة
قليلة من الدهر به على معنى شرح العالم قالت تعطيل الصانع معناه بان العالم كان في الانزل احرار
تفضل على غير استقامة فاختلطت انفا فافصل منها هذا العالم هذا يقال السعدي شرح المقاصد بعد
ان ذكر اذلة وجود الصانع وتختلف المذهب في وجود الصانع لكن لا يعني انه لا صانع للعالم بل يعني
انه معتز من ان ينصف بالوجود لانه من المتعاليات وهو متعال عن ان ينصف بشئ منها بالحق في
المتز به ولا يخفى انه هذان بين البطلان ولا يعني ان بين هذا واقبله من مخالفة ما هو بين (قوله
الواجبه تعالى) اني بذلك للتخصيص على وجوب صفاته تعالى (قوله الوجود) أي الذاتي بمعنى انه
لانه أي ليس تأثير الغير وهذا هو المشار اليه بقوله موجود لا من علة فليس المراد من قوله لم الذاتي
كما قاله عبد الحكيم (قوله واختلف في معناه) أي في معنى الوجود من حيث هو أو لا يفيد كونه
صحة له تعالى فالسلام الا حتى في الوجود الشامل لوجوده تعالى ووجوده طوائف كما يعلم مما يأتي (قوله
فقال الخ) بيان الخلاف قبله لكنه اقتصر في بيانه على قولين فقط و زاد بعضهم اقوالا آخر من
ارادها طراحي حكمة الهين (قوله الوجود هي الخ) اعلم ان التعاريف المشتبه لجس هذه الصفات
يجرد رسوم وليست حدود لانها لم تعلم لما بالكنه والحقيقة وانما أنت الضمير مراد الغير وفي بعض
النسخ يذكره نظم السند اكل حصر لما بالحق في بعض النسخ انه اذا وقع ضمير بين مذكر ومؤنث جاز
مرادها كل منهما ونرجح قوله الحال باليس محال كمعاني السابق كصفات المطلق وقوله الواجبه
الحال التي ليست واجبه ككون زيد طالما كونه طورا او مواد بالذات هنا كل ما يصح اتصافه
بالوجود ولو قلنا بغيره الا ترى ان البياض مثلا قائم بغيره مع كونه متصفا بالوجود وقوله مادامت
الذات أي بهدوم مع ما قد يقال قوله الواجبه للذات لا يظهر الا بالنسبة للتقدم وحاصل الدفع ان المراد
الواجبه للذات مدته دواها ولا ريب في حريان ذلك في التقدم والحادث وانما اطهر في محل الاحبار
لا يلو أصغر لتوهم عود الصير على الحال وهو غير صحيح (قوله وهذه الحال الخ) هذه الجملة معتبرة
من التعريف والحوال أي والحال ان هذه الحال لا محل الخ وعدل عن قول بعضهم غير معلة بعله
لا يامه أنه حديد ام فسكون فاصفة وهو ليس بصحيح (قوله ومعنى كونها حال الخ) اعلم ان الانبياء
أربعة أقسام موجوده معلوم وحال وأمر اعتباري فالأول ما وضع رؤيته وهو اعلاه درجة الثاني
مالا نيت له وهو اطلها درجة والثالث ما يكون واسطة بين الموجود والمعلوم وهو اطلها درجة من
الموجود أو أعلى درجة من كل من الامر الاعتباري والمعلوم والاربعه فسمان احتراحي وانما
فالأول ما ليس له تحقيق في نفسه بل يفرضه الشخص ويصغره كجمل السكرم وكرم البصيل والثاني
ما له تحقيق في نفسه ككرم السكرم وجمل البصيل وما تفرغ من كون الانبياء أو معية على القول
بثبوت الاحوال وأما على القول بأن لا حال وهو الحق فهي ثلاثة كالمسيحي أو شاء الله تعالى (قوله
لم ترتق) أي لم تصعد وقوله الى درجة الموجود أي مرتبه ورتبه وقوله حتى شاهد المدفوع على النبي
لا على النبي وكذا ما عده (قوله ولم تخط) أي تصفص وتزل وقوله الى درجة المعلوم أي مرتبه شانه
تفسيره (قوله تكون عدما) أي ذات عدم فهي قيد ومضاف وقوله محصا أي لا يشوبه شائبة
التبوت (قوله بل هي واسطة الخ) اصرا باسفا على عما قبله (قوله هو موجود الخ) لو فهم هذا على
قوله ومعنى كونها حال الخ لسكان أولى وكان مقصدا لظاهره ان يرد في المقرب وعده الحال غير

(الاول) من الصفات
الواجبه له تعالى الوجود
واختلف في معناه فقال غير
الامام الاشعري ومن تبعه
الوجود هي الحال الواجبه
للذات مادامت الذات
وهذه الحال لا محل له
ومعنى كونها حال انها لم
ترتق الى درجة الموجود
ولم تقط الى درجة المعلوم
حتى تكون عدما محصا
ل هي واسطة بين الموجود
والمعلوم فهو موجود زيد

معقولة (قوله مثلا) راجع لزيد (قوله أي لا تنفك عنها) أي بل هي ثابتة لها ولا رمة لها مادامت
الذات ثابتة (قوله أنها لم تنشأ الخ) أي لم تزلزما شيئا آخر غير الذات (قوله عن شيء) أعلم أن الشيء في
الاصطلاح هو الموجود وقال بعضهم يشعروا بالعدم واختلف هل يجوز إطلاقه عليه تعالى أولا
والصحيح الأول كإيدل عليه قوله تعالى قل أي شيء أكبر شهادة قل الله وقوله كل شيء هالك إلا وجهه
بناء على الأصل من أن الاستئناس متصل فهو تعالى شيء لكن لا كالاشياء فلا يساوي بين شئيته
وشئيته غيره كذا ذكره السعد (قوله بخلاف الخ) أي وهذا المتنبس بخلاف الخ (قوله مثلا) يصح
رجوعه لكل من زيد وقادرا (قوله فانه نشأ من قدرته) أي زيدا هذا هو المراد وان كان التعبير
نشأ أي هم ما هو مذهب المعتزلة من أن الله تعالى خلق للعبد قدرة وعلا وأرادت وهو ذلك ثم نشأ
هذه السكون قادرا والسكون علم السكون من يد أو هكذا أو ما مذهب أهل السنة فهو أنه تعالى
كإخلاق العبد القدره خلقه السكون قادرا وقصروا أن بينهما تلازما وهذا هو مرادهم بالعلل
سبب أطلقوه إذا علمت ذلك علمت أنه كان الأولى أن يعبر عنها وعلمهم وفيما يأتي بغير تلك العبارة
لما فيها من إيهام تقدم (قوله فتكون زيد الخ) أشار به إلى محل الإجماع والاتفاق فقوله حالان
الخ إشارة إلى الأول وقوله الآن الخ إشارة إلى الثاني والخاصة أن الحال فسمان ما ليس معقولا
علة وهو الصفات النفسية وما هو معقل بعة وهو الصفات المعنوية (قوله فالحالان بذاته) أي ثابتان
لها هذا هو المراد وان كان التعبير فالحالان فليحتم أنهما وجوديان (قوله غير محسوسين الخ)
المحسوس هو المدرك بلحاسة لكنه أراد بقوله المحسوسين المدركين فقط فيكون فيه تحيز يد لقوله
بعد بحاسة الخ (قوله من الحواس الخمس) هي السمع والبصر والشم والذوق واللمس هذه هي
حواس الإنسان وما حواس الأرض فهي البر والريح والجو والمواسي كقبي الفاموس (قوله
الآن) أي لكن (قوله بنشأ عنها) أي تلازمها كاعلم محاسن وقوله لا علة له أي لا ملازم له كاعلمت
(قوله وهذا ضابط) اسم الإشارة علة إلى التعريف السابق ومجاهدا إشارة إلى ما تقدم من
أن تعاريف هذه الصفات ليست حلدوا وانما هي رسوم وضوابط وغرضه بهذا التنبيه على أن
ما تقدم من التعريف ليس خلاصا بالوجود به يعلم أنه تعريف بالاعتصام لشعوره لعبر الوجود من
الصفات النفسية فتأمل (قوله النفسية) سميت بذلك لأنها لا تستلزم إلا النفس أي الذات
بمختلف المعنوية فاعلم أن كانت تستلزم الذات تستلزم المعاني (قوله وكل حال الخ) في بعض النسخ فكل
حال بالفاء هو أي أولى لأن المقام للتفريع وأجاب الشيخ عما في النسخة الأولى بأن الأول لا تفريع
كإفناء لأنها قد تأتي بذلك وإن كان قليلا ونجعت هذه السكينة الوجودية التعريف للجوهر وكون الجوهر
حوها والعرض عرضا للباقي يباحث في غير ذلك وقوله غير معقولة الخ لفظ غيرا ما منصوب
فيكون حالان الحال أو مجرور فيكون صفة لها بعد صفتها بإضافة وليس وصف للذات كاعلم محاسن
(قوله نسعى صفة نفسه) أعلم أنه تعالى ليس له صفة نفسه إلا الوجود كذا قال بعضهم لكن نفل
اليومى أو فورما من المتكلمين ذهبوا إلى أن الله تعالى يحاط خلقه بصفات نفسية لأنها به لها
مما الحلال والعظمة اه (قوله هو التي الخ) هذا إشارة إلى ضابط آخر للصفة النفسية أحصر
من الضابط السابق (قوله بالحق) الباطية للذات كالم (قوله وتذكر) تفسير لقوله تصمرون وكذا
قوله وأدركه فهو تفسير لقوله تصمورته (قوله الاصفين النفسية) كان مقصدي الظاهر أن يقول
الاجابة في اظهار مقام الامراضا لسكن حله على ذلك قصد الوصيح (قوله ودات الله تعالى غير
وجوده الخ) استدلو على ذلك بقياس من الشكل الثاني وهو ذاته تعالى غير معلومة لنا ووجوده
معلوم لنا ونفسه ذاته تعالى غير وجوده وبحث فيه بأنه أو يريد بالعلم في مقدّمه العلم بالسكنه
والحقيقة فالأولى منها أصله والثانية مجموعها لا نالها علم وجود الله بذلك وإن أراد بالعلم فهم العلم

متلاحم واجبة لذاته أي
لا تنفك عنها بمعنى قولهم
لا تغفل هذه أنها لم تنشأ من
شيء بخلاف كون زيد
قادرا مثلا فانه نشأ من قدرته
فتكون زيد قادرا مثلا
وجوده حالان فالحالان
بذاته غير محسوسين بحاسة
من الحواس الخمس الآن
الأولى علة بنشأ عنها وهي
القدرة والثاني لا علة له
وهذا ضابط للصفات النفسية
وكل حال فاعلم بذات غير
معقولة بعة نسعى صفة
نفسية وهي التي لا تغفل
الذات بذاتها أي لا تصمرون
الذات بالعقل وتذكر لا
نصفها النفسية كالغير
للمبرم فالحال أن تصمورته
وأدركه أدركت أنه متعريف
وعلى هذا القول وهو
كون الوجودا لذات
الله تعالى غير وجوده
وفوات الحوادث غير
وجودها

وجه تماثل العكس لا تعلم ذات الله ذلك وان أردت في الأولى العلم بالسكينة والحقيقة وفي الثانية العلم
 بوجه تالم ينفع لعدم اتحاد الحد الوسط وكذا ان عكس ذلك بأن أردت في الأولى العلم بوجه تما وفي
 الثانية السكينة والحقيقة فلا يتفق لما ذكرتم ان الأولى ممنوعة كما لا يخفى على أنه فاصري على وجود
 الذات العلمية مع أن المسمى ما هو أهم وهذا انما هو بحسب الدليل والافسكون الوجود غير الموجود
 مسلم له هو التحقيق لكن لا على أنه حال بل هو أمر اعتباري كالمسألة في غلبت فظن (قوله وقال الأشعري
 الخ) هذا أم قابل لما قبله وحل جماعة الخلاف لفظيا وعليه متى صاحب الجواهر في شرحها
 فحل هذا القول على أن الوجود ليس زائدا في الخارج بحيث تصور رؤيته كالسواد والياض بل
 هو حال فلا ينافي القول السابق بل هو راجع إليه والتحقق أن الخلاف حقيق لأنه ان بقينا عبارة
 الأشعري على ظاهرها كما عليه جمع وهو المتبادر من عبارة الشيخ فظاهر ان أولنا باجماعا فالله السعد
 وقبر من المحققين من أن المراد بكون الوجود عين الموجود أنه غير زائد عليه في الخارج بل هو أمر
 اعتباري فكذلك لان القول بالغير بمعنى على أنه حال والقول بالقبضية على أنه وجه واعتبار وهذا
 وقال بعضهم علم أن الذي يجب على المكلف أن يعرف أن ذات الله تعالى محققة تامة بحيث لو
 كشف ضا الجواب لرأينا هادون أن يستفاد أن الوجود صحتها أو غير حالان الخوض في ذلك بحيث عا
 لا تعلم فالعلم بالأمارة عنه (قوله فعلى هذا وجود الله الخ) فيه أن المبنى هو عين المبنى عليه إلا أن
 يقال باختلاف الأجل والتفصيل لأن المبنى عليه مجهول والمبنى مفصل (قوله غير ذلك الخ) تفسير
 لغيره عين ذاته وهذا راجع باعتبار ما يشعر بأن عبارة الأشعري بما تقدمت لكن لا يخفى على ذلك في
 صبره فتأمل (قوله وعلى هذا لا يظهر الخ) تبين فيه السورس حيث قال في شرح المصغري ان في
 هذا الوجود صفة على كلام الأشعري تسميها وأنت خير بأن ذلك معنى على إلغاء كلام الأشعري
 على ظاهره فان سألنا على ما هو الحق من تأويلها ما تقدمت فكم هذا الوجود صفة ظاهر الانساح فيه
 لما مر من أن الصفة تطلق حقيقة على ما ليس بذات (قوله لان الوجود عين الذات والصفة غير
 الذات) يحمل أنه أشار بهذا إلى قياس اقتراني نظمه هكذا الوجود عين الذات وكل ما كان كذلك
 فليس بصفة لان الصفة غير الذات قد ذكر المصغري أو أشار لتعليل الكبرى بقوله والصفة الخ (قوله
 بضمه) أي عد الوجود صفة (قوله فان جله الخ) لتعليل لقوله بضمه ولولا فإنه ظاهر لكان أظهر
 لان المحدث عنه العدد ليس جله على ذلك تصدق توضيح (قوله تأنه تعالى) خبر ان (قوله ان ذاته
 تعالى الخ) لا يخفى أن هذا تفسير ممدود لا يظهر العبارة فاسد (قوله بحيث الخ) الباء للملاسة أي
 حال كونه متلبه بهذه الحالة (قوله فذات الله تعالى محققة) أي على كل من القولين وقوله إلا أن
 يعني لكن (قوله وهي الخ) كان المناسب لما قبله أن يقول وهو هي كما هو ظاهر للمأمل (قوله
 والدليل على وجوده تعالى الخ) فيه أن هذا الدليل اعتماد على وجود موجود ولم يستفد منه أن
 هذا الموجد هو الله أو غيره كما صرح به فيما يأتي وسأل الجواب عنه ان شاء الله تعالى وأما قال على
 وجوده ولم يقل على وجوب وجوده كما وقع في عبارة بعض المتكلمين لينوصل إلى ذكر القدم والبقاء
 بعد ذلك بالتكرار ولو عبر بما ذكرتم يمكنه التوصل إلى ذلك لان في ذكرهما جئت لتكرار الكس
 قد يقال أنه مغفل لأنه لا يستغنى في هذا الفن بجزء من لازم كالأستغنى فيه بعام عن خاص (قوله
 حدوث العالم) لا يخفى أن الدليل انما هو العالم وأما حدوثه فهو جهة الدلالة لا الدليل وأجيب بان
 الحدوث لما كان جهة الدلالة كان هو الدليل فأطلقه عليه فتقوا هذا إيهام على ما هو الظاهر من
 العبارة من أن الدليل مفقود يحمل أنه مكيه عليه فيكون في الكلام حذف مصاف والتقدير
 بعد حدوث الخ أي مع صفة ذلك المفيد هو المقدمة المصغري القائل العالم حادث وتلك الصيغة
 هي المقدمة الكبرى القائل لكل حادث لا بد له من محدث ويؤيد هذا قوله بعد هذا أصل الدليل أن

وقال الأشعري ومن نجه
 الوجود بصين الموجود
 فعل هذا وجود الله عين
 ذاته غير زائد عليه في
 الخارج ووجود الحادث
 عين ذاته وعلى هذا لا يظهر
 عدم الوجود صفة لأن
 الوجود عين الذات والصفة
 غير الذات بخلافه على
 القول الأول فان جله
 صفة ظاهر ومعنى وجوب
 الوجود له تعالى على الأول
 أن الصفة النسبية التي
 هي حال تأنه تعالى
 ومعناه على الثاني أن ذاته
 تعالى موجودة محققة في
 الخارج بحيث لو كشف
 ضا الجواب لرأينا هادون
 أن الله تعالى محققة إلا أن
 الوجود غير ما على الأول
 وهي وعلى الثاني والدليل
 على وجوده تعالى حدوث
 العالم

تقول الخ ولا يخفى ما فيه من التسكف فالأولى والأولى يؤيد قوله في ثبيل الدليل المار مثله اذ قيل
 ما الدليل على وجوده تعالى أن يقال هذه الخلقيات فليأتها من العالم بفتح اللام والسين نادى وقد
 اختلف في مسماء على أقوال كثيرة كما أفاده العلامة البوسى منها أنه كل موجود فيه علامة بمنزلة
 بهما عن غيره ولو جادوا منها أنه كل من ينصف بالعلم وهو الألهام ومنها أنه الجس والانس ومنها أنه
 غايته ضرة أصعق (قوله أى وجود الخ) اهـ أن المحدثين معين أحدهما وهو الحقيق الوجود
 بهما لعدم تأنيهما وهو الهمازى مطلق التصق بهذا ذلك فالحادث حقيقة الموجود بعد أن كان
 معدوما والحادث مجازا المنصدد بهذا ذلك وعلى الثاني فالحادث يشمل كل من الحال والامر
 الاعتبارى بخلافه على الأول (قوله أحرار) جمع مرفود تقدم الكلام عليه (قوله كالذوات) جمع
 ذات وهي أصغر من الحرم لا تغزاه فبها ينشأ على الصحيح من جواز اختلافها عليه لأنه ورد في
 أحاديث كراهية من جرم منها حديث تشكروا في كل شئ ولا تشكروا في ذات الله أفاده البوسى
 قال ونقل عن المسكى الوقت اهـ وأنت غير بأه ليس المراد بالذوات هنا ما يشمل ذاته تعالى بل
 المراد بها خصوص الأجرام فقط (قوله أعراف) أى وأحوال على القول بها والأعراف جمع عرض
 وهو عند المتكلمين المعنى الوجودى الحادث فهو أخص من الصفة لانفرادها في صفة المولى بناول
 وتعالى ونظاها كلامه أن العالم أحرار أعراف فقط ومسبأى التصريح به في عبارته وهو مذهب
 جمهور المتكلمين وأثبت الغزالي فيها أثر ليس جرم ولا عرضا ومما جرحه مجردا يعنى عن المادة
 التى زكب منها غيره وحمل منه الملازمة والطيفة المسماة قلبا وهو مذهب الحكماء فهو موافق
 لهم في ذلك (هـ تنبيه) اختلف هل الأعراف نبي زمانين فأكثر أو لا والتحقق الأول وإن جرى
 الأشعري على الثاني لأنه كما قاله بعضهم زعم من زعم الفلاسعة وعليه فالصحيح أن الله يخلق
 مثلها عند انقضاء ما خلا فلا ينزل بقدرها وأما هنا أفاده شيخنا في حاشية الهدى (قوله
 كالحركة) المتكلم هنا التنبيل بخلاف التى قبلها فإنها لا تستقصا فيما يظهر هذا في التنبيل بكل من
 الحركة والسكون للأعراف نظر لان العرض خاص بالوجودى كالمى وذلك أمر اعتبارى فنأصل
 (قوله والالوان) أى كالبياض والسواد (قوله وانما كان الخ) بين به أنه لا يحدث العالم على
 وجوده تعالى (قوله لاه) أى العالم وهذا أولى من قول بعضهم في مثل ذلك أى الحال والشأن لقول
 ابن هشام متى أمكن حمل الضمير على غير الحال والشأن كان الأولى تفسيره بذلك الضمير لان ضمير
 الشأن غير قبامى (قوله بنفسه) الباء السبعة لكن لا يظهر معناها إلا بالنسبة للمقابل وهو أنه
 حادث بسبب موجد (قوله من غير الخ) تفسير المراد من قوله بنفسه (قوله هو حده) هو يحتاج اليه
 (قوله لأنه قيل وجوده الخ) تعليل لعدم محتم كونه حادثا بنفسه وظاهر أن هذا الظرف ليس على
 عمومه والاشتمال الأزل وهو لا يصح أن يكون وجود العالم فيه مساويا لعدمه فيه أو وجوده فيه متمم
 بخلاف عدمه فيه فإنه واجب وعلم من هذا أن الأول فرغ قبل خلق شئ من العالم يقولهم الأزل
 ما قبل خلق العالم فيه تساهل والذى حلهم عليه التقريب فقط كما قاله الشيخ وغيره وهذا الضمير أى
 المتصل بأن حادث العالم كالمضمار التى قبله وكذلك الضمائر التى بعده مما يناسب فيه ذلك بخلاف
 ما لا يناسب فيه فإنه عائد للوجود قنائل (قوله كان وجوده الخ) أى لا يتصور أن يوجد ويجوز أن
 ينشأ على عدمه فنسبنا الوجود بقاء عدم البه متساويا وهذا هو المشهور عندهم وقيل بقاء
 لعدم أرح لان لعدم هو السابق لا الأصل بقاءه وعليه فاللزم على وجود العالم بنفسه زعم
 المرجوح من غير مخرج وهو أظهر فى الاستعانة من زعم أحد المتساويين من غير ذلك (قوله لعدمه)
 أى لبقا وعدمه وكذا يقال فيما بعد كإن يؤخذ من كلامه فى المثال الاثنى وقد أشرت الى ذلك فى الفقرة
 السابقة (قوله فلو جاد الخ) وهو ما بعده من تمة التعليل كما هو ظاهر (قوله والعدمه) توصلنا

أى وجوده بعدمه
 والعالم أحرار كالذوات
 وأعراف كالحركة
 والسكون والالوان وانما
 كان حدوث العالم دبلا
 على وجود الله تعالى لاه
 لا يصح أن يكون حادثا
 بنفسه من غير موجد
 وجوده لأنه قيل وجوده
 كان وجوده مساويا لعدمه
 فلو جادوا لكان عدمه علما
 أن وجوده زعم على عدمه
 وقد كان هذا الوجود
 مساويا لعدم

فلا يصح أن يكون نزع على العلم بنفسه فتعين أنه من غيرها غيره وهو الذي أوجده لأن نزع أحمد الآخر من المتساويين من غير محال متلازم قيل بوجوده يجوز أن يوجد في سنة كذا ويجوز أن يبقى على عدمه فوجوده مساو لعدمه فلا يوجد زال عدمه في الزمن الذي وجد فيه علما أن وجوده موجود لأن نفسه خاص الدليل أن نقول العالم من أجرام وأعراض حدث أي موجود بعد عدمه وكل حدث لابد له من محدث فبين أن العالم لا بد له من محدث وهذا الذي يستفاد بالدليل العقلي وأما كون المحدث يسمى بلفظ الجلالة الشريك وبعبارة الأسماء فهو مستفاد من الأنبياء عليهم أفضل الصلاة والسلام فتبين له هذه المسئلة وهذا الدليل الذي سبق وهو حدوث العالم دليل على وجوده تعالى وأما الدليل على حدوث العالم فاعلم أن العالم أحرام وأعراض فقط كما تقدم

قوله (قوله فلا يصح الخ) مفرغ على قوله وقد كان الخ أو أوجراب شرطا محذوف والتقدير وإذا كان كذلك فلا يصح الخ (قوله بنفسه) قد علمت أن معنى الباب لا يظهر إلا في المقابل (قوله فتعين الخ) مفرغ على التفرع الذي قبله (قوله وهو الذي الخ) الصغير الأول فائدة المخرج وإثبات الموصول والثالث مظهر سابق العبارة أنه لا وجود عليه بصير المعنى وهو الذي أوجده الموجود وبه كما لا يظهر أنه فائدة العالم وإن كان بعيدا عما يقتضيه ظاهر العبارة ولو قال يدل قوله فتعين الخ فتبين أن العالم محدث وغيره وهو الخ ليس من ذلك فليتأمل (قوله لأن نزع أحد الآخر من) الخ هكذا تصبغة الفعل وما في كثير من النسخ من التعبير بصيغة التفعيل ليس على ما ينبغي لكن كثيرا ما يؤثرون التفعيل بالفعل وهذا التحليل محذوف والتقدير وإنما كان المخرج عليه وهو كون الوجود مساويا لعدمه مستلزما للمخرج وهو عدمه كونه نزع على العلم بنفسه لأن نزع الخ وأنحصر من هذا أن يقال هو على الحقيقة المخرج عليه للمخرج أي لكونه عليه هذا كله بناء على أن قوله فلا يصح الخ مفرغ على ما قبله فان جعل جواب شرطا محذوف كما مر كان قوله لأن نزع الخ علة للملازمة بين الشرط والجواب فاعلم (قوله محال) أي لما فيه من اجتماع الزمان والمكان والمساواة وما شذان لا يتصفا كما قاله بعضهم (قوله مثلا) معمول المحذوف فالتقدير أمثل مثلا وغرضه توضيح الكلام السابق كما هو قاعدة المثال كقوله (قوله في سنة كذا) لوحده ماضر لكن قد أضاف النسخ أنه لو حذفه لمحت العبارة جوار وجوده في الأزل لكن كان الأظهر أن يعبر بدلك بقوله فيما الأزل (قوله وزال عدمه) نوضع مثل ما مر (قوله لا من نفسه) نوضع أيضا (قوله لخاص الدليل) الأولى التعبير بالوعد بل الغناء لأن تقريره على الكيفية التي ذكرها لم تعلم ما يجب حتى يأتي بماذا التفرع إلا أن يقال أنها ما للصبغة فكذلك يقال في نظاره (قوله أن نقول الخ) محصيه أنه مر كبس مقدمتين مسغري وهي العالم حادث وكبرى وهي كل حادث لابد له من محدث (قوله من أجرام وأعراض) بيان للعالم (قوله وهذا الذي) اسم الإشارة فاعلم على التنبه ويؤخذ من هذه العبارة اعتراض على المسكتين في جعلهم هذا الدليل دليلا على وجوده تعالى وبحاج بأهم لاطرواع ذلك ما ورد من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من الأحاديث الدالة على أن هذا الموجود معني بكذا وكذا ولا بد على ذلك أن الأدلة العقلية لا يستدل بها على هذه العقائد لا علم يستدل بها على نفس العقيدة وإنما استدلل بها على التسمية فقط (قوله بلفظ الجلالة) أي باللفظ الذي على الجلالة بمعنى العظمة وذلك اللفظ هو الله (قوله الشرف) من الشرف وهو العلو معني الشرف العالي الرتبة وعن سيدى على وفاة كان يقول في قوله تعالى وكلمة الله هي الملباه فقط الله لا على معنى من سائر الأسماء وهذا معنى على التحقيق من أن أسماءه تعالى متفاوتة في الشرف وعن ابن عربي أنها متساوية فيه لرجوعها كلها إلى الذات العلية (قوله فهو مستفاد الخ) وجه استمداده منهم عليهم الصلاة والسلام أنه إذا ثبت وجود المصاحبه لا شريك له وأحبرت الرسل المنصفون ووجوب الصدق لهم بأن ذلك المصاحبه الذي لا شريك له معني بكذا وكذا كان ذلك دليلا قاطعا على تلك التسمية (قوله فتبينه) أي يتقوى نصبة فأنشبه (قوله لهذه المسئلة) هي أن تسميته تعالى بلفظ الجلالة أوجبه من الأسماء لا تستفاد من الأنبياء عليهم وعلى رئيسهم الاظم أفضل الصلاة وأتم التسليم (قوله دليل الخ) فيه أن هذا الحار جازم لكنه ارتكبه فوصلا إلى ما بعده وقوله على وجوده تعالى فيه ما تقدم من الحب والجواب فاعلم (قوله وأما الدليل الخ) في هذه العبارة مسامحة لأن قوله فاعلم الخ لا يصح أن يكون جوابا بالما كاهو واضح فلا بد لها عبارة أخرى كان يقول واعلم أن حدوث العالم يحتاج إلى دليل أما حدوث الأعراض فدل عليه مناهة تفسيرها الخ وأما حدوث الأحرام فدل عليه ما ورد منها للأعراض الخ لم من ذلك (قوله حط) مبني على مذهب الجمهور كما يعلم مما مر كما

والاعراض كالحركة
والسكون حادثة بدليل أنك
نشاهد هاتين من
وجود الى عدم ومن عدم
الى وجود كقراءة في حركة
زيد فانها تنعدم ان كان
ساكنا وسكونه ناعلم ان
كان مضرا فاسكونه الذي
بعد حركته وجد بعد ان
كان معدوما بالحركة
وحركته التي بعد سكونه
وجدت بعد ان كانت
معدومة تسكونه والوجود
بعد العلم هو الحادثة
فعلت ان الاعراض حادثة
والاحرام ملازمة للاعراض
لانها لا تفصل عن حركة
وسكون وكل ما لازم
الحادث فهو حادث أي
موجود بعد علم الاحرام
حادثه أيضا كالاعراض
فحاصل هذا الدليل ان
قول الاحرام ملازمة
للاعراض الحادثة وكل
ما لازم الحادث حادث
فبتقريع ان الاحرام حادثة
وحادث الامر من اعني
الاحرام والاعراض أي
وجودهما بعد عدم دليل
وجوده تعالى لان كل حادث
لا بد له من محدث ولا يحدث
العالم الا الله تعالى وحده
لا شريك له كسباني في
دليل الواحدية له تعالى
وهذا

تقدم وانما علمه فبإدراكه بقوله (قوله والاعراض الخ) قولنا أما حدوث الاعراض فبدليل أنك الخ
وأما حدوث الاجرام فبدليل ملازمتها الخ لكان قولنا (قوله بدليل الخ) تفريعه أن تقول الاعراض
شاهدت متغيرة من عدم الى وجود وحركة وكل ما كان كذلك فهو حادث ونقص ذلك الاعراض
حادثه فقد أشار الشيخ الى الصغرى بقوله هنا أنك نشاهد ما الخ والى الكبرى بقوله فيما يأتي
والوجود بعد العلم الخ والى النتيجة بقوله فعلت الخ فلما علم (قوله نشاهد ما الخ) الصغرى بدليل الاعراض
وهي شاملة لما لا نصح رؤيته كالسكون فلو السكون على عدمه وحيد في علق المشاهدة بالاعراض
بالنسبة الى ذلك فنظر واجب بعضهم بان الكلام بالنسبة اليه على حذف مضاف والتقدير نشاهد
هذه ما ولا يخفى في مشاهدتها بحاسة البصر اه وفيه أنه لا يشاهد الا الجسم المتصف بها كالاخصى
وسأذكر لك جوابا آخر يقتضي (قوله متغيرة) هو منصوب على الحال من الصغرى فله وهذا يقتضي
أنما نصح مشاهدتها حال تغيرها من عدم الى وجود وحركة وليس كذلك وقد يجاب بان المراد ان
الجسم يشاهد منصفا عما يدل على تغيرها وهذا يجاب عن التظاير السابق (قوله من وجود الى عدم)
هذا غير محتاج اليه وان كان الغير صادقا به وورثته لك قوله بعد والوجود بعد العلم الخ (قوله كقراءة
الخ) الذي يظهر أن ما موصولة تعني الذي صفة لموصوف محذوف والتقدير كالغير الذي نراه على
ما به مما يحس وعلى هذا يكون قوله تعلم بيا بالذات الغير (قوله تعلم ان كان ساكنا) الظاهر
أن فيه كالتى بعده اكتمال والتقدير تعلم ان كان ساكنا كقوله ان كان مضرا كقوله تعلم ان كان مضرا
فما يدل برشدا الى هذا تفريعه بقوله فسكونه الخ ويحصل أن لا حذف كسباني (قوله فسكونه)
هو بالجر مطلق على حركة زيد وقوله بعد العلم ببيان للغير مثل ما قبله (قوله فسكونه الخ) تفريع على
الحذف من الثاني وقوله وحركته الخ التفريع على المحذوف من الاول فبعبارة واحدة وشروط متقنة
ويحصل أن الاول تفريع على قوله ان كان ساكنا لا يفهم به أن السكون موجود بعد الحركة
والثاني تفريع على قوله ان كان مضرا لا يفهم منه أن الحركة موجودة بعد السكون فبعبارة واحدة
لفظ وشعر ونسلا حذف مما تقدم على هذا الاحوال (قوله التي بعد حركته) فبذلك احتراز من
سكون الجسم في أول زمن وجوده فانه لم يكن معدوما بالحركة وانما كان معدوما باعدام الجسم (قوله
التي بعد سكونه) الظاهر ان هذا قيد لبيان الواقع فلما علم (قوله والوجود الخ) تقدم من هذا الإشارة
الى الكبرى (قوله فعلت) أي من الدليل السابق (قوله والاعراض الخ) كان المناسب لصنيعه ألا
أن يقول والاحرام كحادثه بدليل ملازمتها الخ وقد ذكر صغرى هذا الدليل وعلمه بقوله لانها
الخ وقد كرا أيضا الكبرى ثم النتيجة (قوله لانها لا تفصل الخ) بعبارة أن عدم حلوها عما ذكر كانه من
الملازمة له فكان قاله والاحرام ملازمة للاعراض لانها ملازمة لبعض خاص وفيه أن الاشكال بان ولو
عالم كسباني في تفريع برابط الى مشاهد ذلك لكان أظهر (قوله وكل ما لازم الخ) لم يعلم ذلك
نفس وعلمه أن ما لازم الشيء لا يصح سقفه عليه حتى يكون قدما (قوله أي موجود الخ) لاجبة
اليه لا به قد ذكره فيما سبق (قوله أيضا) أي كان الاعراض حادثة فبقوله كالاعراض تفسيره
(قوله فحاصل هذا الدليل) أي دليل حدوث الاحرام وانما التفريع هنا في الحقيقة المقترع هو عين
المفزع عليه الا ان يربطها احتلا فقلنا (قوله وحادث الامر من الخ) أعاده وان كان معلوما مما
تقدم لاجل قوله ولا يحدث الخ فمأمل (قوله دليل وجوده تعالى) تنبيه لما سبق لك به (قوله ولا
يحدث الخ) من تحفة التعاليل (قوله وحده) هو مصدر وحده جدا اهرود وهو حال مؤكدة ونصاحبها
اللفظ التبريد كقوله لا شريك له (قوله كسباني الخ) هو راجع لقوله ولا يحدث الخ (قوله وهذا)
لعل الاولى وذلك لان الإشارة عائدة الى ما ذكره أولا بقوله والدليل على وجوده تعالى الخ ثم ظهر أنه

عبر عما ذكره لتكون الإشارة واضحة إلى ما ذكره قريبا بقوله وحدوث الأمرين الخ وعلى هذا إنما سمعه هو الأول (قوله هو الدليل الإجمالي) أي لصديق خابطه عليه وكذا يقال في نظيره مما يأتي وأصل أن هذا الدليل يتوقف على سبعة مطالب أولها ثبوت زائد على الأقسام المعبر عنه بالأعراض ثانيها ثبوت كونه لا يقوم بنفسه ثالثها ثبوت كونه لا يتفصل من جرم إلى آخر رابعها ثبوت كونه لا يمكن خامسها ثبوت كون الأقسام ملازمة لذلك الخ السادسة ثبوت كون القدم لا ينصدم سابعها استعانة حوادث لا أول لها وقد جئت في قول بعضهم

زيدم قام ما انتقل ما كنا • ما انتقل لا علم قدیم لاحنا

فإنما بقوله زيد إلى الأول بقوله قام يصح أن أقسمنا لنافية للوزن إلى الثاني بقوله ما انتقل بإمكان اللاحق للوزن إلى الثالث بقوله ما كما إلى الرابع بقوله ما انتقل إلى الخامس بقوله لا علم قدیم يضم أوله وسكون ثابته إلى السادس بقوله لا هنا المقطع من لحوادث لا أول لها إلى السابع ودليل الأول المشاهدة أقسام عاقل لا يحصى أنه معاني زائدة عليه وكذلك الخامس ودليل الثاني أنه لو قام بنفسه لزم قلب الحقائق إذ حقيقة العرض مقام خبره ودليل الثالث أنه لو انتقل لزم قيامه بنفسه في لحظة الانتقال وقد ظهر بطلان دليل الرابع أنه لو كان لزم اجتماع الحركة والحدوث وقد علمت أن دليل الخامس المشاهدة ودليل السادس أن كل ما ينصف بالعلم يكون جازا للوجود وكل ما كان كذلك فهو حادث وقد استدلوا على السابع بأدلة كثيرة مفردة في الكسرى وغيره من أرادها لم ير أجمعها (قوله ويكفران الخ) تقدم أنه خلاف المختار (قوله فاستدل الخ) أي احتراض أن يكون الخ لا الحذر بالسكسر بمعنى الاحتراز كافي القاموس

• (الصفة الثابتة) • هذا أثر وعي الصفات السلبية وحرمانها أن تنصير خلافا لبعضهم وإنما انصهر الشئ على ما ذكره لاه هو الذي قام عليه الدليل تنصير بخلاف غيره وكان المناسب لقوله قيل الأول من الصفات أن يقول الثاني من الصفات الخ ولعله نفس (قوله القدم) هو ينكسر اتفاق وضع الدال مصدر قدّم بقدم ضم الدال هيما أو ما تقدم ففتح اتفاق وسكون الدال مصدر قدّم بفتح الدال بقدم ضمها فليس مرادها إلا أنه بمعنى التقدم ومنه قوله تعالى يقدم فوم يوم القيامة (قوله ومعناه) أي التقدم لكن لا يذكره خصوص صفته تعالى ليشمل قدم صفاته كلها منصفة به فإن قيل يلزم على ذلك قيام الصفة بالصفة أجب بأن يلزم ذلك إذا لم يحدوده إلا إذا لزم قيام المعنى بالمعنى ولا كذلك هنا لأن القدم صفة سلب لا صفة معنى على التحقيق (قوله علم الأولية) المراد بالأولية هنا الابتداء كما هو أحد اطلاقيها وثانيها أن تطلق ويراد منها السبق على الأشياء ومن هذا المعنى إجماع الأول وبما لها على الأول الأثرية بمعنى الانقضاء وهذا هو المراد في تعريف البقاء كما يأتي وعلى الثاني الأثرية بمعنى البقاء هدفاء الأشياء ومن هذا المعنى إجماع الأثر ولم يقل علم الأولية للوجود كما عبر به بعضهم ليشمل التعريف قدم غير الوجودي كصفات السلوب فله منصفه بناء على القول بترادف القدم والأولى بخلافه على القول بعدم ترادفهما فله ليس مصعباه وإنما هو منتصف بالأولية كما يأتي وعلى هذا يحتاج في التعريف زيادة قول بعضهم للوجود لكن لما كان التحقيق القول بالترادف أسقط الشئ تلك الزيادة (قوله يعني الخ) تفرع على التعريف (قوله لا أول للوجود) كان الاظهر أن يقول كونه لا أول الخ كما قد دللنا عليه من عرضت العبارة عليه (قوله بخلاف زيد) هذا مما يظهر من نبط بمشوق معلوم مما ذكره والتقدير طالمولى سبحانه تعالى لا أول للوجود بخلاف الخ (قوله مثلا) أي أو عسروا أو يحدوك (قوله وجوده الخ) تفسير لقوله بخلاف زيد (قوله وهو خلق الخ) فيه مسامحة أو أول ومورد بدليس

هو الدليل الإجمالي
الذي يجب على كل مكلف
من ذكره أن يعرفه كما
قوله ابن العربي والسوسى
ويكفران من لم يعرفه
فاحذر أن يكون في إجماله
خلافه الصفة الثانية
الواجبة تعالى القدم
ومعناه عدم الأولية
فهي كون الله تعالى قدما
لا أول للوجود بخلاف زيد
سلا لوجوده أول وهو
خلق المطفة التي خلق منها

وإختلف هل القديم
والأزلي بمعنى واحد أو
مختلفان فن قال بالأول
عرفهما بقوله ما الأول له
وبخبر ما شئ أي القديم
والأزلي الشئ الذي لا أول
له فيقبل ذات الله وجسم
صفاته ومن قال بالثاني
صرف القديم بقوله موجود
لا أول له وعرف الأزلي بما
لا أول له أهم من أن يكون
موجوداً أو غير موجود فهو
أهم من القديم فيجتمعان
في ذاته تعالى وصفاته
الوجودية فيقال لذاته
تعالى أزلية ولقدرة تعالى
أزلية وينفرد الأزلي في
الأحوال كسكون الله
تعالى فادرا على القول بها
فإن كون الله تعالى قادراً
بقوله أزلي على هذا القول
ولا يقال له قد علم لما عرفت
أن القديم لا بد فيه من
الوجود والكون فادرا
برفق إلى درجة الوجود
لأنه حال والدليل على قدمه
تعالى أنه إذا لم يكن قدما
كان حادثاً لآله لا واسطة
بين القديم والحادث فكل
شئ انتفى عنه القديم ثبت
له الحادث وإذا كان تعالى
حادثاً انفقر إلى محله بحدته
وانفقر محله إلى محدث
وهكذا فإن لم تنف المحدثون
لزم التسلسل وهو تناسع
الاشياء واحداً بعد واحد
إلى ما لا نهاية والتسلسل
محال

عين الخلق المذكور وأما ثبت عند فهذا بيان لما ثبت عند أول الوجود لآله والمراد بالسطوة
ماء الرجل مع ماء المرأة وتطلق أيضاً كقوله القاموس على الماء الصافي غليلاً كان أو كثيراً وعلى غير
ذلك (قوله وإختلف هل القديم الخ) أي اختلف في جواب هذا الاستفهام وكذا يقال في نظائر ذلك
ولا يخفى ما في ذكره هذه المسئلة هنا من المناسبة (قوله بالأول) أي أنها بمعنى واحد ومن صرح
به الإمام الفهرى (قوله وبخبر ما شئ) بوجه أن يجعلها موصولة فتكون بمعنى الذي فعل الأول
تكون جملة قوله لا أول له صفة وعلى الثاني صلة (قوله الشئ الذي الخ) هنا غير مناسب لقوله
وبخبر الخ وإنما مناسب جعل ماموصولة بمعنى الذي وتكون صفة لمصروف كقوله (قوله فيقبل
ذات الله الخ) مقتضى ذلك أنه يجوز إطلاق القديم عليه تعالى وهو الصحيح لو رده في التسعة
والتسعين بدل الأول فيجاء برأيه من حداثته أي هرزه وكذلك رواء التساق يقال هذا
الحديث أحدث أو أحدث هو لا يستدل به لا ما نقل أسماؤه تعالى مما يكتفى فيها بذلك (قوله وجسم
صفاته) أي سواء كانت موجودة به كالماء في أوله كالمعنى بصفات السحاب (قوله ومن قال بالثاني)
أي أنها مختلفتان وهو الواقع في كلام السعدوني كتب اللغة كما قاله في القاموس (قوله أهم من أن
يكون الخ) أي هي شاملة للوجود وغيره ولو قال سواء كان موجوداً أو لا لكانت أخصراً وأصح
(قوله فهو أهم الخ) تفريع على ما قبله والمراد أنه أهم موصوفاً وذا طبعه أن يكون بين شئين
يجمعان وينفرد أحدهما وهو الأهم لا عمومهما وجه وضابطه أن يكون بين شئين يجمعان
وينفردان (قوله فيجتمعان) مفرع على التفريع قبله (قوله وصفاته الوجودية) أي المضافة
بالوجود وتلك الصفات كالقدرة والآلة واحترز بقوله الوجودية عن الأحوال على القول بها
وعن صفات السلب (قوله فيقال الخ) مفرع على قوله فيجتمعان الخ وقوله أزلية أي وقده فقه
حذف الواو مع ما عطف كبرشيد ذلك المصريح على ما ذكره كذا يقال فيما بعد (قوله في الأحوال)
لو قال في غير الحدود كالأحوال لكان أولى ليشمل صفات السلب (قوله على القول بها) أي
الأحوال (قوله فإن كون الله الخ) تعليل لقوله وينفرد الخ لكن كان المناسب لسبب التفريع
بأن يقول فيقال له أزلي الخ (قوله على هذا القول) لو أسره عن قوله ولا يقال الخ لكان أولى كما هو
واضح (قوله والكون قادراً الخ) من نسبة التعليل (قوله إلى درجة الوجود) أي إلى درجة هي
الوجود فالإضافة للبيان ولو قال إلى درجة الموجود كقوله عبارته المتقدمة لكان أوضح (قوله لآله
حال) تعليل لما قبله (قوله والدليل على قدمه تعالى أنه إذا لم يكن الخ) أشار بذلك إلى قياس استثنائي
مركب من شرطية ونسبة الكبرى واستثنائية ونسبة الصغرى وهو عكس الافتراض ونظمه
هكذا إذا لم يكن قدماً كان حادثاً لكن كونه حادثاً محال فذكر الشرطية بقوله إذا لم يكن الخ
وعلى الملازمة بين القديم والتالي بقوله لا ما الخ وحذف الاستثنائية وأشار إلى دليلها بقوله إلا شئ
وإذا كان تعالى حادثاً الخ وهو أيضاً قياس استثنائي ونظمه هكذا إذا كان سبحانه تعالى حادثاً
انفقر إلى محدث وانفقر ذلك المحدث إلى محدث وهكذا لكن التالي محال للزوم الدور أو التسلسل
وهما كالان (قوله لآله لا واسطة) أي لا شئ إن كان مقعداً بعد علم فهو الحادث والأول القديم
(قوله فكل شئ الخ) هذا تصريح بالنتيجة أعني نية التعليل وهي أهم من المذخية فأم (قوله)
وإذا كان الخ) فدعلت أن هذا قوة الدليل للاستثنائية المخذوفة وقوله انفقر الخ أي لما تقدم في
دليل الوجود من أن الحادث لا يصح أن يكون حادثاً بنفسه لما يلزم عليه من ترجيح أحد الأمرين
النسائي بين باطل وهو باطل وقوله وانفقر محله الخ أي لا تعقد للمعاني (قوله وهو تناسع الأشياء)
الخ هذا يجمع قولهم هو رتب أمور غير متناهية (قوله واحد بعد واحد) هو حال موصلة للتناسع
وقوله إلى ما لا نهاية متعلق بتناسع (قوله والتسلسل محال) مرئط بقوله لزم التسلسل لما يجب ما

معرض آتى به لبيان معنى التسلسل وقد أجاب المسككون أدلة كثيرة على بطلان التسلسل فتلزاج
 (قوله وان انتهت الخ) كان الانسب بالمعنا بل هو ان وقتت لكن لاحظ المعنى (قوله بان قبيل الخ) أى
 فرضا وتقدرا وكان الأولى التعبير بكان لأن ذلك لا ينصرف فيما ذكره كما يقتضيه قوله بان بل صابطه
 أن ينصرف المحذوفون في عدم معين اثنين أو أكثر ثم ان قوله بان قبل الخ لا يناسب فرض كلامه حيث
 قال وهكذا لأنه يقتضى أن حدد المحذوفين أكثر من اثنين فليتنامل (قوله وهو وقت الخ) أى ولو
 كان الوقتين واسطة أو أكثر بان كان المحذوفون أكثر من اثنين متلافي فرض أن زيدا أو جدا
 عروا أو أنه أو حد بكذا أو أنه أو جذا زيدا أو حد بكذا أو وقت بكذا على زيد واسطة توقفه على محروم المتوقف
 على زيد والحال أن زيدا منوقف على بكذا ونفس على ذلك (قوله وقت عليه) الضمير المستوفى الفعل
 عائد على النشئ الأسمر والبارز المتصل بالجار عائد على النشئ الأول (قوله فانه الخ) حله لقوله لازم الدور
 (قوله تعالى عز وجل) هذه الجمل صفات لله تعالى كالأصناف وظاهر أن معنى الأول تنزهها لا يليق
 بحلال كبرياتها ومعنى الثاني علم الجارية وقهرهم أن كان المضارع يعرض ضمير العين فإن كان بفتحها
 كان المعنى قوى على غيره وإن كان بكسرهما كان المعنى على وقد اضمر مناسب هنا وإن جعله بعضهم
 معجها على أن المراد بالفترة أنه لا تظهره ولا منبسط فتلخص أن يقال من يعرض ضمير العين وكسرهما
 ونفها معنى الثالث أهى جل مقام من الحلالة وهى العطفة (قوله والنور محال) مر ببط قوله لازم
 الدور وإنما كان محالا لأنه يلزم عليه تقديم كل من المحذوفين على نفسه وتاخره بما يبين ذلك أملا
 فرض أن زيدا أو جدا عروا أو أنه أو حد زيدا أو حد بكذا أو وقت بكذا أو وقت بكذا أو وقت بكذا أو وقت بكذا
 فرضنا أن عروا أو جذا زيدا أو وقت بكذا أو وقت بكذا أو وقت بكذا أو وقت بكذا أو وقت بكذا أو وقت بكذا
 متقدم على ذلك النشئ فيكون زيد متقدما على نفسه بواسطة تقدمه على محروم المتقدم عليها
 ومتقضى كون زيد أحدثه محروما أنه متأخر عنه وقد فرضنا أن عروا أو جذا زيدا أو وقت بكذا أو وقت بكذا
 متأخر عنه ومعلوم أن المتأخر عن المتأخر من شئ متأخر عن ذلك النشئ فيكون زيد متأخرا عن نفسه
 بواسطة تأخره عن محروم المتأخر عنها وكذا يقال في بيان وجه كون محروم متقدما على نفسه ومتأخرا
 عنها فنفط (قوله أى لا ينصو الخ) لو حذفت هذا التفسير انكالا على وسوجه مما سبق كما صنع
 مباح حيث لم يخل بعد قوله والتسلسل محال أى لا ينصو الخ لكان أول فان قبل ذكره للتوسيع
 ودان المسألة بذلك أن يذكره جهما أيضا (قوله إلى الدور والتسلسل) أى أو التسلسل فالو أو
 به معنى أولها هو ظاهري أنه لم يؤد إلى الدور والتسلسل معا وإنما أدى إلى أحدهما كما يصرح به
 قوله فليعلم فإن وقف المحذوفون الخ (قوله فيكون حدونه) فرع على قوله والذي أدى الخ وإنما
 أظهر حيث قال فيكون حدونه مع أن المقام للاضمار لا لإيضاح (قوله لأن كل شئ الخ) حله لغرض
 كون حدونه تعالى محالا على قوله والذي أدى الخ آخره مكانه قال وإنما كان كون حدونه تعالى
 محالا مفرعا على ذلك لأن كل شئ الخ (قوله فاحصل الدليل الخ) به اختصار ولو قال فاحصل الدليل
 أن تقول لو لم يكن قديما لكان حادنا ولو كان حادنا لا اضطر إلى محدث وانقصر محدثه إلى محدث فيلزم
 اما الدور أو التسلسل وهما محالا لأنما أدى إليهما وهو كونه حادنا محالا فادى إليه وهو اسماء كونه
 قديما محالا وإذا كان ذلك محالا لانت قدمه وهو المطلوب لكان أحسن (قوله بان كان حادنا) اما
 أن يدلك المفيد للمصير لما تقدم من أنه لا واسطة بين القديم والحادث عبرا لتقديم مخصص في الحادث
 (قوله فيلزم الدور أو التسلسل) أى بواسطة افتقار محدثه إلى محدث كما علم جهما (قوله فيكون الخ)
 أى لأن ما أدى إلى المحال محال كذا ذكره قبيل (قوله فنت قدمه) أى لأن كل من استحال عليه
 الحدوث تمت له التقدم ادلا واسطة كالمحروم (قوله وهو المطلوب) أى من الدليل هذا هو الأقرب
 ويحتمل أن المراد وهو المطلوب من المكشوف به حد (قوله من ربه التعبد) أى من العبد

وان انتهت المحذوفون بان
 قبيل ان المحدث الذي
 أحدث الله أحدثه الله لازم
 الدور وهو وقت شئ على
 شئ آخر وقت عليه فانه
 اذا كان الله تعالى عز وجل
 محدث كان متوقفا على
 هذا المحدث وقد فرضنا
 أن الله أحدث هذا المحدث
 فيكون المحدث متوقفا
 على الله والدور محال أى
 لا ينصو في العقل وجوده
 والذي أدى إلى الدور
 والتسلسل المحال فرض
 حدونه تعالى عز وجل
 فيكون حدونه تعالى محالا
 لأن كل شئ يؤدى إلى
 المحال محال فاحصل الدليل
 أن تقول لو كان الله عسير
 قدم بان كان حادنا لا يقتصر
 إلى محدث فيلزم الدور أو
 التسلسل وهما محالا لأن
 فيكون حدونه محالا فنت
 قدمه وهو المطلوب وهذا
 الدليل الاحتمالي لتقدمه
 تعالى به يخرج المكشوف
 من رتبة التعبد

الذي يخلد صاحبه في النار

علي رأى ابن العربي

والسنوسي كما تقدم

هـ (المصنف الثالثة الواجبة

له تعالى البقاء)

ومعناه عدم الاخرية

لوجوده فسمى كونه الله

تعالى باقيا لأنه لا أثر لوجوده

والدليل على بقائه تعالى أنه

لو جاز أن يلحقه العدم

لكان حادثا فيقتصر على

محضات وزمان الدورات

التي تسلسل وقد تقدم تعريف

كل واحد منهما في دليل

القدم وفيه شبهة أن الشيء

الذي يجوز عليه العدم

يقضي عنه القدم لأن كل

من لحقه العدم يكون

وجوده جازا وكل جائز

الوجود يكون حادثا وكل

حادث يقتضي أن يحدث وهو

تعالى ينتهه القدم بالدليل

المتقدم وكل ما ينتهه القدم

استحال عليه العدم فالدليل

البقاء له تعالى هو دليل

القدم وحاصله أن يقول

لو لم يحبه البقاء بان كان

يجوز عليه العدم لانسق

عنه القدم والقدم لا يصح

انتهاؤه عنه تعالى للدليل

المتقدم وهذا هو الدليل

الاجبالي البقاء الذي يجب

على كل شخص أن يعلمه

وهكذا كل عقيدة يجب

أن يعلمها ويعلم دليلها

الاجبالي فلا يعرف بعض

العقائد دليله

الشبهة بالبرهان فالأخلاق من إضافة المشبه به للمشبه والبرهان بكسر الراء وتفخها واحدة الحركات التي
تسكون في الراء بالكسر وهو حمل تشبيه الفعل أي أولاد الله أن كما يؤخذ ذلك مما كتبه بعضهم
على نظيره ذلك في شرح الكبري (قوله الذي يخلد) تقدم الكلام على الخلود فاعلمه وقوله صاحبه
أي المصنف به (قوله على رأى ابن العربي والسنوسي) قد علمت أن اختلاف التصديق
هـ (المصنف الثالثة) هـ الواجبة له تعالى البقاء (قوله ومعناه) أي البقاء ولكن لا يبعد كونه خصوص
بقا الذات ليشمل بقا الصفات أيضا فانها متصفة به وبأنى هناما في أولها الكلام على القدم
سواء أوجبوا بقاءه فإن قيل هذا التعريف غير مانع إذ المنادى أنه تعريف بقاء ذات الله وصفاته كما
حرر مع شعوره بقاءه ملحقة والشارح يجب بأجوبة أحسنها أن المراد بقوله عدم الاخرية عدم
الواجب عقلا وجبته فلا يشمل التعريف ذلك لأنه ليس بواجب عقلا وإن كان واجبا شرعا (قوله
عدم الاخرية) تقدم أن المراد بالآخرية هنا الانقضاء صدقنا الانشاء وقوله للوجود متعلق
بالآخرية ولو جحدته لكان أولى ليشمل بقا غير الوجودي كصفات السورب لأن قال مراده
بالوجود مطلق التصديق والنسوت (قوله بمعنى الخ) تعريف على التعريف نفسه (قوله والدليل على
بقائه تعالى الخ) تقرير لهذا الدليل مع إضاح أن نقول لو لم يكن باقيا لكان جائزا لوجوده لكن كونه
جائزا لوجوده محال لأنه لا كان كذلك لكان حادثا لكن حدوثه محال لما تقدم من وجوب قدمه
تعالى وبذلك تعلم ما في كلامه محال لا يخفى (قوله لو جاز الخ) اعلم أن لو جاز أن يلحقه ولو قبل لو لحقه لأن
امتناع جوارح حقوق العدم يستلزم امتناع حقوقه من باب أولى بخلاف عكسه فكان التعبير بذلك
أولى (قوله فيقتضي أن يحدث) أي يلزم من أن الحادث لا يصح أن يكون حادثا بنفسه (قوله ولو لم
الخ) أي لأن هذا المحدث يقتضي أن يحدث آخره وهكذا فاما أن يدور الأمر أو يسلسل كالمعظم مما
(قوله وفيه شبهة) أي الدليل (قوله لا من لحقه الخ) لعلمنا لما قبله وكان المناسب لسياقه أن
يقول لا من كل من جاز أن يلحقه الخ (قوله وكل جاز الوجود الخ) من نفس التعليق كما هو ظاهر (قوله
يكون حادثا) فيه أن الجائز أهم من الحادث لأن الجائز منه ما هو موجود منه ما هو معدوم بخلاف
الحادث أنه خاص بالموجود ويمكن أن يقال المراد بكونه حادثا ولو وجد أن لم يكن موجودا بالفعل
(قوله وكل حادث الخ) لو جحدته لكان أولى كما هو في ذلك حين عرضته عليه (قوله وهو تعالى الخ)
هذا مرابط بكونه يقضي عنه القدم (قوله وكل ما ينتهه القدم استحال عليه العدم) هذه قاعدة كلية
اتفق عليها كل العقلاء وأورد عليها عدم العالم في الأول فانه قد علم ومع ذلك لم يستعمل عليه العدم
وأجاب أن ذكرى بأنها مقروضة في الموجود لأنه هو الذي فام الدليل عليه ونعقبه القهري بأنه
لا حاجة لذلك لأن عدم العالم في الأول يستعمل عليه العدم لوجوده في الأول وهو محال
والأمر أن من علمه مدعوق قال التوسى وهو ظاهر اهـ وأنت تسمي بأن عدم العالم في الأول قد علم
بأنها بالآل قصدي عليه أنه قد علم بالاستعمال عليه العلم وجبته لا يراد بان بطله ولا يضعه إلا
الجواب الأول هكذا ظهر ثم رأيت بعض المحققين ما يؤيده (قوله والدليل الخ) تعريف على قوله وكل
ما ينتهه الخ وجه ذلك أن القاعدة أن الدليل الذي أثبت المألوم دليل على اللازم فمثل (قوله
وحاصله) أي يحصل تقريره على وجه الاستدلال به على البقاء (قوله أن يقول الخ) انتفاء الدليل
مرتب من شرطية واستغائية ونظاها هكذا لو لم يحبه البقاء لانسق عنه القدم لكن انتفاء القدم
عنه تعالى باطل فذكر الشرطية بقوله لو لم يحبه الخ وأشار إلى الاستغائية بقوله والقدم الخ (قوله
بان كان الخ) تصور للشيء (قوله الدليل المتقدم) أي الذي هو دليل القدم (قوله وهكذا كل عقيدة
الخ) هذا فاعلم مما في قوله اعلم أنه يجب على كل مسلم الخ (قوله يجب أن يعلمها) غير لقوله هكذا
(قوله ويعلم دليلها الاجبالي) أي أو التفصيلي كما تقدم (قوله فلا يعرف الخ) مرعى على قوله وهكذا

كل عقيدة (قوله ولم يعرف الباقي الخ) أي بأن عزم من غير دليل

(المصنف) الراحة الواجبة له تعالى الخالفة للسودات) أي صدم الممانعة لها واعلم بقيل كصبره
للمحركات مع أنها أهم من المحركات لشعورها بالعدومات بخلاف الخواص فأنها خاصة بالموجودات
لان الممانعة لا تقوم الا في الموجودات لشعورها بالعدومات بخلاف الخواص فأنها خاصة بالموجودات
لها كذا يؤخذ من السكاني لكن لا يجوز أن يقال ان الله تعالى في صفته الوجودية يصنع الخ في نفسها بالخالقة
عن الارتداد (قوله فخالق الخ) مفرغ على ما قبله ويستفاد منه أن ال في الخواص لا تستغرق (قوله)
وعبرها) أي كالجنادات برقيقة الحيوانات (قوله فلا يصح الخ) يحتفل أنه مفرغ على صدر الصبارة
ويحتفل أنه مفرغ على التفرغ في نفسه (قوله باوصاف الخ) الخ ليس بقيد فالمراد بصفات أوصاف
الخواص (قوله ليس مشي الخ) كان الأولى أن يقول كشي الخ لان الأوصاف لا تقتصر فبما ذكره

ولم يعرف الباقي بدليله لم
يكف في الإيمان على رأى
من لم يكتب بالقليه

(المصنف) الراحة الواجبة له
تعالى الخالفة للسودات) هـ

أي المخلوقات فخالق تعالى
عنا لك لكل مخلوق من
انس وجن ومم وغيرها
فلا يصح اصفافه تعالى

بأوصاف الخواص من مشي
وقود ووجارح فهو تعالى

منزه عن الجوارح من فهم
وعين واذن وعبرها فكل

ما خطر ببالك من طول
وعرض وقصر وعن فخالق

تعالى بخلافه تنزه الله تعالى
عن جميع أوصاف المخلوق

والله ليس على وجوب
الخالفة له تعالى أم لو كان

تم من الخواص

وكل نص أوهم التنبها • أوله أو فتق ودر تنزها

كذا يؤخذ من شرحها للشيخ عبد السلام (الطبعة) هـ سأل سيدى عبد الوهاب الشنراقى ضيفه
الخواص لماذا يؤول العلماء للموهم الواقع من الشارع ولا يؤولون ذلك من الولي فخالقوا أضفوا
لاؤول ذلك من الولي بالاولى لانه معدود بضعفه في أحوال الحصره بخلاف الشارع فانه ذو مقام
مكن (قوله وغيرها) أي كبدور رجل (قوله فكل ما خطر الخ) مفرغ على صدر العبارة ولا يعني
مادخل تحت ذلك من التوجسد وأصل أن الشيطان قد يلقي في وهم الإنسان صورة ويجهل له أن الله
تعالى على هذه الصورة وأنه في مكان أو جهة أو نحو ذلك فلا أخفه بالديس فربما يقول اذ لم يكن
الله على صورة كذا فكيف هو الجواب المخلص من ذلك أنه لا يعرف الله الا هو ولا يلزم من عدم

معرفة تعالى مجدور اذا العز من ذلك ممدوح لا مدموم وما أحسن قول بعضهم

لا يعرف الله الا الله فأتدوا • والذين دينان إيمان وأمرنا

وللعقول حدود لا تتجاوزها • والمبصر من ذلك الإدراك ادراك

(قوله من طول الخ) كان الأولى كطول الخ لبعيد العزم (قوله تنزه الله الخ) قصده بذلك إنشاء
الثناء به عليه تعالى (قوله والدليل على وجوب الخالفة له تعالى الخ) فتر هذا الدليل مع اضعاف أن
نقول لو لم يكن محالاً للسودات لكانت مماثلة له تعالى لكن مما تنزهه تعالى بالغة أدنى كانت كذلك
لكان حادثاً ليس كونه حادثاً محالاً لتقدم من وجوب قدمه (قوله أنه لو كان شيئاً من الخواص
الخ) كان مقصوداً لظواهر أن يقول أنه تعالى لو كان مما نلنا لشي من الخ لكانه عبر بذلك لان التبادر
في الماورات أي المخالطات أن الذي نسمد إليه الممانعة لا حظوا شخص من نسبة من الاستعداد
قبل عمرو ليس مثل زيد كان التبادر أن عرا حظ زينة من زيدان كان الكلام صادفاً بكون

أعلى منه (قوله تعالى) أي: ما ظهر ولو في وجهه ظهر آدم من الملائكة هنا المناظرة وإن كانت في الأصل بمعنى المساواة من كل وجه يختلف كل من المشابهة والمناظرة فإن الأولى المساواة في أكثر الوجوه والمناظرة المساواة ولو من وجه واحد ولذا قال السبوطي لمستل من الفرق بين المثل والشيء والتقدير ما حصله أن المثل أخص الثلاثة والتقدير أعظمها والشيء أعم من المثل وأخص من التفسير فهو أوسعها وهذا قد قال الشيخ أبو العباس في البصرة أنا نجد أهل اللغة لا يمنعون من القول بأن زيد امتثل عمرو في الفقه إذا كان يساويه فيه ويسد مسدده وإن كان بينهما مخالفة في جوه وما يقوله الأشعرية من أنه لا مماثلة إلا بالمساواة من جميع الوجوه فمسلد لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال الخطبة بالخطبة متلا بمثل وأراد الاستواء الكل لا غير وإن تفاوت الوزن وعدد الحيات والصلابة والرخاوة قال السعدو والظاهر أنه لا مماثلة لأن من أدا الأعرية المساواة من جميع الوجوه فيها بالملائكة كالصكيل والأفانيرك التسبيح في جميع الوجوه ويرفع التسبيح فكيف يصوروا القائل اه وفيه شيء لا يفتي (قوله أي إذا كان الخ) لو قال أي إذا فرض انصافه تعالى الخ ليس معنى هذا التركيب من العلاقة وإنما في هذا التفسير دفع ما قد بنوه من قوله أنه لو كان شيء الخ من أن المحض لو كان شيء من الحوادث ينصف بقدره كقدرته تعالى وإرادته كان بدنه وعلمه كله وممكنه فإشارته إلى أن ذلك ليس مراداً وإنما المراد أنه تعالى لو انصف نصفه من صفات الحوادث الخ (قوله بنى جماعته بـ) الخ منه يؤخذ أن المراد بالملائكة هنا المناظرة (قوله لكان حاداً) جواب لو في قوله أنه لو كان الخ وسببنا في تعليل الملازمة بين المقدم والتالي في كلامه إلا في الحاصل (قوله وإذا كان الله تعالى الخ) في قوة الدليل على الاستثانة في الغائبة لكن حدوثه محال وهذا بجنبه هو دليل المقدم كالاجبي (قوله ويلزم الخ) الأولى ويلزم لأن يقال الوافد نافي للتفريق كالتقدم (قوله لو شابه الله الخ) كان الأسبب بما سبق أن يقول لو شابه تعالى الخ والمراد بالمشابهة هنا المناظرة أخذاً من قوله في شيء (قوله لأن ما جاز الخ) وجه ذلك أن ما ثبت لأحد الملائكة ثبت للآخر وهذا دليل للشرطية (قوله وحده تعالى الخ) في قوة الاستثانة وقوله لأنه تعالى الخ لتعليل لها (قوله فليس بينه تعالى الخ) مصرح على ما قبله (قوله قطعاً) أي من زمان غير زدد (قوله كالتقدم) أي في الأدلة المقدمة

هـ (الصفة الخامسة الواجبة له تعالى القيام الخ) هذه الصفة تزيد على ما قبلها بنى كونه تعالى صفة فدعى كماله الغنبي في حوائج الصغرى وليست لازمة لذلك بالنظر لما ذكر (قوله بالنفس) جعل السكاني الباء للآلة ونحوه للشيخ يحيى الشاوي رادوا هذه بالنسبة للمقابل وعرضه بذلك النقص من جعل نفسه تعالى آلة لقيامه وقد سبق لك تقرير ذلك لسكن كان الأولى أن يقال الباء للسببية وبذلك تظهر بالنسبة لما ذكر لأن الآلة واسطة العمل كافي قولك قطعاً بالسكن وهي لا تناسب هنا وجعلها بعضهم للتعبد به وقبيل نظر لأن مجرور الباء التي للتعبد به مفعول به في المعنى كافي قوله تعالى ذهب الله بوجههم جعلها المولى بمعنى في أي قيامه في نفسه بمعنى أنه ليس باعتبار شيء آخر كما يقال هذا العبد في نفسه يساوي مائتي درهم أي لا باعتبار شيء آخر وجعلها بعضهم للعبادة وفي كلامه إشارة إلى جواز إطلاق النفس عليه تعالى ولو من غير مناسكته هو الحق كما تنص عليه البومى حلالاً من خصه بالملك قد ورد إطلاقها من غيرها في كل من السكبان والسنة من الكتاب قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة وقوله واسم طغيت لنفسى ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم أنت كآتيت على نفسك وقوله حكايه عن الله في سموت التلغ على نفسه أو كمال (قوله أي بالذات) استفيد منه أن النفس تطلق في الذات وتطلق أبعاضاً على معاني أخرى كقائل القاموس منها الروح يقال خرجت نفسه أي روحه ومنها الدم يقال ما النفس لها أنه لا ينسب الماء أي ما لا دمه له

بما لله تعالى أي إذا كان الله تعالى لو فرض انصافه بنى مما انصف به الحادث لسكن حاداً وإذا كان الله تعالى حاداً لاقتصر على محدث ومحدثه على محدث وهكذا ويلزم الدور أو التسلسل وكل منهما محال وحاصل هذا الدليل أن يقول لو شابه الله تعالى حادثاً من الحوادث في شيء لكان حادثاً مثله لأن ما جاز على أحد الملائكة جاز على الآخر وحده تعالى مستحيل لأنه تعالى وأجمله أقدم وإذا اتسق ضمه تعالى المحذون ثبت مخالفته تعالى للحوادث وليس بينه تعالى وبين الحوادث مشابهة في شيء فقطعاً هذا هو الدليل الإجمالي الواجب معرفة كالتقدم

هـ (الصفة الخامسة الواجبة له تعالى القيام بالنفس) أي بالذات

فان الايجزات في شأن أبي طالب (هـ) الصفحة السادسة الواجبة تعالى الواحدية) هي كما
لمحت هذه الصفحة من الغاية مالا يخفى على هذا العلم بما يناسبه وهو التوحيد والمتمم وان
الوحداية بفتح الواو على انها نسبة للوحدة وجوز الشيخ هي كسر هاء على انها نسبة الى حدة
كعدة اسما وحصل بما يصل به وهذا واحد يقال هذا على حدته ولم يتم قرآن الياء فيها
للتب كقوله السكافي وضمره ونسب ان المراد بهذا المبحث بيان الوحدة نفسها لا بيان نوع
منسوب اليها كافي معنى الب وذلك اخذنا الشيخ يحيى انها بالمصدر التي تصير الوصف مصدرا
يضاف اليه جمل واحدان وصفا كسكونا واوجب بان هذا من نسبة اخلص العلم لان المراد هنا
انما هو وحدة مخصوصة على ان التي قد يقبيل لنفسه مبالغة او غيرها (قوله في الذات الخ)
أي المنسوبة للذات في معنى اللام (قوله يعني عدم التعدد) أي فإذ ذكر من الذات والصفات
والافعال واخر هذا التفسير من الوحدة بالجهة المعنى كوحدة المجلس ووحدة التجمع ووحدة
الشخص اذ ليس له تعالى جنس ولا نوع حتى يتقدم غيره فيها وما لا مشخصات تعينه من غيره كطول
وقصر في أن في هذا التفسير قصور الاله لا يتل في الحكم المتصل في الذات لأن يقال المراد من
ذلك عدم التعدد مع الاتصال أو الاتصال فليأمل (قوله ومعنى كون الله تعالى واحدا) هذا
تفصيل وتوضيح لما أجبه أولا بقوله يعني الخ وحاصل ما أشار اليه ان الكموم المسببة عليه تعالى
نسبة كم متصل في الذات وكم منفصل بها وهذا انتفاء لوحداية الذات وكم متصل في الصفات وكم
منفصل فيها وهذا انتفاء لوحداية الصفات وكم متصل في الأفعال وهو مني لوحداية الأفعال
وسكت عن الحكم المتصل فيها ومثوره بعضهم بالفعل حاصل بين اثنين بأن تعاوينا عليه لانه رب
من فعل كل منهما وبعض آخر بتعدد الأفعال الصادرة عنه تعالى وهو مني لوحداية الأفعال ان
قلنا بالاول دون الثاني كما هو ظاهر (قوله في ذاته) أي بالنسبة لذاته كجهر (قوله استحر كية من
أمره) هذا الذي لا يستفاد منه أنه تعالى ليس جرم ولا جوهر أفرد السكون ذلك قد استفد من الخالفة
للسوأت (قوله أو الترتيب بمعنى الخ) المراد من التقبيل التعلق كافي بعض النسج في كون ذلك
بمعنى كانه متصلا بنا مع ذلك هو المقدار القائم بما يقابل التسمية (قوله ومعنى أنه) أي الحال والشأن وفي
هذا التعبير ساحل كالأجني ولو أسقط بمعنى لكان أولى وكذا يقال في نظيره بعد (قوله في الوجود
ولا في الامكان) أي في ذي الوجود وهو الموجودات ولا في ذي الامكان وهو الممكنات فالمراد أنه
ليس ذات تشبه ذاته تعالى ولا مما وجد بالفعل ولا فجا يمكن وجوده (قوله وهذه المناهضة المسببة
تسمى الخ) فيه ناسخ اذ الحكم المنفصل اسم المقدار القائم بالتعدد لا بالمشاهدة (قوله هالوحداية في
الذات الخ) مفرع على قوله ومعنى كون الله واحدا الخ (قوله نعت الكهين الخ) ولذا قال السعد
القشازي وحداية الذات هي عدم الكثرة بحسب الأحرار الجوزيات والكثرة بحسب الأحرار
هي المراتبة بالكم المتصل والكثرة بحسب الجزئيات هي المراتبة بالكم المنفصل (قوله المتصل) هو
وما بعده بدل من الكهين (قوله ومعنى وحده تعالى الخ) عبر فيها بما يأتي هذا وغيره فيما يقوله
ومعنى كون الله تعالى الخ الثنتين الذي هو من المحسنات البديعة (قوله انه ليس له تعالى صفتان الخ)
المراد في التعدد مطلقا أي اثنين أو أكثر (قوله في الاسم والمعنى) أي ولا في الاسم فقط ولا في المعنى
فقط وقد يقال الواو بمعنى أو التي لا تتعجم الجمع وحيث تعدلها يحتاج لهذه الزيادة (قوله خلافا لابي سهل
الخ) اعلم أن وحدة الصفات لا خلاف فيها عند أهل السنة إلا العلم والكلام أما لا خلاف فيه
أو سهل كما ذكره الشيخ وأما التي تخالف فيه عبد الله بن سعيد كما أخذ من شرح الكبرى
لكن أيتبعهم الخلاف في القدر في الإرادة أيضا وعز الخالفة قهسا لا في سهل فليصبر (قوله
الفاعل بان له الخ) ودع عليه الجمهور بأنه يلزم على ذلك دخول مالا في له في الوجود لان معلومات

الله تعالى لا تتأخر فيكون له علوم لا تتأخر وقد علم الدليل على بطلانه بأنه يلزم عليه أن يصرف
 الإجماع أن تصد العلم بعد المعلومات قد اتفق الإجماع على بطلانه وتأخر بعضهم في كل من هذين
 الوجهين أما الأول فلأن الدليل على انقضاء العلم على بطلان ذلك بالنسبة للمبادئ لا بالنسبة للتقدم وأما
 الثاني فلأن الإجماع غير متقدم فيه فكيف يقال انقضاء الإجماع كلها يستفاد من شرح الكسيري
 بزيادة من حاشيتها (قوله وهذا أعني التعدد الخ) لما كان اسم الإشارة غير مصرح بمرجه فبما
 وإن كان مقهوراً منه فقط عبر بالصيغة (قوله يسمى كمتصلي الصفات) كذا اشتهر لكن قال
 بعضهم الحق أن الحكم المتصل بالبناء في الصفات حتى يحكم عليه بالاستحالة أي لما علمت من أن
 المراد به المقدار القاطن بالشيء الذي قبل التسمية قد اراد على ذي أمره متصل على هذا المعنى ذلك
 العدد كمتصلا فتأمل (قوله صفة تشبه صفة الخ) أشار بذلك إلى أنه لا يصح مجرد الوافقة في
 التسمية كأن يكون لغیر الله قدرة أو ارادة أو غاياتي بغير أن يكون لاحد صفة تشبه صفة تعالى
 بأن يكون له قدرة مؤثرة في الممكات أو ارادة غير معارضة أو علم محيط بالاشياء أو هو ذلك فتنبه له
 فإنه دقيق (قوله وهذا أعني كون الخ) فيه مساهمة لما مر (قوله فالوحدة الخ) فخرج على قوله ومعنى
 وحدته تعالى الخ تظهير ما قبله (قوله ليس لاحد من الخواصات فعل) أي لا اختيار بالولا اضطراباً
 حلالاً المعترضة حيث قالوا بخلق العبد لنفسه الاستباري كسبائي وبالغ من شايخ ملوا انهم في تعصبلهم
 حتى جعلوا الجحوس أسعداً لانهم لا نهم أغماً فتبوا نهم كواحد واهم قد أنشوا نهم كالانتمى
 لكن التحقيق أنهم لا يكفرون بذلك كما قاله سعد الدين لا نهم لم يجعلوا خافية العرب نكاً فبقي الله تعالى
 لا متفاره الى الاسباب والوسائط بخلافه تعالى (قوله لا له تعالى الخ) هذا التطويل لا يقدم الخضم إذ
 هو لا يسله (قوله من الايمان الخ) بيان للمتصليات (قوله وأما ما يقع الخ) هذا قولنا قد يرد على قوله
 ليس لاحد من الخواصات الخ حاصل الإبراز كيف نقول ليس لاحد مع أناسا هذا ان الشخص اذا
 اضطر على ولى جرت أو يحصل له أذى كمرض يحصل الرد أن هذا ليس للولى فيه تأثير وأما هو
 بخلق الله تعالى عند غضب الولي (قوله من موت الخ) بيان لما (قوله أو أباداه أي تآذيه) فهو مرض
 (قوله ضد) ظرف لقوله يقع (قوله مثلاً أي أو ضرب به أو هو ذلك (قوله على ولى من الاولياء) قال
 البيهقي فقلنا من بعض الأعم لا يكون الشخص ولداً البشر وط أربعة الاول أن يكون عارفاً بأصول
 الدين حتى يفرق بين الخلق والمخلوق وبين النبي والمذنب أي مدعي النبوة الثاني أن يكون عالماً
 بأحكام الشريعة فقلنا وفهما بحيث لو أذهب الله صلأ أهل الأرض لوجد ضده الثالث أن ينصف
 بالجهود من الأوصاف كالورع والاحسان في كل عمل الرابع أن لا يرمي الخوف أبدأ بأن لا يجد
 طمأنينة طرف عينه لا يدري أهو من فرتي السعادة أو من فرتي الشقاوة ١٥ بعض حذف
 (قوله فهو يخلق الخ) جواب أما (قوله بحلقه) لوحده ما مره (قوله ولا تفسر الوحدة الخ) فيه
 نهر بعض للأعراض على من عبر بهذه العبارة من المتكلمين (قوله لا به يقتضي الخ) انما اقتضى
 ذلك لأن القاعدة أن الشيء اذا تسلط على مقيد وقد كان منصبا على ذلك المقيد فقط ولين عبر هذه
 العبارة أن يجب أن هذه القاعدة أعلية فقد يكون منصبا على المقيد فقط وقد يكون منصبا
 عليهما كما هنا لكن لم يزل اللمارة موهبة ذلك فالاولى ما مر به النسخ (قوله له) أي الحال والنشأن
 وصره بقوله لعبر الله الخ الى القاعدة من أن صير الشأن مقسراً بما مره قوله لكه أي القفل
 وقوله وهو أي له لغیر الله فعل الخ (قوله بل هو الله الخ) اضرباً انتقالاً عما قبله والله عز وجل مستند
 والمفظة الشريفة بدل والخلق عبر المستند وول قال بل الله تعالى هو الخالق الخ لكن أرمع (قوله
 والثاني وقع الخ) تفرع على ما قبله (قوله قال تعالى والله خلقكم وما تعملون) هذا استدلال على
 قوله بل هو الله تعالى الخ لكن المعول عليه في الاستدلال هنا انما هو الدليل العقلي ووجه

وهذا أعني المعدد في
 الصفات بمعنى كما حلا
 في الصفات بمعنى ان ليس
 لاحد صفة تشبه صفة
 من صفاته تعالى وهذا
 أصح كون لاحد صفة الى
 آخره بمعنى كمتصلا
 الصفات فالوحدة في
 الصفات نفت الحكم
 المتصل والمتفصل وبها
 ومعنى وحدته تعالى في
 الاله لا به ليس لاحد من
 الخواصات فعل لا به تعالى
 الخالق لا الاله الخواصات
 من الاشياء والملائكة
 وغيرهما وأما ما يقع
 موت شخص أو أباداه
 اعتراضه من لا على ولى
 الاولياء فهو شئ الله الخ
 بحلقه عند غضب الولي
 على هذا المعنى ولا
 تفسر الوحدة في الاله
 بقولك ليس له الله تعالى
 كقوله لا به يقتضي له له
 الله فعل لكه ليس له
 الله وهو باطل بل هو الله
 تعالى الخالق لا الاله الخ
 قالذي وقع من ليس مركب
 ذلك عند صرب ودم مثلاً
 بخلق الله تعالى قال الله
 تعالى والله خلقكم وما
 تعملون

الاستدلال بالاسمية المذكورة أن ماصدرة بقا تقدير والله خلقكم وعلمكم وجبت ذم صبح أن
 المصدر مطلق على الصغير المنصوب وهو ظاهر وبصح أنهم فرع على الاستدلال والخبر مطلق
 العلم به من السابق والتقدير وعلمكم كذلك أي خلقه الله ولا يصح تقديره بخلاف لكم إذ لا دليل
 عليه ويجعل أن ماصورة بمعنى الذي والعائد محذوف والتقدير وخلقكم والذي يحملونه أي
 والعمل الذي تعاونوا عليه حتى يصح أن تكون ماصوفة على ما ذكر وهو واضح وبصح أنها في محل
 رفع على الاستدلال على ما مر وظاهر أن كونها مصدرة مع العطف أولى لأنه لا يجوز أن تقدير
 بخلق ما عداه كالأجناس فإن قيل يجوز أن تقدير العائد مجرورا والتقدير وما يعملون فيه أي والذي
 يقع عملكم فيه كالحجارة والخشب كقوله يقتضيه سياق الآية أوجب أن شرط حذف العائد المجرور
 أن يجزى مجزئ به الموصول وهو مفقود هنا لعدم الموصول وعلى فرض وجوده فكونه منصوبا هو
 الأصل فالجمل عليه أولى هذا وأصلحت المعقولة من أسناد العمل للعادي قوله تعالى يعملون ونحوه أن
 الجبل خلق أهله الاختيارية وردت السعدان ذلك جهل منهم فجعل الزارع يبنوا بينهم الذي هو
 المعنى الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدرى الذي أسند للعباد فجاء كراه لا يفتاح لفاعل أذ هو أمر
 اعتباري لا يتعلق بحلقه ومحصلة عدم تسليم أن للسند للعباد بعد كره المعنى الحاصل
 بالمصدر الذي هو محمل الزراع ولما هو المعنى المصدرى والذي يفهم من كلام السوسى في شرح
 الكبرى تسليم ذلك لك أسناده للعباد انما هو على سبيل التفسير التعلق مع كونه مسندا لله
 تعالى على سبيل الخلق والاختراع أو أنه الشيخ يعنى قوله لو كون غير الله تعالى فعل الخ فيه تسامح
 كإحدى قوله يعنى كإمتصاصه في الإصالة وأما الحكم المصل فيها فقد قدم الكلام عليه قوله
 فالوحدانية الخ مفرغ على قوله ومعنى كون الله واحدا الخ وهو فرع على الجمل بخلاف ما تقدم فهو
 فرع مفضل الأهل بآيات التفرع المفضل في وحدانية الإصالة له له من سابقه قوله فالحكم
 المتصل الخ مفرغ على قوله والترتيب يعنى الخ مع نظيره مما بعده قوله أن يكون لها ذات الخ
 جله فيما يخص المشابهة وهنا وجود ذات تشبه ذات مولا يصاحبه وتعالى وله آثار إلى جهة أن
 يراد بكل منهما قوله أن يكون له الخ جله فيما تقدم العدد وهو فرع مما هنا قوله مثلا أي
 أو أراد أن أو علمنا وهكذا وبصح أن يجعل راجعا للعدد أيضا قوله وهذه الكموم الخ هذه
 العبارة مستغنى عن إجماع من قوله فالوحدانية الواجبة تعالى نعت الكموم الخ وقوله أنتفت
 بالوحدانية الخ أي بواسطة تمثيلها للوحدانية كل من الذات والصفات والإصالة قوله ومعنى الحكم
 العدد أي مع الاتصال أو الانفصال فهو وشامل لكل من الحكم المتصل والمفصل لك قد علمت
 سابقا أن الحكم هو المقدار لا العدد قوله والدليل على وجوب الوحدانية تعالى الخ ظاهر سابقه
 السابق أن هذا الدليل لوجوب الوحدانية في الذات ضمها إلى عدم الحكم المتصل فيها وعدم
 الحكم المتصل فيها ولو وجوب الوحدانية في الصفات كذلك لوجوب الوحدانية في الإصالة وهي
 قسم واحد أعني عدم أن يكون لخلق فعل من الإصالة ويمكن أن يركب ذلك قياس استثنائي نظمه
 هكذا أولئك وبكى واحد في ذاته أو صفاته أو أفعاله لما وجدته في العالم لكن التالى وهو عدم وجود
 شئ من العالم باطل لوجود ذلك بالمشاهدة فطل المقدم وهو عدم كونه تعالى واحدا في ذاته أو صفاته
 أو أفعاله وإذا طر ذلك ثبت نقضه وهو المطلوب إذا علمت ذلك علم أن الشيخ قد استدل على
 وجوب الوحدانية تعالى بجميع أقسامها لكنه اقتصر على بيان وجه الدلالة بالنسبة لوجوب
 الوحدانية في الذات أعني عدم الحكم المتفصل بها حيث قال اذ لو كان له شريك الخ ومحصلة أنه
 لو كان له تعالى شريك في الألوهية لكان متفقا وأما أن يختلفا على كل يلزم عدم وجود شئ من
 العالم أما الأول فلا يلزم اجتماع مؤثرين على أو واحد أو جدها معام غير معا ونحوهما أن

وكون خبر الله تعالى فعل
 يعنى كإمتصاصه في الإصالة
 فالوحدانية الواجبة له
 تعالى نعت الكموم
 انتفست المتصلة بالحكم
 المتصل في الذات تركها
 من أجزائها الحكم المتصل
 فيها أن يكون لها ذات
 تشبهها الحكم المتصل في
 الصفات أن يكون له
 تعالى قدرتان متلاو هما
 المتفصل فيها أن يكون
 لغيره تعالى صفة تشبه
 صفة من صفاته تعالى
 والحكم المتصل في الإصالة
 أن يكون نظيره تعالى فعل
 وهذه الكموم الخمسة
 انتفت بالوحدانية الواجبة
 له سبحانه ومعنى الحكم
 العدد والدليل على
 وجوب الوحدانية تعالى
 وجود العالم

فلو كان له شيء

الاولية لا يظن الا في
 ان يتفاهل ويحود العالم
 بان يقول احدهما انا
 اوجدته ويقول الاخر انا
 اوجدته مع ان تتعاون عليه
 واما ان يتفاهل فيقول
 احدهما انا اوجد العالم
 بقدرتي ويقول الاخر انا
 اوجدته وجوده فان
 اتفاهل ويحود العالم بان
 اوجدته معا وجد يتفاهل
 انا اجتماع مؤثرين على
 اثر واحد وهو حال وان
 اختلفا فلا يخالو انا يتفاد
 من اوجد احدهما ولا يتفاد
 من اوجد احدهما ان نفس
 من اوجد احدهما دون الاخر
 كان الذي لم يتفاد من اوجه
 طار او قدر ضلته مساو
 في الالوية لمن يتفاد اوجه
 فاذا ثبت البطلان اثبت
 المبرر لا يتفاد من مثله
 وان لم يتفاد اوجهما كما
 عاجزين وعلى كل سواء
 اتفقا او اختلفا يستحيل
 وجود شيء من العالم انهما
 ان اتفاهل في وجوده يلزم
 اجتماع مؤثرين على اثر
 واحد ان يتفاد اوجهما
 وذلك محال لا يتأتى تنفيذ
 من اوجهما لا يصح ان يوجد
 شيء من العالم حيث لا يتأتى
 اختلافه يتفاد اوجهما
 كان الاخر عاجزا وهذا
 منه فلا يصح ان يوجد شيء
 من العالم لا عاجز لم يكن
 الا له الواحد وان اختلفا
 ولم يتفاد اوجهما كما
 عاجزين فلم يتفاد اهل وجود شيء من العالم

او وحدها معهما وتضمحل احوالهم في تلو التراجع بل امرح ان اوجد احدهما البعض
 والآخر البعض وكل منهما حال واما الثاني فلا يلزم اجتماع المتنافيين ان يتفاد اوجهما ويتفاد
 لم يتفاد اوجهما وكذا ان يتفاد اوجهما دون الاخر لان الذي لم يتفاد اوجهما
 ن سبوا الا حرمته فيكون عاجزا انا يصاير منها محال وذلك تعلم في كلامه فاما لو قدر ان
 اذكر بيان وجه الالة بالنسبة لثبات الاقسام بحسب ما يتبع من الكلام فاقول وبالله التوفيق
 اما بيانه بالنسبة لوجوب الوحدة فانه في الذات يعني عدم السكم المتصل فيها فهو له لور كبت ذاته
 تعالى من اجزاء فاما ان تقوم صفات الالوية بكل جزء او البعض دون البعض الاخر او بالجموع
 وعلى كل يلزم عدم وجود شيء من العالم اما الاول فلا يلزم كل جزء يكون لها ثباتي ما في العالم كان
 هناك الهان واما الثاني فلا يلزم الجزء الذي لم يتم به عاجز وحيث لا يكون المجموع عاجزا واما الثالث
 فلا يلزم ان كل جزء طبعي وعجزه واجب عجزه مجموع الاجزاء وكل ذلك محال واما سابعه بالنسبة لوجوب
 الوحدة فانه في الصفات يعني عدم السكم المتصل فيها فهو له لو كان له تعالى قدران واراد ان يلزم
 ما سبق فيقال كان هناك الهان واما بيانه بالنسبة لوجوب الوحدة فانه في الصفات يعني عدم السكم
 المتصل فيها فهو له لو كان لاحد من الحوادث صفته من صفاته تعالى كان له قدرة كقدرته
 تعالى للزم ايضا ذلك وهذا الذي قبله خاصا على بصفات الثاني تروا ما بيانه بالنسبة لوجوب
 الوحدة فانه في الالهات فهو له لو كان لاحد من الحوادث تأتري شيء من الممكنات لزم عجزه تعالى عن
 ذلك الشيء وهو يستلزم العجز عن سائر الممكنات اذ لا فرق هكذا يؤخذ من السكافي وعجزه وقبسه
 منافسات لا يحصل الحال ابرادها (قوله فلو كان له الخ) قد علمت ان نفسه قصور او قوله شيء اي
 مشارك فهو محيل بمعنى مقارن تكليف بمعنى محافظ بمعنى محالين وقوله في الالوية اي
 استحقاق العباد (قوله لا يخالو الامر) اي امرهما ما يحصل منهما ثم يبين ذلك بقوله فلما ان يتفاد واما
 ان يتفاد (قوله واما ان يتفاد) هذا اعما هو سادس الرأى والا فلا يتأتى اتفاق بين الهين اذ الالوية
 تقتضي العلية المطلقة كما ينسب له قوله تعالى يذهب كل اله يخالق ولعل بعضهم على بعض (قوله على
 وجود العالم) لم يحصل اومن الاختلالات ان يتفاد على عدم وجود العالم بطلانه بالبداهة (قوله بان
 يقول الخ) كان عليه ادنى الحصر ان يتسوق الاختلالات المذكورة فيما مر (قوله فان اتفقا الخ)
 هذا الشارح الى برهان الموارد (قوله وهو محال) الا ترى ان الخط الذي اعرض له لا يصح ان يرم
 بخلين (قوله وان اختلفا الخ) هذا اشارة الى برهان التمايز المشار له قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا
 الله لنفسه تا والمراد بافساد عدم الوجود فتكون الالوية بجهة قطعية وقيل المراد به الخروج عن
 هذا النظام ونحو عليه السعد ان الالوية بجهة افتاحية اي يقع بها الحصر والجميع الاول (قوله فلا
 يخالو الخ) فيه انه قد بين من الاختلالات ان يتفاد اوجهما وهو محال لا يلزم عليه اجتماع المتنافيين
 كهم (قوله وقد فرضنا الخ) هذا هو الدليل بان الجهور ويحكي عن ان رتبته انه كان يقول اذا قدر
 تفاد اوجهما دون الاخر كان الذي يتفاد اوجهما دون الاخر وتدل على الوحدة اياه
 اياه البوسى (قوله فاذا ثبت الخ) مفرع على قوله وقد فرضنا الخ (قوله لا يخالو الخ) لاجل هذا
 التحليل للاستغناء عنه بالتفريع المفرع عليه علة في المفرع فكيف انى به للتوخي (قوله وعلى كل
 الخ) لو ذكر ذلك باز قوله واما ان يتفاد واما ان يتفاد للاسبغى محال وسببه بينهما وقوله سواء اتفقا الخ
 بيان للسكينة فكما يقال من الاتفاق والاحتمال (قوله وذلك) اي اجتماع مؤثرين على اثر واحد
 (قوله حيث لا يتأتى) اي اذ اتفقا (قوله وهذا مثله) اي يكون علما ايضا (قوله فلم يكن الاله الخ)
 هكذا وجد في التسع لكن المناسب اسقاطه لانه من جهة عبارة مضروب علم او هي قولنا ان تعد
 من اوجهما باي قولنا لا يوجد شيء فالحسن ان يقال ان يتفاد اوجهما كان هو الاله والاخر غير الاله

في العالم موجودا للمشاهدة
ثبت ان الله واحد وهو
المستلزم في وجود العالم
خليل على وحدانيته تعالى
وعلى أنه لا شريك له في فعل
من الاعمال ولا واسطة له
في فعل بل تعالى وهو الغني
الغني المطلق ومن هذا الدليل
بجمله أنه لا تأثير لشي من
النار والسكن والاك في
الاسراق والقطع وان شيع
بل الله تعالى يخلق الاسراق
في الشيء الذي من النار
عند مساهله ويخلق القطع
في الشيء الذي بانثره السكن
عند ما ينثرها ويخلق
النسج عند الاسك والري
عند الشرب من اعتقد
ان النار محرقة بطبعها
والماء يورى بطبعه وهكذا
فهو كافر باجاء ومن اعتقد
أنها محرقة بقوة خلقها
الله فيها فهو جاهل فاسق
لعدم علمه بحقيقة الوحدة
وهذا هو الدليل الاجائي
الذي يجب على كل شخص
معرفة من ذكره
ومن لم يعرفه فهو كافر
عند النسوس وابن العربي
والله تعالى ينزل هذا
والقدم والبقا والخالقة
للسوانت والقيام بالنفس
والوحدانية صفات سلبية
أي معناها سلب وني لان
كلامها نفي عن الله عز وجل
مالا يلبس به (الصفة)
السابعة الواجبة له تعالى
(القدرة)

فلم يكن الا الله الخ شامل (قوله والعالم موجود) هذا امر يثبت بقوله فبما علم
اخلاقا يستعمل علم وجوده من العالم (قوله ثبت ان الله واحد) أي انه ليس له نظير لان هذا هو
الذي يتفرع على ما تقدم (قوله وهو) أي كون الاله واحدا (قوله وجود العالم الخ) أي هذا الوطئة
لما بعده (قوله وعلى أنه لا شريك الخ) هذا مستقضى منه بما قبله (قوله ولا واسطة له) المناسب ان
يراد به القوة التي يدعي بعض الفرق الضالة أن الله خلقها في النار من لا روح له لا وجود العالم على
أنه لا واسطة له تعالى أنه لو كان له واسطة لكان محناجا اليها فيكون عاجزا فلا يصح أن يوجد شيئا
من العالم مع أنه موجود للمشاهدة (قوله جل تعالى) الظاهر أنه على حلف العاطف (قوله ومن
هذا الدليل) أي دليل الوحدة لكن بالنظر لوحدة الاتصال (قوله من النار الخ) بيان لشي لكن
كان الأولى أن يقول كالتار الخ لانه لا حصر فيما ذكره كما يفهمه البيان (قوله والا كل) المناسب
فرا منه بضم الهجمة (قوله في الاسراق الخ) راسع لما قبله على ترتيب الفوا والمراد بالاسراق الاحتراق
فالمراد من المصدر أثره وكذا حال في القطع (قوله بل الله تعالى) اضرب استغالي عما قبله (قوله
يخلق الاسراق) أي الاحتراق كما علمت (قوله عند مساهله) أي بشرط استقاء البسولة ونحوها (قوله
ويخلق القطع) أي أثره كما علم (قوله والري عند الشرب) الأولى اسقاطه لانهم يصرحون بما علم
لكنه أشار به الى عدم الحصر فيما ذكره (قوله من اعتقد الخ) اعلم ان الفرق في هذا المقام أربعة
الأولى تعتقد أنه لا تأثير لهذه الاشياء وانما التأثير مع امكان القلب بينها وبين آثارها وهذه هي
الفرقة السابعة الثانية تعتقد أن لا تأثير لتلك ايضا لكن مع التلازم بحيث لا يمكن التلف وهذه
الفرقة جاهلة بحقيقة الحكم العادي وما جازها ذلك الكفر بان تنكسر ما خلفا لعامة كالبعض
الثالثة تعتقد ان هذه الاشياء مؤثرة بطبعها وهذه الفرقة تجمع على كفرها الرابعة تعتقد انها
مؤثرة بقوة أودعها الله فيها وهذه الفرقة في كفرها قولان والاصح أنها ليست كافرة (قوله محرقة
بطبعها) ضابط الابداء بالطبع عند القائلين بجهنم الله تعالى أن يوق على وجوده وبقا واستقاء
ما من كسائي والطبع والطبيعة لفظة السجية التي جبل عليها الانسان كافي القاموس واسطلاحا
الحقيقة والمعنى هنا من اعتقد أن النار محرقة بحقيقة ذاتها أي لا بقوة أودعها الله فيها الخ (قوله
فهو كافر باجاء) أي لانه أثمرك بالله غيره وجعل الابداء ليس مسند الله أصلا (قوله فهو جاهل
فاسق) أي وليس بكافر على الاصح (قوله لعدم علمه) حقه لقوله جاهل فاسق (قوله والقدم الخ) ترك
الوجود لما تقدم أنه صفة نفسية (قوله صفات سلبية) وقيل القدم والبقاء صفتان نفسيان لان
الأولى عين الوجود في الماضي والثانية عينه في المستقبل وشذوذ قولهم فقالوا ان القدم والبقاء صفتان
موجودتان كالقدرة والعلم وأنصف من هذا قول من قال القدم على والبقاء مجردى والحق انهما
سليتان كما ذكره الشيخ وجعل مخالفة امام الحرمين في الارشاد وأوجع وروى البرهان من المصنفات
النفسية وتؤيده كلام السيد الجرجاني في شرح المواظف والتصديق أنها سلبية كما ذكره ايضا ونقل
عن القاضي وامام الحرمين أن الوحدةانية نفسية والتصديق انها سلبية كما ذكره ايضا (قوله أي
معها الخ) لما كان السلبى يطلق على ما معناه سلب ما لا يبق وعلى الامر المسلوب بين أن المراد
هذا المعنى الأول لا المعنى الثاني والالزام أن ينسب له تعالى الحدوث وطرق القدم والمائة للعودات
وهكذا (قوله وبني) تفسير لما قبله (قوله لا كلامها في ان الله الخ) لوقال لان كلامها سلب ما لا يبق
عن الله عز وجل لكان أوفق بما قبله

ه (الصفة السابعة الواجبة له تعالى القدرة) هذا امر وعي صفات المعاني وهي تنقسم أربعة
أقسام قسم يتعلق بالمكات فقط وهو القدرة والارادة وقسم يتعلق بجميع الواجبات والحوادث
والمستقبلات وهو العلم والكلام وقسم يتعلق بجميع الموجودات وهو الجمع والبصر وقسم

لا يتعلق بشئ وهو الجواب عما تقدمهما على المنعوبة لانها كالأصل لها (قوله وهي صفة الخ)
 تدخل في قوله سفة جميع الصفات يخرج قوله تؤز ما لا يؤز منها وقوله الوجود أو العلم الإرادة
 بناء على الصحيح من أن الخصيص تأخير وأما على القول بأنه ليس تأثير في خارصة بقوله تؤز
 وجبته بقوله الوجود أو العلم لبيان الواقع (قوله تؤز) ههنا إشارة إلى تعليقها بالتعبير
 الحادث كإتيه عليه واسناد التأثير إليها مجاز كإتيانها والتعريف استعماله لها على الحقيقة
 لأنه لا يكون إلا بقدره فيلزم عليه قيام القدرة بالقدرة وهو باطل لما فيه من قيام المعنى بالمعنى (قوله
 في الممكن) المراد به ما انتهى إليه كل من الوجود والعلم بأن يكون غير واجب وغير متعبر عن غير ذلك
 الواجب والمستقبل فلا يتعلق بهما كإتيانها إن شاء الله تعالى (قوله الوجود أو العلم) هذا يقتضي
 أنها لا تتعلق بالأحوال الحادثة كسكون زيد عالم إلا لا تتصف بالوجود بل بالتوقف فقط مع أن
 التحقيق أنها تتعلق بها ويجب أن المراد بالوجود مطلق النبوت مجازاً من سلام من إطلاق الخاص
 وإرادة العام على أن التحقيق أن لا حال كإتيانها وقوله أو العلم أي على كلام الجمهور كإتيه
 عليه (قوله فتعلق الخ) هو مع قوله وتعلق بالموجود الخ مفرع على قوله تؤز الخ إذ من لازم التأخير
 التعلق ومضاه طلب الصفة أمر إذا تداعى في قيامها بالذات فهو أمر اعتباري وقيل هو أمر وجودي
 وقيل واسطة بين الموجود والمعدوم فيكون حالاً وقيل هو من موافق العقول فلا يعلم إلا الله تعالى
 والتحقيق الأول (قوله بالمعدوم) أي سواء كان عدمه أصلياً أو عارضاً وقد مثل تعليقها بالآزلي أنشأ
 إلى تعليقها بالثاني وهو تعليقها بما جازى البت بالكاف (قوله فتوحده) أي وجوده الله تعالى بها كإعالم
 محامر وهكذا يقال في تفسيره (قوله كعلمها بل قبل وجوده) أي فتصيرها موجوداً وكان الأولى
 أن يذكر له مناسب ما بعده (قوله الذي أراد الله الخ) فيه إشارة إلى أن تعلق القدرة تابع لتعلق
 الإرادة فهو على طبقه (قوله أي لائق) أشار بهذا التفسير إلى أنه ليس المراد بالمعدوم البت كقوله
 بناذ إلى الفهم البارد (قوله وهذا التعلق الخ) اسم الإشارة ما تعلق المفهوم من قوله فتعلق
 بالمعدوم الخ مع قوله وتعلق بالموجود الخ (قوله بمعنى الخ) أي لا بمعنى أنها سالحة فقط (قوله حادث)
 تقدم أن الحادث يطلق حقيقة على الموجود بعد عدمه وهذا المراد هنا لأن التحقيق أن التعلق
 أمر اعتباري كلي لا يقال يلزم على حدوثه أن الذات العلية محل السوادن وهو محال لما يلزم عليه
 من حدوثها إذ محل الحادث حادث لا نقول فعدمه أنه من الأمور الاعتبارية فهي ليست بصفات
 حقيقة حتى يلزم ذلك (قوله ولها تعلق صلوبي) نعم الصادق يقال فيه صلاحي فتصيرها وقوله قد علم
 على الصحيح من زائد القديم والآزلي وأما على القول الثاني فيقال له أنه في فظ كإعالم محامير
 (قوله في الآزلي) هو عبارة عن أزمنة منوهمه فتصير معناها في جانب الماضي وإلى هذا أشار
 بعضهم بقوله

أزمنة تؤهمت لا تنتهي • إلى زمان حقق الآزلي

ووقع في عبارة المعد أنه عدم الأولية أو استمرار الوجود في أزمنة مقدرة غير متناهية في جانب
 الماضي أي أنه لا يوصى (قوله الإيجاد) أي ولا لعدم أيضاً والمراد بالإيجاد بما لا يزال فادفع توقف
 به ضمهم في ذلك حيث قال كيف يقال هي سالحة لذلك مع أنه مستقبل وجودي من العالم في الآزلي
 ومننا التوقف ففهمه أن الإيجاد في الآزلي كإقتضيه كلامه وليس كذلك (قوله لأن وجوده بدا)
 أي فيما لا يزال كما عرفت (قوله أو عريضاً) أو بمعنى معنى الواو كإعبر به في حض الشرح ومقابلته
 محذوف والتقدير وعريضاً أو غير عريض (قوله مختص بالخال الخ) أي بخلاف التعلق الصلوبي فإنه
 لا يختص به إذا القدرة كما هي سالحة لا عطاء زيدا العلم سالحة لا عطاء له الجهل وكما هي سالحة لطلعه
 طويلاً سالحة لطلعه قصيراً وهكذا (قوله لها الخ) مفرع على ما تقدم (قوله وهو ماضٍ) يعني صلاحيتها

وهي صفة تؤز في الممكن
 الوجود أو العلم فتعلق
 بالمعدوم فتوحده كعلمها
 بل قبل وجوده وتعلق
 بالموجود فتعده كعلمها
 بالجسم الذي أراد الله
 عدمه فتصيرها معدوماً
 أي لا شيء وهذا التعلق
 تعبيري بمعنى أنها تعلقت
 بالفعل والتعلق التعبيري
 حادث ولها تعلق صلوبي
 قديم وهو صلاحيتها في
 الآزلي لا إيجادها حاله
 في الآزلي لأن وجوده بدا
 طويلاً أو قصيراً أو عريضاً
 وصالحة لا عطاء العلم
 وتعلقها التعبيري مختص
 بالخال الذي عليه زيد
 فلها تعلقان تعلق صلوبي
 قديم وهو ماضٍ وتعلق
 تعبيري حادث

وهو تعلقها بالمعلوم فتوجد ٦٩ وهو الموجود قدمه وهذا حق تعلقها بالموجود والمعلوم تعلق حقيق ولها تعلق

في الازل لايجاد (قوله وهو تعلقها الخ) هذا الصنيع يقتضى أنه لم يتقدم مع أنه قد ذكره مبصرا
فوقها تعلقان تعلق سلاحي قديم وتعلق تنبيري حادث فقدم لكان أوجد (قوله أعني
تعلقها الخ) لوقال أعني تعلقها التنبيري لكان أظهر (قوله ولها تعلق مجازي) قال السكاكي وجهه
كونه مجازي أنه ليس على وجه التأييد بانه يلزم عليه أن يطلق التعلق على تعلق العلم وهو
مجاز لعدم التأييد بوجوب أن كلامه إنما هو بالنسبة للقدرة والارادة قال بعضهم ما معناه أنه يلزم
عليه حيث أن إطلاق التعلق على صلاحية القدرة والارادة مجاز ولا قابل بهاء لكن مرخص
المحققين بخلافه حيث قال بعد بيان معنى التعلق وهذا سبقه في التعلق بالفعل وهو التنبيري
وأما إطلاق التعلق على صلاحية الصفة في الازل لشيء أو هل كون الشيء في قبضة فهو مجاز اه
وهذا هو الذي يؤخذ من قول الشيخ فيما يأتي لكن التعلق الحقيقي الخ (قوله وبشيء) أي تعلقها
بالموجود المذكور (قوله وتعلقها بالمعلوم الخ) ظاهر صنيعة أنه معطوف على قوله كتعلقها بنا
بوجود الخ وهو غير صحيح لما يلزم عليه من أنه يكون تغيبا لتعلقها بالموجود ولا يفتي بطلانه
فصل هذا فقر وهو الصواب وتعلقها باسقاط المكان وحيث ذكر بالرفع عطفا على قوله تعلقها
بالموجود الخ (قوله فليس أن يريد الله تعالى وجوده) أي قبل أن تعلق به ارادته تعالى تعلقا تنبيرا
حادثا على القول به ولو قال قبل وجوده لكان أظهر وكذا يقال في نظائره بعد تأمل (قوله
وتعلقها بنا الخ) يحتمل أنه معطوف على قوله كتعلقها بنا الخ وعليه فترادف بالمعنى قوله
وتعلقها بالمعلوم ما يشهد بالعدم الاصل وقد مثل له بقوله كتعلقها بنا الخ وهذا العدم العارض
وقد مثل له بقوله وتعلقها بنا الخ ويحتمل وهو الاظهر أنه معطوف على قوله تعلقها بالموجود الخ
وعليه فترادف بالمعنى ذلك خصوص النقيض الأول وحيث ذكر الصواب اسقاط الكافي وقرانه بالرفع
عطفا على ذلك (قوله بعد هونا) الأولى بعد هونا (قوله فلهذا سبع تعلقات) في تفريع هذا على
ما تقدمت به لكثرة نظري إلى أن التعلق التنبيري شامل لثلاثة أفراد الأول التعلق بالمعروف عدما
أصلها على وجه اليجاد والثاني التعلق بالمعروف عدما ماعربا كذلك الثالث التعلق بالموجود على
وجه الاعداد وإذا صحت هذه الثلاثة إلى التعلق الصلحي مع تعلقات القبضة الثلاثة كان المجموع
ماد كالمحاصل أن المجموع سبعة ثلاثة أفراد التعلق التنبيري ومثلها أفراد تعلق القبضة والباقي
التعلق الصلحي والظاهر أنها تعلق سبعة البت تعلق قبضة أيضا بمعنى ما شاء الله أو بقا على
وجودها وإن شاء أو عدما لكن هذا يقطع النظر عن الأدلة الدالة على بقا ما حيث ذاقه هذا على
ما سبق كانت الجملته غاية فليبرر (قوله لكن الخ) استدراك على ما قبله الموهوم أنها كلها تعلقات
حقيقية (قوله تعلقان) كان عليه أن يقول ثلاث تعلقات التي هي أفراد تعلق التنبيري لكنه
قد أجمل وجملها تعلقين إذ الأول منها شامل لفردين ولا يفتي في موقعه في هذه العبارة (قوله وهذا)
أي ما ذكرته من عدتها سبعة وقوله على التفصيل أي كل من الوجه الفصل وقوله وأما الإحالي
أي المحيل وكان المسبب لما قبله أن يقول أو ما على الإحالي فلها الخ (قوله خاص باليجاد والاعدام)
أي بالفعل فلا يشتمل تعلق القبضة ولا الصلحي القديم (قوله فلا يوصف الخ) وانظر هل يوصف
بالصلحي لمخالفات أولا لا الظاهر نعم وذلك جسد في بعض النسخ مضروبا عليه وينبغي أن يكون
صلاحا جادا ولم يضر ضواله اه (قوله أنها تعلق الخ) على حذف من بيان لما (قوله هو رأى الجمهور)
ولا يفتي أن مصب الخلاف هو تعلقها بالعدم وأما تعلقها بالموجود فهو متفق عليه (قوله وقال
بعضهم لا تعلق الخ) هذا القول مبني على القول بأن الأعراض لا يفتي في ما قبله بل قوله بعد منع
عنه الامدادات وهذا القول لم يوجح وكذلك ما على عليه فكل من المبني والمبني عليه ضعيف (قوله)

مجازي وهو تعلقها بالموجود
بوجوده وقبل علمه
كتعلقها بنا بعد وجودها
وقبل علمنا وبشيء
تعلق قبضة بمعنى أن
الموجود في قبضة القدرة
إن شاء الله أو شاء الله
وجوده وإن شاء أو عدمه
بأن تعلقها بالمعروف قبل
أن يريد الله تعالى وجوده
كتعلقها بنا في زمن
الطوفان فهو تعلق قبضة
أيضا بمعنى أن المعرف في
قبضة القدرة أن شاء الله
أو بقا على عدمه وإن شاء
أحرجه من العدم إلى
الوجود وتعلقها با بعد
هونا وقبل البت قبضي
تعلق قبضة أيضا بمعنى
ما تقدمت به لكثرة تعلقات
تعلق سلاحي فقدم تعلق
قبضة وهو تعلقها بنا قبل
أن يريد الله وجودنا وتعلق
بالفعل وهو اليجاد الله
تعالى الشيء ما وتعلق قبضة
وهو تعلقها بشيء بعد
وجوده وقبل أن يريد الله
عدمه وتعلق بالفعل وهو
الاعداد الله الشيء ما وتعلق
قبضة بعد عدمه وقبل
البت وتعلق بالفعل وهو
اليجاد الله لنا يوم البت
لكن التعلق الحقيقي من
ذلك تعلقان هو اليجاد الله
بها واعداده ما وهذا
على التفصيل وأما الإحالي
فلها تعلقان كما هو الشائع

تعلق سلاحي وتعلق تنبيري لكن العبري خاص باليجاد والاعداد أما تعلق القبضة فلا يوصف بالتنبيري
ولا بالصلحي القديم وما تقدم أنها تعلق بالموجود بالعدم هو رأى الجمهور وقال بعضهم لا تعلق بالعدم

وهي صفة تخصص الممكن ببعض ما يجوز عليه فربما مثل ما يجوز عليه الطول والقصر فالارادة خصصته بالطول مثلا وأما القدرة فهي تبرز الطول من العلم

الى الوجود فالارادة تخصص والقدرة تبرز والممكنات التي تتعلق بها القدرة والارادة سنة الوجود والعدم والصفات بالطول والقصر والازمنة والامكنة والجهات وتسمى الممكنات المتباينات فالوجود يقابل العلم والطول يقابل القصر وجهه فوق يقابل جهة تحت ومكان كذا كسر يقابل غيره كالشئ مثلا وحاصل ذلك ان ذاقيل وجوده يجوز عليه ان يبقى على عدمه ويجوز ان يوجد في هذا الزمان فاذا وجد فقد حصلت الارادة وجوده بدلا عن عدمه والقدرة أبرزت الوجود ويجوز ان يوجد في زمن الطوفان وفي غيره فلهي خصص وجوده في هذا الزمن دون غيره والارادة ويجوز ان يكون طويلا أو قصيرا فلهي خصص طوله بدلا عن قصر الارادة ويجوز ان يكون في جهة فوق أو في جهة تحت كالارض الارادة والقدرة والارادة صفتان قائمتان بذاته تعالى موجودتان لو كنفا

فاذا أراد الله الخ هذه الخا بصفة لا تأبى عن شرط محذوف تقديره وإذا كانت لا تتعلق بالعلم فكيف يتقدم الشخص وحاصل الجواب انه يتقدم بنفسه اذا قطع الله عنه الاعراض التي هي سبب في بقائه (قوله منع عنه الامدادات) أي الامور التي أمته بها وهي الاعراض الممكنة فاذا منع الله عنه تلك الامور لم تقدم بنفسه ونظير ذلك القنبلة فانما تستقر مشرقة مادام فيها الزيت فاذا فرغ انطفأت بنفسها ولا يحتاج الى أن يطفئها أحد (قوله التي هي سبب في بقائه) بقاؤه سبب عن تلك الامدادات فاذا زالت زال

(الصفة الثامنة الواجبة له تعالى الارادة) (علم أنه قد ذكر الخلاف في هذه الصفة على أقوال عندنا هي صفة قدسية وجودية قائمة بذاته تعالى وقيل هي صفة سلبية بمعنى عدم الاكراه وقيل غير ذلك والاول هو الحق (قوله صفة) دخل فيه جميع الصفات وقوله تخصص الخ اخرج به غير الصفة المعرفة وهي الارادة (قوله بعض الخ) الباء داخلة على المقصور عليه فيما يظهر وان كان خلاف الغالب من دخولها على المقصور كما مر به السعد في شرح التلخيص والسيد في منسبه المطول والكشاف كقائه يس في حاشيته على مختصر السعد اذ اياه ما نقله سم من أنهم ما وان اتفقا على جواز الامرين لفئة اختلاف في الغالب استعمالا لافعال السعد الغالب دخولها على المقصور وقال السيد دخولها على المقصور عليه وهذا تعلم ان معنى النظم المشهور من نسبة القول بان الغالب دخولها على المقصور والى السيد فقط ليس بجيد (قوله فزيد الخ) تفرس على قوله تخصص الخ (قوله فالارادة الخ) لو عبر بالواو بدل الفاء لكان أوجود (قوله وأما القدرة الخ) مقابل لقوله فالارادة الخ (قوله فهي تبرز الخ) أي تبينه بهذا ان كان معدوما ولو قال فهي تبرز طويلا الخ لكان أسبغ عليه وكذا يقال في نظيره مما يأتي (قوله فالارادة الخ) فرغ على ما علم مما تقدم (قوله والممكنات الخ) أشار إلى ذلك بعضهم بقوله

الممكنات المتباينات • وجودها والعدم الصفات

أزمنة أمكنة جهات • كذا المقادير يروى الثقات

(قوله سنة) لعله نظر الى حصول الوجود والعدم اثنين حتى يتم جعلها سنة على صفة قنابل (قوله والصفات) لعله أدرج فيها المقادير التي أمردها بعضهم في النظم السابق (قوله المتباينات) أي المتباينات (قوله فالوجود يقابل الخ) مفرغ على ما قبله لكنه اقتصر على غير الارادة ولو قال بعد هذه العبارة وبالعكس في الخ لكان أولى لبت ذلك التفرع فان انتقالا بقا على من الحائزين كالابحى (قوله وجهه فوق الخ) لا السبب بالمفرغ عليه أن يؤثر هذا عما بعده كالابحى (قوله وحاصل ذلك) أي يحصل ما ذكر من قوله والممكنات الخ لكنه اقتصر على غير الامكنة (قوله في هذا الزمان) لو أسقطه ماضيه (قوله ويجوز ان يوجد الخ) لو أثره عما بعده لكان أنسب (قوله فلهي خصص وجوده في هذا الزمان الخ) لم يتعرض للقدرة هنا فبما بعد وكان لا السبب عاين التعرض لها (قوله والقدرة والارادة صفتان الخ) كان الاحسن تأخير هذه العبارة عن قوله وللارادة تعلقات الخ لاختصاصه بالارادة (قوله ولا يتعلق لهما بالمكن) أي لانه لو كان واجبا أو مستحيلا عريضين اذ لو لم يتعلق بذلك لكان لهما متعلق لان الممكن اما واجب عرضي يتعلق علم الله وجوده وأما مستحيل كذلك لتعلقه بعدمه ونحو ذلك الواجب والمستحيل الذاتيان فلا يتعلق بهما كما أشار به بقوله فلا يتعلق الخ المفرغ على ذلك (قوله فلا يتعلق بالمستحيل) أي لذاته كما أشار به بالمثل وكذا يقال فيما بعد وانما لم يتعلق بالمستحيل لانه يلزم عليه تحصيل الحاصل وذلك ان تعلقا بعدمه وقبل الحقائق وذلك ان تعلقا بوجوده وكل من تحصيل الحاصل وقبل الحقائق في محال وأورد بعضهم على الثاني أن يجوز مع الاسمى فردا مثلا وأجاب بان معنى قولهم قبل الحقائق في محال ان قلب بعض أقسام الحكم العقلي الى بعض كان يصير الواجب جارا أو مستحيلا لمحال (قوله ولا

الجابج لربا بها ولا يتعلق لهما الا بالمكن فلا يتعلق بالمستحيل كالشئ بل ان الله تعالى عنه ولا

بأنه واجب كذا ثم تعالى وسئل العزيم ^{٤٨} الجواب قول من قال أن الله لا يخلق ما لا يخلق القدرة بالمسحوق والمختار

مستحيل ولا يقال إنه أظلم
يكن قادر على التخاذل
كأن عاجز لا يقول أنا
يأزم العجز لو كان المستحيل
من طبيعة القدرة فلو تعلق
بهم لا ليس من طبيعتها
اللا يمكن والارادة تعلقان
تعلق الصلوي قديم وهو
صلاحية التخصيص أزلا
فزيد الطويل أو القصير
يعوز أن يكون على غير ما هو
عليه باعتبار صلاحية
الارادة فهي سالحة لأن
يكون زيد سلطا ما وان
يكون زيدا باعتبار التعلق
الصلوي ولها تعلق تيميزي
قديم وهو تخصيص الله تعالى
الشيء بالصفة التي هو عليها
والعلم الذي انصف به زيد
حسبه به تعالى أو لا بإرادته
فخصصه العلم بملاقدهم
ويسمى تعلقا تيميزيا قديما
وصلاحيتها تخصيصه
بالعلم وغيره باعتبار ذاتها
يقطع النظر عن التخصيص
بالفعل يسمى تعلقا صلاحيا
قدما وقال بعضهم لها تعلق
تيميزي حادث وهو تخصيص

بما لا يزم على تعلقها بما به تحصيل الحاصل وذلك أن تعلقها بوجوده وقلب الحقائق وذلك
أن تعلقها بعدمه وكل منهما محال كما عطلت (قوله ومن الجهل الخ) أي بما يشأه والمراد بالجهل
الركب الذي هو اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه كلبس أبي وقوله من قال هو ابن خزم وقال بعضهم
هو ابن العربي (قوله لأنه لا تعلق الخ) أي وإذا كان كذلك كان اعتقاده تعلق القدرة بالمستحيل
الذي يشأه ما ذكره جهلا (قوله ولا يقال الخ) أشار حجة إلى ذلك ما قد يقال من جهة ذلك الغافل
كيف يقولون بعدم تعلق القدرة بالمستحيل مع أنه يزم عليه العجز وحاصل الرد أنه لا يزم ذلك الأول
كان معدا لها بحيث يكون من طبيعتها (قوله وللارادة تعلقان) أي على التصديق كإسأفى (قوله
وهو صلاحيتها التخصيص) أي لا يمكن بأي تمكن من الممكنات ولو عبر الذي وجد عليه فيها لا يزال
بجانب التعلق التيميزي فهو مختص بما وجد عليه الممكن فيها لا يزال (قوله فزيد الخ) مفرع على
عموم قوله صلاحيتها التخصيص (قوله باعتبار صلاحية الارادة) أي لا باعتبار تعلقها بالتيميزي لأنه
لا ينفصل كإعلم عامر (قوله هي سالحة الخ) تفرع نان بعد التفرع مع الأول (قوله باعتبار التعلق
الصلوي) لا حاجة لذلك بعد قوله فهي سالحة المعنى من ذلك وقد يقال من أنه ذلك أن صلاحيتها لما
ذكر قطع النظر عن التعلق التيميزي ولو عبر بذلك لكان أظهر (قوله لها تعلق الخ) كان عليه
أن يقول وتعلق الخ باسقاط الحار والمحرور كإلحقي على المأمول (قوله تخصيص الله الخ) قد تقسم
أن يكون التخصيص تأثيرا أولا خلاطو التخصيص الأول (قوله بالصفة التي الخ) أراد بالصفة ما يشتمل
كروية في مكان كذا وزمان كذا أو جهة كذا أو نحو ذلك (قوله فالعلم الخ) مفرع على ما قبله (قوله
فخصصه الخ) مفرع على التفرع قبله أو تفرع نان بعد التفرع مع الأول وهذا هو الأظهر
(قوله حين يوجد) فهو مقارن لتعلق القدرة التيميزي الحادث فلا ترتيب بينهما على ما يأتي (قوله فعمل
هذا) أي قول بعضهم بأن لها تعلقا تيميزيا بإحدى أوقوله يكون لها ثلاث تعلقان وألها الصلوي
القديم تأييدا للتيميزي القديم نالها التيميزي الحادث (قوله لك التصديق الخ) استنداك على
ما قبله الموهوم أنه هو التصديق (قوله ان هذا الثالث) أي الذي بقوله هذا البعض (قوله ليس تعلقا
أي مستخلاصا) أي أنه استمرار لتعلق التيميزي القديم (قوله له هو أطهار الخ) فهو ليس بخصيصا
آخر وأما هو أطهار للتخصيص القديم المعبر بالأطهار به مسماحة لأنه في الحقيقة استمرار لتعلق
التيميزي القديم كما هي الإشارة إليه وليس هذا الأضراب إلا لبطال وانما هو لا سفل كما هو ظاهر
(قوله عام لكل يمكن) ظاهره وشغل الأمور الاعتبارية ولا مانع منه لكم صرحوا بإماما ليست من
متعلقاتها فليمرر (قوله حتى ان الخطرات) المراد ما يشتمل من أرب الفصد الخمسة المدطومة في
قول بعضهم

مراتب القصد خمس حاجس ذكرها غاظر غدت النفس واستغفا
بليهم هم فصرم كلها رصمت سوى الأخيرة فيه الأحاد قد رصما
فالأول ما يلقي في القلب ولا بد وهو الثاني ما يلقي فيه ويدوم مدة والثالث أعلى من ذلك والرابع قصد
الشيء من غير العمل أو الدرك والخامس قصد الشيء مع الجرم به بحيث يصمم عليه (قوله إلى مظهر)
بصم الفاء وكسرها كما يؤخذ مما قبل عن حاشية الشفا للشمس أني أنه يقال حطر الشيء بآلى أو
على بالي يحطر بصم الماء وكسرها بخلاف ما إذا قيل حطر الشيطان قلب الإنسان يحطر إذا
وسل وسواسه السه فان المصارع فيه بصم الطاء فقط اه (قوله والابحاد) عطف تفسير
(قوله بجمار) أي عطف من استناد الشيء إليه بالآلى في قوله بعد إرادته وفي قوله بقدرته السببية
(قوله والموحد) عطف تفسير (قوله فقوله العامة الخ) في تفرعه على ما قبله حقا ولا يخفى ما في

مخصصه بإرادته تعالى ومخالفه بصدرة تعالى كإد كره الشيخ الملو في حقه كسبه واعلم أن نسبة التخصيص للارادة
والإبرار والإيجاد للقدرة مجاز لأن التخصيص حقيقة هو الله تعالى بإرادته والمبرور والموجد حقيقة هو الله جل وعلا بقدرته وهو المولع

هذه العبارة من الركاك من حيث الأخبار لكن يشكك لصحاحها يصل الخبر محمد وآل التقدير تقول العامة القدرة تفعل بفلاق كذا منه تفصيل ثم ذكر أحدثنى التفصيل بقوله أن أراد الخ وحذف الشئ الآخر وسأى بما يقتضيه (قوله القدرة تفعل الخ) وكذلك قولهم القدرة ضالة أو أظفر فعل القدرة أو القدرة تصرف (قوله أن أراد الفاعل الخ) أي وإن أراد أن الفعل للذات فقط والقدرة سبب فيه أو أطلق فصرح ذلك بما فيه من الإيهام وقيل بكونه فقط (قوله والعبادة لله تعالى) أي الضمن من الكفر وسأى به الله تعالى (قوله بل الفعل الخ) من تبطع حذف مفهوم مما قبله والتقدير ليس الفعل للقدرة لا على سبيل الاستقلال ولا على سبيل الشر كقول الفعل الخ (الصفة التاسعة الواجبة لله تعالى العلم) قد وجدنا ما في هذه الصفة من أذهاب منها مذهب أبي سهل وهو أن له تعالى علوماً قدسية لأنها كلها كثر ومنها مذهب أهل الحق وهو أن له تعالى علماً واحداً قدسياً يتعلق بجميع الموجودات والمعدومات والكميات والجبريات فيعلم سبحانه وتعالى الأشياء كلها أزل لا تفصيلاً كما كان معها وما يكون وما لم يكن في ذلك ما علم عدم وجوده فيعلمه ويعلم كيفية التي يكون عليها لو وجد كما قال تعالى أجاب أراض السكابر ولو رقد العاد والمأخوذاً ضنه وأهم لكادون واختلف هل المولى سبحانه وتعالى يعلم الأشياء أجمالاً كما يعلمها تفصيلاً أو لا يعلمها إلا تفصيلاً والحق كافي المواضع أنه ان اشتراط في العلم الإجمالي الجهل بالتفصيل كما يشير له قول الغزالي في عقيدته

والعلم الشئ على التفصيل • بلازم السهو عن التفصيل
كالعلم بالأرض وبالسماء • والسهو عن كيفية الأجزاء

امتنع والأطلا (قوله صفة) دخل فيه جميع الصفات وقوله موجودة خرجها ما ليس موجوداً كصفات السلاووب وقوله يستكشف خرج به ما ليس للاستكشاف كالقدرة والأرادة وقوله المعلوم خرج به ما يستكشف به خصوص الموجود وهو السمع والبصر واعترض على هذا التخصيص من وجوه الأول أنه مما ينشأ لشعوه الكلام لا به يستكشف به المعلوم الشئ أن التعبير بعبارة الاستكشاف هوهم سبق الحفاء يقال لاها مع قولهم من عبر سبق حفاء لأن الإيهام موجود من أول الأمر الثالث أن قوله المعلوم معناه المستكشف بصير التركيب يستكشف به المستكشف لا تخاف في أن استكشاف المستكشف به تفصيل الحاصل الرابع أن المعلوم منقش من العلم ومن المعلوم أن المشتق متوقف على المشتق منه وقد أحذف تعريجه والمعرف متوقف على العريف فقد توقف كل منهما على الآخر وهو دور لك ما كان هذا المعرف السعد وعبره من الأكار ذكره الشيخ نبعاً لهم وإن كان به ما ذكر خصوصاً وقد قيل إن غالب تعارف العلم يدخله الحديث ولك أن تقول يجاب عن الأول بأن المراد يستكشف به المعلوم بل قام به العلم دون المطع عليه بخلاف الكلام هاه يستكشف به المعلوم المطع عليه وعن الثاني بأنه لا يتصور لهذا الإيهام لضعفه بالنسبة لله تعالى وعن الثالث بأن المراد المعلوم أي المستكشف بهذا الاستكشاف كما أنه بعض المحققين قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتلاً أعطى عليه فلا يلزم تفصيل الحاصل إذا لا يلزم ذلك الأوكان المراد أنه مستكشف بغیر ذلك الاستكشاف وعن الرابع أن المشتق منه هو العلم الذي هو المصدر والمعرف انما هو العلم الذي هو اسم للصفة فالعرف ليس متوقفاً على المعروف (قوله استكشافاً) مفعول مطلق مبين للزوع (قوله على وجه الاحاطة) أي على وجه الاحاطة والاضافة للبيان والاحاطة هي العلم الشئ من جميع الوجوه لا من وجه وعط (قوله من عبر سبق حفاء) صفة تامة للاستكشاف (قوله ونعلق) أي نعلقاً نصير باقديماً كسببه عليه والأولى العرف لا ذلك علم من قوله يستكشف الخ وقد يجاب بأن الواو تأتي للمغربح كالتقدم (قوله الواجبات) أي على وجه التثبت

القدرة تفعل بفلاق
كذا أن أراد الفاعل أن
الفعل للقدرة حقيقة
أولها والذات كقوله والساد
بأنه تعالى بل الفعل لذاته
تعالى بقدوره

• (الصفة التاسعة
الواجبة لله تعالى العلم) •
وهو صفة قدسية قائمة بذاته
تعالى موجودة يستكشف
بها المعلوم استكشافاً على
وجه الاحاطة من عبر سبق
خفاء ونعلق بالواجبات
والجائزات والمستقبلات

وقوله والمخبرات أي على وجه الثبوت بالنسبة لما وجد منها وعلى وجه الانتفاء بالنسبة لغيره وقوله
والمستحيلات أي على وجه الانتفاء فعلم الأشياء على ما هي عليه والاقتبال العلم جهلا (قوله فيعلم
ذاته تعالى الخ) مفرغ على ما قبله (قوله وسفاته) أي حتى علمه فيعلم تعالى علمه بعلمه (قوله علمه)
لا حاجة إليه لأنه معلوم من قوله فيعلم وكذا يقال في تناوبه بعد (قوله ويعلم الموجودات) أي من
الممكنات وقوله والمعدومات أي من الممكنات أيضا فلا يقال للموجودات تشمل ذاته تعالى وسفاته
الوجودية فالمعدومات تشمل المستحيلات فكبر في العبارة تكرار (قوله بمعنى أنه الخ) كان
الظاهر أن يقول بمعنى أنه يعلم انتفاء ما لا يثبت أو لا انقلاب العلم جهلا تنزه الله عنه (قوله ويعلم أنه
قوله ووجد الخ) هذا ليس من جهة المعنى وإنما هو مجرد فائدة (قوله وتعالى الخ) تأكيد لما قبله (قوله وله
تعلق نصيري قديم فقط) أي لا صواب قديم ولا نصيري حادث خلاطين أنبئنا نحن أنبئت الأول يقول
إذا تعلق علم الله بوجدك متلافي يوم كذا يصلح لأن يتعلق بعد علم فيه يقطع التعلق عن ذلك التعلق
ومن أنبئت الثاني يقول إذا تعلق علمه تعالى بالثبوت من وجد متلافي وجدته بالفعل فقد انقطع ذلك
التعلق وقد انقطع التعلق بالثبوت وجدته والحق الذي عليه وجهه ورأى علمه تعالى تعلقا لا بما كان وما
يكون على الوجه الذي عليه يكون وأعلم بضد شيء زائد على ذلك والتعبير بما كان أو سيكون إنما
هو باعتبار العلوم لا باعتبار العلم (قوله والله يعلم الخ) مفرغ على قوله وتعالى الخ (قوله هذه
المدكورات) أي التي هي الواجبات والمستحيلات والمخبرات وقوله أن لا أي في الأزل (قوله علما)
مفعول مطاق (قوله لا على سبيل الظن الخ) الأولى اسقاط هذه العبارة لأنه لا حاجة لها بعد قوله
جعل الله تعالى الخ وأضافه سبيل إلى ما بعده لبيان (قوله ومعنى قولهم الخ) كان الأولى ذكر هذه
العبارة عقب المحريف لأن ارتباطها به أشد من ارتباط ما ذكره قبلها به (قوله وليس الله تعالى
الخ) كان الأولى الانتباه بقاء التعریم الآن ضميرنا تقدم (قوله عن ذلك) أي كونه كان بمجملها ثم
علما (قوله وأما الحوادث الخ) أشار بذلك إلى أن علمه تعالى يحاط بعلم الحوادث في أنه أنزل لا ابتداء
له وبما فيه أضافي أن معلوماته لا تنهاه وهي أنه يتعلق بالشيء على سبيل التفصيل كما هو في أنه
ليس ضروريا ولا بطريا كما أشار لذلك العزالي بقوله

علم الإله الواحد الفيوم • ليس كمثل سائر العلوم
لأنه ليس له بداية • ولا معلوماته نهاية
وعلمه لها على التفصيل • لا عن ضرورة ولا دليل

(قوله لا به بضی الخ) لا يقال يجري مثل ذلك في القدرة لأنه لا يلزم على كونها سالحة للإيجاد
والإعدام والجبر وكذا يقال في الإرادة فلا يلزم على كونها سالحة للتخصيص الكراهية بخلاف ما هنا
فإنه يلزم على كونه سالحا لأن يكتشف به كذا الجهل هذا وقد يقال قوله لا بضی الخ لا يظهر
الأول بنبذ التعلق التبعي القديم والفرض خلافه فحينئذ يكون سالحا لأن يكتشف به كذا مع
كونه يكتشفه بالفعل كما هو في الإرادة أنها سالحة للتخصيص مع حصوله بالفعل وهذا الاعتبار
عليه لأن التعلق بالفعل فرع عن الصلاحية

هـ (الصفة العاشرة الواجبة له تعالى الحياة) هـ (قوله وهي صفة الخ) الصبر وجميع الصبر بقطع النظر
عن كونها صفة له تعالى ليشمل التعريف بالحياة في حق الحادث ودخل في قوله صفة جميع الصفات
وقوله جميع الخ مخرج جميع الصفات الإلهية فله قوله لم يأت به الخ ليس للاختراع عن شيء بل
لبيان الواقع وقوله صفة أي وجودية ولو عبر به لسكان أولى (قوله الإدراك) مفعول يصحح لكن فيه
تسامح أو كان مقتضى الظاهر أن يقول الانصاف بصفات الإدراك والمعنى على ذلك كما أشار
له الصبر فإن قيل هي كما تصحح الانصاف بصفات الإدراك تصحح الانصاف بغيرها من باقي الصفات

فيعلم ذاته تعالى وصفاته
بعلمه ويعلم الموجودات
كلها والمعدومات كلها
بعلمه ويعلم المستحيلات
بمعنى أنه يعلم أن التبريد
مستحيل عليه تعالى ويعلم
أعلم ويدرئ عليه
فما تنزه الله عن التبريد
وتعالى علوا كبيرا وله
تعلق نصيري قديم فقط
والله تعالى يعلم هذه
المستكورات أو لا علما
تأما لا على سبيل الظن ولا
على سبيل الشك لأن الظن
والشك مستحيلان عليه
تعالى ومعنى قولهم من غير
سبق خفاء أنه تعالى يعلم
الأشياء أو لا وليس الله
تعالى كان بمجملها ثم علما
تنزه سبحانه تعالى عن ذلك
وأما الحادث فيعلم الشيء
بفعله وليس للعلم تعلق
صوابي بمعنى أنه صالح لأن
يكتشف به كذا لأنه
بضمي أن كذا لم يكتشف
بالفعل وعدم استكشافه
بالفعل جعل تنزه الله تعالى
عنه • (الصفة العاشرة
الواجبة له تعالى الحياة) هـ
وهي صفة تصحح لمن قامت
به الإدراك

ولم يقد ذلك الموهوم أنها لا تصح فيه أي يجب بأن الإدراك لا مفهوم له لا بما مدغم من متنى (قوله
 كما علم الخ) السكت استقصائية بناء على القول بعدم ثبوت صفة الإدراك (قوله أي يصح أن
 ينصف الخ) كان الأنسب سابقه أن يقول أي يصح أن ينصف الخ (قوله بذلك) أي الإدراك أي
 صفاته (قوله ولا يلزم من الحلية الخ) أي سواء كان حق الله تعالى أو حق الحادث لا يقال كيف
 لا يلزم منها ذلك في حقه تعالى مع أنه يجب انصافه به لا تقول وجوب ذلك ليس من الحلية أي ليس
 لاجل الحلية وإنما هو لقيامه لا لثبوتها فهي لا يلزم منها شيء مطلقا إلا أن واجب في حقه تعالى لقيام
 الأدلة ما في حق غيره (قوله بشئ) المراد به معناه القوي وهو مطلق الأمر فيشعل المعلوم بغيره
 ما بعد (قوله والدليل على وجوب القدرة الخ) اغلج هذه الأربعة لا تخادد بلها ولا يخفى أن
 هذا الدليل لا يثبت العلم بالنسبة لغير هذه الخواص لأن وجود هذه الخواص انما يتوقف على العلم
 بها كما يؤخذ من قوله وهو توقف الخ (قوله لأنه لو اتفق الخ) هذا إشارة إلى قياس استثنائي
 ونفريه أن تقول لو اتفق شيء من هذه الصفات الأربع لما وجد شيء من الحوادث لكن عدم
 وجود شيء منها باطل بالمشاهدة فيلزم ما أدى إليه وهو انتفاء شيء من هذه الصفات الأربع فيقتضئ
 نقيضه وهو عدم انتفاء شيء منها وهذا هو المطلوب عند كرا الشريعة بقوله لو اتفق شيء الخ وحذف
 الاستثنائية وكان الأولى حذف التام من الأربعة كما لا يخفى (قوله فلما وجدت الخواص) مفرع
 على قوله لأنه لو اتفق شيء الخ (قوله وجه توقف الخ) أي المفهوم من قوله لو اتفق الخ يجب على عدم
 وجود مخالف لأن لا انتفاء شيء منها والحاصل أن الفعل لا يصح بدون شيء من هذه الصفات لأن تعلق
 القدرة متوقف على تعلق الإرادة وهو متوقف على تعلق العلم وكل من هذه الصفات متوقف على
 ثبوت الحلية فإن قيل لا سلم أنه لا يصح بدون ذلك لم لا يصح بكون مستند للسكون خادرا أو السكون
 مرادوا السكون علما والسكون حيا كما يقول المعتزلة أو بكون موجودا بالعلة أو بالطبع كما يقوله
 بعضا المرقب أي يجب بأهملها كان ذلك واقع البطال لم يتطروروا لهذا السؤال (قوله بالفعل) الأولى
 أن يقول به أي بذلك الشيء (قوله غير بد الخ) على حذف مصارف التقديم غير بد فعل الأمر وهذا
 الترتيب المستفاد من غم التصق والتعلق بالنسبة للسادات وكذا بالنسبة له تعالى أن أريد تعلق
 الإرادة التخيرية بالحادث على القول به وأما أن أريد تعلقها التخيرية القديم فهو ليس إلا في التعلق
 وقوله بعد إرادته الخ الترتيب المستفاد من ذلك في التصق والتعلق بالنسبة للسادات وكذا بالنسبة له
 تعالى أن أريد تعلق الإرادة التخيرية القديم وأما أن أريد تعلقها التخيرية بالحادث على القول به فهو
 في التعلق لا في التصق كما ذكره الشيخ يحيى الشافعي قال ولازم التام في فعله تعالى وهو محال لأنه
 من شأن الحادث أنه الذي ينشأ من إرادته حتى يأخذ في أسبابه وتبعه بعض المحققين
 بأنه لا مانع من أن يربط تعالى الشيء مؤثرا باعتبارها لتسكفه الخلق أنه لا يمنع الترتيب بينهما في
 التصق هذا كله في غير التعلق الصلوبي أما هو فلا يربط أصلا لا تخفقا ولا تفقلا كما يصح عليه الشيخ
 يحيى قال أما الأولى فلأن الأزل لا ترتيب فيه وأما الثاني فلا مانع من تعلق صلاحية الصفة لتسكدها
 بقطع الطرح عن غيرهما من الصفات فلا يتوقف على تعلق صلاحية الصفة الأخرى (قوله سابقا
 فعله بشئ) أي على سبيل التأثير بالنسبة له تعالى وعلى سبيل السكسب بالنسبة للحادات لأنه لا تأثير
 الصديق شيء من الأشياء كما هو مذهب أهل السنة وكذا يقال فيما بعد (قوله ومن المعلوم الخ) أي
 لأنه لا يأتى الفعل من صيرى وقوله لا بد وأن يكون حيا أي لا يخفى عن أن يكون حيا والوادة في
 مثل هذا التركيب (قوله ما العلم والإرادة الخ) الأولى اسقاط العلم لأن تعلقه تعلقا استثنائيا لا تأثير
 وصفات لما نبرأ عما هي القدرة والإرادة الآن يقال المراد بصفات التأثير ما يتوقف عليه التأثير كما
 هو صريح التعليل لسك قد يقال كان عليه أن يربط حيثما الحلية لأنه يتوقف عليها التأثير كما علم مما

كما علم والسمع والبصر أي
 يصح أن ينصف بذلك ولا
 يلزم من الحلية الانصاف
 بالادراك بالفعل وهي
 لا تعلق بشئ موجود أو
 معدوم والدليل على
 وجوب القدرة والإرادة
 والعلم والحلية وجود هذه
 الخواص لأنه لو اتفق شيء
 من هذه الأربعة لما وجد
 مخالف فلما وجدت
 المخالفات عرفنا أن الله
 تعالى ينصف هذه الصفات
 ووجه توقف وجود هذه
 الخواص على هذه الأربع
 أن الذي يفضل شيئا لا يفضل
 إلا إذا كان علما بالفعل ثم
 يربط الأمر الذي يفضل
 ويعد إرادته سابقة فعله
 بقدرته ومن المعلوم أن
 الفاضل لا بد وأن يكون
 حيا والعلم والإرادة
 والقدرة تسمى صفة
 التأثير لتوقف التأثير عليها

مر وقد عجاب بأن هذه التسمية لا تحجب التسمية (قوله لان الذي يراد بالحق) هذه العلة هو على حقيق
مصادق كما تقدم (قوله وقصد) تفسير (قوله مثلا) أي أمثل مثلا (قوله فتعلق هذه الخ) مفرع
على ما استفد مما تقدم لكن بطاع النظر من التقدير بقوة في حق الحادث لان ما تقدم لا يخص
بالحادث (قوله على الترتيب أي في الصق والتعلق أحدا ما بعد (قوله وأما في صفته تعالى الخ)
مقابل لقوله في حق الحادث وقوله لارتتيب سواب أمكان الأولي أن يقر بها بالافق الزمها في
جوابها إلا في ضرورة أو تدور كما هو مقرر في محله (قوله في صفاته) أي في تعلفها كما يؤخذ من قوله
فتعلق الخ (قوله إلا في التعقل) هذا ظاهر بالنسبة لبعض التعلقات دون بعض كاعلم مما تقدم (قوله
فإن لا تتعلل) صرح فرائضنا بين فوقين ونشون ثم مناة فوقية لكن الأول هو الموجود فينا
عليه من النعم (قوله ان العلم سابق) انظر ما لهذا ذلك مع التصدير بقوله أو لا لوقال فأو لا تتعلل
العلم وعطف عليه ما بعده فكان أحسن ثم لا يعني أن الكلام انما هو في التعلق لافي الصفات نفسها
فقوله ان العلم سابق أي ان تعلق العلم سابق وقوله ثم الإرادة أي ثم تعلق الإرادة وقوله ثم القدرة
أي ثم تعلق القدرة لكن لا يظهر هذا الكلام الا ان جعل الترتيب بين تعلق العلم وتعلق الإرادة
التبصري القديم ثم بين تعلفها التبصري الحادث على القول به وتعلق القدرة التبصري الحادث بناء
على ما قاله الشيخ بهي مباحر (قوله أما في التأثير والخارج) كان الاظهر أن يقول أما في الصق
وهذا معلوم من قوله إلا في التعقل وقوله فلا ترتيب في صفاته أي في تعلفها كما علم (قوله فلا يقال الخ)
لا يعني أن الذي انصب عليه ذلك انما هو الترتيب في الصق (قوله ثم الإرادة) أي ثم تعلق الإرادة
وهذا بالنسبة للتعلق التبصري الحادث على القول به لا ما مع من أن يقال ذلك كاعلم صبر مرة
وقوله ثم القدرة أي ثم تعلق القدرة وهذا لا يظهر الا بالنسبة لتعلق القدرة التبصري الحادث وتعلق
الإرادة التبصري الحادث بما على ما قاله الشيخ بهي فافهم (قوله لان هذا) أي الترتيب المستفاد
من ذلك أو القول المستفاد من بهال (قوله وأما الترتيب) أي في تعلق صفاته تعالى واتى بهذا
نوضحا وان كان مستغنى عنه بقوله أما في صفته تعالى الخ (قوله بحسب تعلفها فقط) أي لا بحسب
الصق

هـ (الصفة الحادية عشرة والثانية عشرة من صفاته تعالى السمع والبصر) هـ انما جعها المنكسرون
لعدم معرفة ما يميز كلامهما من الآخر كما سباني وأعلم أن جمعه تعالى وبصره مختلفان لجمعا
وبصره حقيقته وتعلفا أما الأول فلا من كلام من سمعها وبصره فافقه خلقها الله في مقرر الصجاج وفي
العين بخلاف جمعه تعالى وبصره فافهما صفات موجودات إلى آخر ما يأتي وأما الثاني فلا من سمعها
انما يتعلق بالاصوات وبصره فافهما يتعلق بالاحرام والألوان بخلاف سمعه تعالى وبصره فافهما
بتعلقان بكل موجود على ما يأتي لكن اختصاص سمعها وبصره فافهما سمعها وبصره فافهما
ادخوز أن يتعلق السمع بعبر الاصوات كما رقع لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فافهما سمع كلامه القديم
الذي ليس بصوت وأن يتعلق البصر بعبر الاحرام والألوان كروينا الذات العلية المقدسة من اللون
والجربة (قوله وهما صفات الخ) لم يرد كل صفة منها ما يتعرف لان المقصود تبخيرهما عن مرهما
من بقية الصفات لا تغيير احدهما عن الآخر لعدم تأنيبه وقوله بتعلقان بكل موجود أي فقط
ونشر به ما ليس كذلك من الصفات حتى العلم لانه لا يتعلق بالموجود فقط (قوله هـ هـ) أي تعلفا
تخير باقديما بالنسبة لانه تعالى وصفاته وتبصير باقديما بالنسبة للصورات بعد وجودها وصلاحها
فقدما بالنسبة لهم قبل كسباني (قوله بكل موجود) نرح الاحوال والاول والاعبار به والمعلومات
كما ص عليه بعض المحققين (قوله أي سكتف الخ) في هذا التفسير نسج لان حقيقة التعلق
طلب للصحة أمر ازلنا على الذات كاعلم محارم وكذا يقال في نظيره بعد (قوله واجبا كان أوجارا)

لأن الذي يريد شيئا
وقصد لا بد أن يكون
طالبه قبل قصد له ثم
بعد قصد له بما تفرعه
مثلا كما كان غنى في بيتك
وأردت أخذ ففعلت
سابق على ارادته لا بعده
بعد ارادته أخذ تأخذه
بالفعل فتعلق هذه الصفات
على الترتيب في حق
الحادث فأو لا يوجد العلم
بالشيء ثم قصد ثم فعله
في حقه تعالى لارتبب في
صفاته إلا في التعقل فأو لا
تتعلق أن العلم سابق ثم
الإرادة ثم القدرة أما في
التأثير والخارج فلا ترتيب
في صفاته تعالى فلا يقال
تعلق العلم بالفعل ثم
الإرادة ثم القدرة لان
هذا في حق الحادث وانما
الترتيب بحسب تعلفها
فقط هـ (الصفة الحادية
عشرة والثانية عشرة من
صفاته تعالى السمع
والبصر) هـ هـ هـ هـ هـ
فانما بذاته تعالى بتعلق
بكل موجود أي سكتف
جسما على موجود واجبا
كان أوجارا

نصميم في الموجودات في جميع علمه من السكينة لاجل التفرغ هذه (قوله فالسمع والبصر الخ)
مفرغ على قوله يتعلقان بكل موجود بالنسبة الواجب وقوله زيد وعمر وان مفرغ عليه النسبة
البيان (قوله وصفاته) أي الوجودية كقوله فيما يأتي ودخل فيما سمعه تعالى ونصر في سمعهما
بسمعه وبصرهما بصره كما تعالى على علم علمه (قوله أي ان ذاته تعالى الخ) هذا معلوم من
قوله أي يتكشفت بهما الخ لا يقال أي به لاجل قوله زيادة على الانكشاف الخ لا ما تقول كان
الاحسن من هذا أن يأتي به بعد قوله أي يتكشفت بهما كل موجود ليكون عاماني القديم
والحدث (قوله زيادة على الانكشاف بعلمه) دفع بذلك ما قد يقال ان ذلك اذا كان متكشفا
بالعلم فلا يجمع انكشافه بغيره لانه يلزم عليه التخصيص الحاصل وحاصل الدفع أن هذا لا يرد الا لو
كان الانكشاف بهما هو عين الانكشاف بالعلم وليس كذلك بل هو غيره خلا ما تقول السكينة
و بعض المعزاة بوجع السمع والبصر بالعلم بالمعصيات والمبصرات كخشيته النهر ستاني في نهاية
الاندام فيجب علينا اعتقاد ذلك وان كالا غير بينهما وكذلك يجب علينا اعتقاد ان الانكشاف
بأحداهما غير الانكشاف بالآخر وان كالا غير بينهما وبالجملة فيجب علينا أن نكلاس الثلاثة
خلاف الاستمران وان كان لا يصلح حقيقته الا الله تعالى (قوله زيد وعمر الخ) كان الانسبا
قبله أن يقول عطف على ما تقدم من يتعلقان زيد مثلا (قوله أي الصوت) الخامس له ثلاثتهم أنه
عائد لصاحب الصوت (قوله فان قلت الخ) هذا السؤال ينشأ عما قد ينوهم من قياس العايب صا
وهو المولى ببارك وتعالى على الشاهد وهو الحادث والاكشفية التعلق غير ظاهرة وهو معلومة
لما أطلق لانه لا يعلم الا الله تعالى (قوله غير ظاهر) كان الاولى أن يقول غير ظاهر اقاما لظاهر (قوله
وكذلك تعلق البصر الخ) أي مثل ما ذكر في صمد الظهور (قوله لان الاصوات الخ) علة لقوله
وكذلك الخ وقوله فقط أي لا ينصر (قوله وأما كيفية الخ) أي سيقته (قوله والله تعالى الخ) مفرغ
على الجواب وكان الاولى أن يقول أيضا وبصر صوت صاحب الصوت ولا يعرف كيفية التعلق
ليتم التفرغ (قوله وليس المراد الخ) دفع بذلك ما قد ينوهم في قول القائل الله بسمع ذات ربه أنه
على حصف مصاب والتقدير بسمع مشي ذات زيد وقوله لان سماع مشبه الخ علة لقوله وليس المراد
الخ (قوله والله تعالى بسمع الخ) في قوة قوله وهو ثابت تعالى (قوله بل المراد أنه) أي المولى تبارك
وتعالى وهذا أصرا ببقاى عن قوله وليس المراد الخ (قوله بوجسته) عطف تفسير (قوله مثلا)
أي أو كلامه (قوله لكن لا يعرف الخ) استدلوا على قوله بل المراد أنه الخ الموهوم أ لا يعرف كيفية
ذلك (قوله تعلق سماع الله) لوقال تعلق سماع الله لكان أولى ثم وحده هكذا في بعض السمع (قوله
ببعض الذات) الاضافة للبيان (قوله وهذا ما كلف به ان يخصص الخ) لعل اسم الاشارة عائد على أحما
متعلقان بكل موجود (قوله من ذكر وأنثى) بيان للتخصيص (قوله والله التوفيق) تقدم الجار
والمرور بعد المحصر أي لا يعرف معنى التوفيق لغة التأنيف وتر حلق قدره الطاعة في العبد
ولا حاجة لزيادة بعضهم وتسهيل سبل الحسنة له بناء على ما قاله الأشعري من أن القدره لا تتقدم
على المقصور ونظروا الكافر من أول الامر وأما على ما قاله غيره من أنها تقدم على المقدور وهو
الراجح فصاحبه لانه لا راجح الكافر ثم أن في الطاعة يحمل كمال مصهم أن تكون الاستغفار
وعليه فلا ينصف به الفاسق ولهذا كان حبرا ومجمل أن تكون الحسن فيخص به الفاسق لانه
خلق به قدره الطاعة ولو الاعمال وهذا مسمى كلامهم حيث اقتصر واعلى اسرار الكافر (قوله
والدليل على السمع والبصر الخ) لما جهما في نعرهما وحسناهما وجهما أ بأصاى الدليل واعلم أن
الصماصا قسما قسم شرف عليه الفعل وقسم لا يورث عليه وقد استدل المتكلمون على الله هم
الاول بالادلة العقلية وعلى الثاني بالسجدة وانما عملوا هكذا لان الدليل العقلي في القسم الاول

فالسمع والبصر يتعلقان
بذاته تعالى وصفاته أي
ان ذاته تعالى وصفاته
متكشفة له تعالى
بسمعه وبصره زيادة على
الانكشاف بعلمه وزيد
وعمر والحالط بسمع الله
تعالى ذواتها وبصرها
ويسمع صوت صاحب
الصوت وبصره أي
الصوت فان قلت سماع
الصوت طاهرا واسما سماع
ذات يهودات الحالط غير
طاهرا وكذلك تعلق البصر
بالاصوات لان الاصوات
نسمع فقط فلما يجب علينا
الاعمال لانها متعلقان
بكل موجود أو ما كيفية
التعلق فهي محمولة لما قاله
تعالى بسمع ذات زيد ولا
يعرف كيفية تعلق السمع
بما وليس المراد أنه سماع
مشي ذات زيد لان سماع
مشبه داخل في سماع
الاصوات والله تعالى سماع
الاصوات كلها بل المراد
أنه بسمع ذات زيد وجسته
زياده على سماع مشبه
مثلا لكن لا يعرف كيفية
تعلق سماع الله تعالى
ببعض الذات وهذا ما كلف
به التخصيص من ذكر وأنثى
وبالله التوفيق والدليل
على السمع والبصر

وبعد ان جردناها فطقت
تصيرى حالات اخرى انما بعد
وجودها من كسبها
تعالى بعبارة وبصره زيادة
على الاستكشاف بالعلم
فيها تعلقات وما بالانسية له
تعالى وبصافته فعلق تصيرى
قديم بمعنى ان ذاته تعالى
وصفاته من كسبها
أزلا وبصيرته فيسمع
تعالى ذاته بجمع صفاته
الوجودية من قدره ومع
غيرها ولا تعرف كسبية
التعلق وبصر تعالى ذاته
وصفاته الوجودية من قدره
وبصر وغيرهما ولا تدري
كسبية التعلق وما تقدم
ان السمع والبصر بتعلقان
بكل موجود هو رأى
السموي ومن تبه وهو
المرحوق بل ان السمع
لا يتعلق الا بالاصوات
والبصر لا يتعلق الا
بالمبصرات وسمع الله تعالى
بس بادن واصفاح وبصره
ليس بمصدق ولا ايمان
تبه وتعالى عن ذلك علوا
كبيرا

(الصفة الثالثة عشرة
من صفاته تعالى الكلام)
وهي صفة قدسية فاعلم بانه
تعالى ليست بحرف ولا
صوت مخرج من الفم
والا حروف الاعراب والباء
بجملته ككلام الخواص
وليس المراد بكلامه تعالى
الواجب له تعالى الانفاط
الشريعة المراد على البى

لا ينقض لزوم الدور لانه لو استدل عليه به لكان متوقفا عليه ضرورة ان المستدل متوقف على
الدليل وهو متوقف على المجهز وهي متوقفة على هذا القسم لانه لا يفضل الا المتصف بها ل الامر
الى ان الدليل المتعلق متوقف على هذا القسم وهو متوقف عليه لكن يجب ان يمتنع في هذا الدور
بأن الجهة متفكرات لا دليل انفسى في القسم الثاني لا ينقض لضعفه (قوله تعالى ان الله
مبدع بصير) استشكل بأن غاية ما اولاه ذلك انه مبدع بصير ولم يقد أن له تعالى صفتين من
احداهما السمع والاخرى البصر لكان ان يكون المراد انه مبدع بصير بذاته كما يقول المستنارة
واجب بان اهل اللغة لا يفهمون من مبدع وبصر المصير جميعا الا - به الاذات ان ثبت لها السمع
والبصر فتدبر ذلك على ما ذكره واسطة ما فهمه اهل اللغة تامل (قوله تعالى ان يعلق السمع
والبصر الخ) حاصل ما ذكره ان له ما ثلاثة تعلقات سموي قديم وتصيرى حادث وهذا بالنسبة
السوادة الاول قبل وجودها والثاني بعده وتصيرى قديم وهذا بالنسبة لذاته تعالى وصفاته (قوله
تعالى صلي) لا يقل بلزم على هذا اثبت التعلق له تعالى لان الصالح لان يسمع وبصر غير سامع
وغير مبصر بالفعل لا يمنع ذلك الا بالزم القصد الاول كان شي من وطا فهم ما ولم يتعلق به والمعلوم
ليس كذلك لانه ليس من وطا فهمه الاول وجود (قوله أى اها بعد وجودها الخ) هذا قد علم عامر
(قوله فلها تعلقات) أى بالنسبة للسوادة (قوله وصفاته) أى الوجودية كما صرح به (قوله
فيسمع الخ) مفرع على قوله وما بالانسية له الخ (قوله الوجودية) شرح بها الاحوال وصفات السلوب
(قوله ولا تدري) صبر ولا يفعله ولا يعرف وتأيا بقوله ولا تدري فتنها (قوله ان السمع والبصر الخ)
بيان لما يتقدم من (قوله وقبل ان السمع الخ) هذا القول مأخوذ من عبارة السعدوني فيها جمعه
تعالى يتعلق بالمسموعات وبصره يتعلق بالمبصرات وأجرى بعضهم فيها اخفاين فقال يحتمل ان المراد
المسموعات والمبصرات بالنسبة له تعالى وهما كل موجود على هذا يكون موافقا لما قاله السنوي
ويحتمل ان المراد المسموعات والمبصرات عادة فيكون مخالفا لما عباره بعضهم يقتضي أنه لا خلاف
الافى السمع (قوله وسمع الله الخ) هذا مستفاد من المخالفة للعواد (قوله ليس بادن الخ) أى ليس
مع اذن ولا صانع وهو كسر الصاد عنق الاذن ويطلق على الاذن بشها وعلى القلب من الماء وأما
بالضم فاسم لما اولاه في القاموس (قوله ليس بمصدق) هى سواد العين وهو المستدبر وسط العين كما
نقله شارح القاموس عن ابن دريد والباء هاكائى قبلها وقوله ولا اخفاين جمع حق بفتح الحاء
وكسر ها وهو عطاء العين من اعلى وأسفل ويطلق أيضا على عند السقف وعلى شجر طيب الريح
وعلى ضرب من الغيب كما يستفاد من القاموس

(الصفة الثالثة عشرة من صفاته تعالى الكلام) هـ قد اختلف فيه على اقوال كثيرة ومذهب
أهل الحق ما ذكره الشيخ بقوله هو صفة الخ (قوله ولا صوت) أى به لا به بالزم من نفي الحرف نفي
الصوت لانه أهم منه والقاعدة أنه لا يلزم من نفي الاص من الاصح (قوله من التقديم والمأخر) جمع
ينها في الذكر كما في النريع والافيزم من نفي أحد هاتين الا - حر (قوله ولا اعراب والباء)
أى وصير ذلك من بقية صفات الانفاط والمزج عن ذلك قد علم في الحقيقة من قوله ليست بحرف
ضرورة ان الاعراب والباء هوها لانكون الالمر وف (قوله بخلاف كلام الخواص) راجع
لقوله ليست بحرف الخ (قوله وليس المراد الخ) المقام للفرج وقد خاب في ذلك الكرامة فيهم
الله تعالى فقالوا ان المستظم من الحروف مع حدوثه فانه ذاته تعالى (قوله المراد على البى صلى الله
عليه وسلم) استشكل كونها مرة مع أهمها الاعراض عبر القارة وهى لا يصور بها الارال ولو
بالسبغ واجب بان المراد المراد بلعها وهو حجار معارف (قوله لان هذه حادث) وقد تعالى بعضهم
حتى زعم قدمها وقدم الرسوم بل تجاوز زجل معصم لتلافى المصنف بعد بانه من ذلك فالحق ان

ذلك كله حادث لكن لا يجوز أن يقال القرآن حادث أو كلام الله حادث لأنه وإن كان المصادمه
هذه الألفاظ لكن وهم الصفة القديمة وذلك لا يجوز أن يقال القرآن مخلوق أو كلام الله مخلوق
وقد امتنع كثير من العلماء على القول بمخالق القرآن (قوله وهذه مشغلة على تقدم الخ) اسم
الإشارة فاعلم أن الألفاظ الشرعية وإنشاءها على ذلك من اشتغال الموصوف على الصفة بالنسبة
للتقدم والتأخر والأعراب ومن اشتغال الكل على الجزء بالنسبة للسور والآيات والمقصود من
ذلك الفرق بين الألفاظ الشرعية والصفة القديمة (قوله على تقدم الخ) أي وغير ذلك وقوله
وأعراب أي وإنما كان الأولى التصريح على قياس ما قبله (قوله عن جميع ذلك) أي المذكور
من التقدم والتأخر الخ (قوله فليس فيها آيات الخ) أي ولا تقدم ولا تأخر ولا أعراب أخذها من
الفرع عليه (قوله لأن هذه) أي الآيات وما عطف عليها (قوله كما تقدم) أي في التعريف (قوله
وليست هذه الألفاظ الخ) غرضه بهذا التورك على من عير هذه العبارة كالشعرى وغيره
من المحققين وأوجب ضمه بأنه ليس المراد أن الصفة القديمة تفهم منها بل المراد أن هذه الألفاظ
دالة على مدلول الصفة القديمة فجميع عبارتهم إلى ما قاله الشيخ بتقدير مضاعف هذا وقال بعضهم
أن مرادهم أن هذه الألفاظ الشرعية تدل على الصفة القديمة دلالة عقلية استزاجية لأن
جميع العقلاء لا يصعبون الكلام اللغوي إلا أنه كلام غرضي دون من ليس له ذلك كالخادوقد
أضيق هذه الألفاظ على ما فيها كلام الله قطعاً بمعنى أنه ليس لاحد في تركيها كسب لا يحسن
أنها فاجئة به تعالى وهذا هو المراد بقوله لهم القرآن حادث ومدلوله قديم وفهم القرآني أن المراد
المدلول الوضعي فقال منه قديم كمدلول قوله تعالى الله لا اله الا هو على القيوم ومنه حادث كمدلول
قوله تعالى خلق السموات والأرض ومنه مستقبل كمدلول قوله تعالى اتخذ الرحمن ولداً فلنأمل (قوله
بل ما يفهم الخ) أضراب استغنى وقوله مساوياً يفهم الخ بقضيه أن ما يفهم من هذه الألفاظ ليس
عيب ما يفهم من الصفة القديمة فخروره أن المساوئ لشيئ ليس عين ذلك الشيء وبجواب ما هو أن
كان منه عيباً بالاعتبار والمعنى باعتبار كونه مدلولاً لهذه الألفاظ الشرعية عبره باعتبار
كونه مدلولاً للصفة القديمة فلا تغفل (قوله لو كشف عنا الحجاب) أي الذي يجنبنا به عن إدراك
ذلك (قوله خاصه) أي المذكور من قوله بل ما يفهم الخ (قوله تدل على معنى الخ) أي كافي قوله
تعالى ولا تقربوا الزنا فإنه قد دل على معنى وهو طلب الكف عن قربان الزنا وهذا المعنى مساوياً
بفهم من الصفة القديمة فإن قيل إن الأجبار يطعنون في الماضي في الألفاظ الشرعية كثير جداً على
قوله تعالى ما أرسلنا من قبلك من نبي لقومه فصحي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك فكيف يقال
بالمساواة مع أن ذلك منتهى الأول أجيب بأن كلامه تعالى وإن لم يصدق ذلك منه في الأول يصدق
فيه بعد الأول بالنسب للعلاقات وحديث الأزمنة والأوقات وتحقيق هذا الجواب صريح جداً كما قاله
السعد كذا في أحد من شرح الجوهرية لا مؤلفاً (قوله فانه بطلان) أي بما خلف فيه الصواب (قوله
ويسمى كل الخ) أي على سبيل الحقيقة على التحقيق لكن إطلاق القرآن على الألفاظ الشرعية
أتمهم من إطلاقه على الصفة القديمة والكلام بالعكس (قوله الآن الألفاظ الخ) استدلال على
قوله ويسمى كل الخ لا يفد بتوهم منه أن الألفاظ الشرعية كالصفة من كل وجه (قوله مكتوبة) أي
دواها وهي المقشوش وحتى بعضهم من كل حرف من أسرف القرآن في اللوح المحفوظ بقدر جبل
طاف (قوله رلها الخ) هذا مبني على التحقيق من أن المدلول عليه صلى الله عليه وسلم اللفظ والمعنى
والمراد بل ما على التدرج كما ذكره بعد (قوله بعد أن رلت) أي بعد أن رلت محضها التي كتبها فيها
الملائكة بقلاص اللوح المحفوظ كما أشار به بقوله كتف الخ (قوله في ليلة القدر) أي أحد من قوله
تعالى ما أنزلناه في ليلة القدر وما على أن المعنى ما أنزلناه إلى معاء الدنيا في بيت العرفة ليلة القدر

وهذه مشغلة على تقدم
وتأخر وأعراب وسور وآيات
والصفة القديمة خالصة
عن جميع ذلك فليس فيها
آيات ولا سور ولا أعراب
لأن هذه تكونت للكلام
المشغل على حروف وأسماء
والصفة القديمة منزهة عن
الحروف والأسماء كما
تقدم وليست هذه الألفاظ
الشرعية دالة على الصفة
القديمة بمعنى أن الصفة
القديمة تفهم منها بل ما يفهم
من هذه الألفاظ مساوياً
بفهم من الصفة القديمة
لو كشف عنا الحجاب
ومعناها غا صله أن
الألفاظ هذه تدل على معنى
وهذا المعنى مساوياً بفهم
من الكلام القديم لقائم
بداته تعالى ما حرص على هذا
الفرق فانه بطلان فيه كثير
ويسمى كل من الصفة
القديمة والألفاظ الشرعية
قرأ ما وكلام الله الآن
الألفاظ الشرعية محمولة
مكتوبة في اللوح المحفوظ
بل ما جبر بل عليه السلام
على النبي صلى الله عليه
وسلم بعد أن نزلت في ليلة
القدر

وأما على القول بأن المعنى إنما أزيلناه في شأن ليلة القدر والمراد من القدر التقدير للأمر في دواوين
 الملائكة أو الشرف أو الصديق فالمعنى على الأول ليلة التقدير للأمر أو ما شئت إليه لسكونها على
 الثاني ليلة الشرف أو ما شئت إليه لسكونها على الثالث ليلة الصديق أو ما شئت إليه لصديق
 القضاء بأزديهم الملائكة فيها ومن هذا المعنى قوله تعالى فقد ركب عليه زفره ليلة القدر أبقية على
 الجميع واستندل بعضهم على رفعها بمحمد بن حنبل لا عليكم بلسة القدر فتلاحي فلان وفلان
 قوله ثم ردد بان المراد رفع موضعها أخذاً من قوله في آخر هذا الحديث وعسى أن يكون جبر السكم
 فالتصويها في العشر الأواخر دفعها بالمرء لا غير فيه ولا يتأني معه التماس (قوله في بيت العزة) متعلق
 بمحمد بن قنبر وقد روي ووضعت كأنه حديث من كلامه بعد (قوله في معناه الدنيا) هكذا في الدر المنثور وغيره
 وقال الشيخ زادني في حاشيته على البيضاوي أنه في السماء السابعة (قوله في حشف) جمع حشفة وهي
 السحاب (قوله قبل زلت الخ) حاصله أنه اختلف فقيل أنها زلت في بيت العزة دفعة واحدة وقيل أنه
 كان يزل جسه ليلة القدر ما يزل على النبي صلى الله عليه وسلم في ثلث الساعات اختلف أيضاً فقيل
 رلت عليه صلى الله عليه وسلم في عشرين سنة وقيل في ثلاث وعشرين وقيل في خمس وعشرين (قوله
 دفعة) هي بفتح الدال اسم للمرة من الشيء ويضعها الدفعة من المطر والمراد هنا الأول وقوله واحدة
 تأكيدياً لقوله (قوله قبل زلت الخ) مقابل لقوله قبل زلت في بيت العزة دفعة كالأصحى وكان
 الأول في ذكره عقبه ليقين أن الأقوال الثلاثة جارية على كل من القولين (قوله بقدر الخ) الباء زائدة
 في العمل وذلك مستكره سندهم فلو حدثها لكان أولى (قوله ولم يزل الخ) لو حدثه ما ضره (قوله)
 والذي زل الخ) محمله أن الخلاف على قولين ويختل القول الثاني قولان فصارت الأقوال ثلاثة كما
 حكى عن الزركشي (قوله وقبل رل عليه المعنى فقط) وهو مبني على القول بأن سيد جابر لم يكشف
 عن الحجاب فسمع كلامه تعالى لإجماع موسى فهم منه ذلك المعنى (قوله فقال بعضهم عبر الخ)
 وأسند لذلك بقوله تعالى رل به الروح الامين على قلبه (قوله وقبل الذي عبرها الخ) كان الظاهر
 أن يقول الذي عبر عنه ما الخ ولعل عن معنى الباء (قوله والعصق أمارت لفظاً ومعنى) وهذا هو
 ما صدر به فكان الأولى أن يقولوا تصديق الأول (قوله وبالجنة) أي وأقول قولاً ملتبساً بالأجبال
 بعد القول الملبس بالفصيل وهذا فوطنة لم يكتبها كلام المعتزلة (قوله واستشكل المعتزلة الخ)
 ولذلك ذهبوا إلى أنه لا يوجد كلام بلا صوت أو حروف وسبب تسميتهم المعتزلة مع أنهم سوا أنفسهم
 أهل العدل والوحيد كما حكاه السعد في شرح العقائد وأنهم سوا أصل من عطاء اعترل عن مجلس
 الحسن البصري رحمه الله تعالى وصار يقرر أن من تكلم بالكبيرة ليس مؤمناً ولا كافراً ثبت منزلة
 بين المترلين فقال الحسن البصري قد اعترل عما (قوله من عبر سرف) أي ومن عبر أصوات (قوله)
 وأبى أهل السنة الخ) كان أهل السنة يقولون بالمعتزلة كفاءه تشككون وجود كلام من غير
 حرف وصوت مع أنه متحقق وتأت كل الحديث النفس وان قيل المبراة يتكرون بسجدة حديث
 النص كلاماً ما لبثت عليهم ذلك أحجب بأن أهل السنة لم يكتفوا بآباء كروا لاطلاق العرب عليه
 كلاماً كما في قول الاصل

إن الكلام في الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

(قوله وليس مراد أهل السنة الخ) أي كإدب توجيه بعض القاصرين (قوله ودليل وجوب الكلام
 الخ) انما سئل بالدليل العقلي لضعفه هنا واستشكل اثبات الكلام بالدليل النفسي بأنه يلزم
 عليه الدوران الدليل موقوف على صدق الرسول وهو موقوف على المجردة وهي متوقفة على
 الكلام لبرهنا مبراة تولى تعالى صدق عبدي في كل ما يبلغ عني وهو موقوف على الدليل وهكذا
 وأجيب بجمع نفع المجردة على الكلام لأن نزلها منزلة ماد كروا لاطلاق العرب عليه (قوله وكلام

الذي ثبت في محضر ووضعت
 فيه قبل زلت في بيت العزة
 دفعة واحدة ثم رلت عليه
 صلي الله عليه وسلم في
 عشرين سنة وقبل في ثلاث
 وعشرين وقبل في خمس
 وعشرين وقبل كان يزل
 في بيت العزة في ليلة القدر
 بقدر ما يزل كل سنة ولم يزل
 في بيت العزة دفعة واحدة
 والذي رل عليه صلى الله
 عليه وسلم اللفظ والمعنى وقيل
 زل عليه المعنى فقط
 واختلف القائلون بهذا
 فقال بعضهم عبرا التي صلى
 الله عليه وسلم عن المعنى
 بالانفاذ من عبده وقيل
 الذي عبر بها جابر بل عليه
 السلام التصديق أما زلت
 لفظاً ومعنى وبالجنة والصفة
 القائمة بالله تعالى فعبارة
 ليست بحرف ولا صوت
 واستشكل المعتزلة وجود
 كلام من غير حروف وأجيب
 أهل السنة بأن حديث
 النفس كلام يتكلم به
 الشخص في نفسه من غير
 حرف ولا صوت قد وجد كلام
 من غير حرف ولا صوت
 وليس مراد أهل السنة
 تشبيه كلامه تعالى بحديث
 النفس لأن كلامه تعالى
 قد ثبت وحدت النفس حادث
 بل مرادهم الردي بالمعتزلة
 في قولهم لا يوجد كلام من
 غير حرف ولا صوت ودليل
 وجوب الكلام له تعالى
 قوله تعالى وكلام

الله موصى تسكينا فقد أثبت ٥٧ ثلثة كلاما والكلام متعلق بما يتعلق

به العلم من الواجب والجار
والمتصل ولكن متعلق
العلم بها يتعلق انكشافه
بمعنى أنها منكشفة
تعالى بعله وتعلق الكلام
بها يتعلق دلالة بمعنى أنه لو
كنف عنا الجواب ومعنا
الكلام القديم لفهمناها
منه

هـ (الصفة الرابعة عشرة
من صفاته الواجبة له تعالى
كونه قادرا) وهى صفة
فائضة بذاته تعالى غير
موجودة وغير معدومة
وهى هير القدرة وبها
وبين القدرة تلازم حتى
وجدت القدرة فى ذات
وجد فيها الصفة المسماة
بالكون قادرا سواء كانت
الذات قدسية أو آحادية
هذه ذات خلق الله تعالى
فيها القدرة على الفعل
وخلق فيها صفة تسمى كون
زيد قادرا وهذه الصفة
تسمى حالا والقدرة علة فيها
فى حق الحوادث وأما
حقه تعالى فلا يقال القدرة
علة فى كون الله تعالى قادرا
بل يقال بين القدرة وكونه
تعالى قادرا تلازم وقالت
المعتزلة بالتلازم بين القدرة
الحادث وكون الحادث
قادرا لأنهم لا يقولون
بخلق الله الصفة الثانية
بل متى خلق الله القدرة
فى الحادث نشأ عنها صفة
تسمى كونه قادرا من غير
خلق

الله موصى تسكينا) أى أزال عنه الجواب فسمع كلامه القديم قال بعضهم وكان خبر بل معه
فترجع ما معناه مسند تاموصى (قوله فقد أثبت لنفسه) أى ذاته كلاما وهذا الرد على المعتزلة
الثانين بأنه ليس لذاته كلام ككيفية صفات الجاهل وبخسرون الآية بمعنى أنه تعالى خلق
الكلام فى جرم من الأجرام وما معه مسند تاموصى (قوله يتعلق بما يتعلق به العلم الخ) أعاد أن العلم
والكلام متساويان فى المتعلق وأن اختلافهما فى المتعلق وهما سؤال مشهور بين القدماء هو أن إثبات
التعلق فى الأزل للكلام يلزم عليه أنه متعلق أزلا بالامر والنهى والأخبار والاستخبار وغير ذلك
كما هو مذهب أهل الحق فيلزم من ذلك ثبوت الامر بلا ما موروا النهى بلا منهى وهكذا وكل ذلك
عبث لا تصح نسبته الى الحكيم ولهم عنه أجوبة المشهور منها بين الجمهور كقوله السعدان لا يثبت
لا يلزم الا لو شرط للمعلوم من غير تقدير وجوده وسيرورته أهل العطب أو ما مع تقدير ذلك فلا
يلزم الثبت كالحق تعالى على الله عليه وسلم بأوامر ومفاتيح كل مكلف الى يوم القيامة وقوله
المثل الا على ورسوله كذا يؤخذ من شرح الجوهر نفيها وهذا تعلم أن تعلق الكلام بتغيير
قديم أو ثبته بعضهم تعلقا صلاحيات فقيما وتغييرا بادنا نظر القول بأنه بشرط الامر مثلا بالفعل
وجود الامر مثلا فالتعلق قبله صلاحيات قديم وبه تفسيري حادث فليأمل (قوله من الواجب والجار
والمتصل) أى فى كل ما لا يستغنى (قوله ولكن تعلق العلم الخ) استدل على ما قبله الجوهر أهم
مضاد فى التعلق والضمير فى قوله ما عائد للثلاثة المذكورة قبل ويحتمل أنه عائدا لثلاث اعتبار
هذه الثلاثة وقوله تعلق انكشاف أى تعلق يلزم منه الانكشاف وكذا قوله تعلق دلالة (قوله بمعنى
أه) أى الحال والشأن

هـ (الصفة الرابعة عشرة الواجبة له تعالى كونه قادرا) هـ (قوله وهى صفة الخ) فديال هذا
التعريف غير ما مع حلول سائر صفات الاحوال به فلوزاد فى التعريف ملازمة للقدرة لكان أولى
لسلامته من ذلك (قوله وهى غير القدرة) الخ فقام بذاته تعالى صفات احداها وجود وهى القدرة
والانصرى واسطة بين الوجود والعدم وهى السكون قادرا وهكذا يقال فيما يأتى والمتبادر أن الصبر
عائد للكون قادرا لا يقيد كونه صفة القديم أحد اسماء احد (قوله تلازم) هو تفاعل من الجانبين وكل
منهما لازم وملزوم وهكذا جبر ما بى (قوله ففى وجدت الخ) أى متى ثبت السكون وادار للذات
ثبت لها القدرة كما يقتضيه التلازم وقوله فى ذات أى اها فى معنى اللام وقوله وجد بها أى ثبت لها
لما هو معلوم من أن ذلك لا ينصف بالوجود الحقيقي (قوله هذه ذات الخ) مصرع على قوله ففى
وجدت القدرة الخ بالنسبة لقوله أو أحده (قوله على الفعل) متعلق بالقدرة (قوله وخلق بها صفة
الخ) أى على مذهب أهل السنة أحد اسماء قدرته وقالت المعتزلة الخ (قوله تسمى حالا) أى موصوبة
لألا نسبة لما من أى الحال ان لا تمتص صفة معنى فى حال مضمونة والابان لا لزوم الداء
فقط وهى حال نفسية (قوله علة فيها) فذا تقدم فى مصب الوجود أن المراد عند أهل السنة يكون
الشيء علة فى شئ آخره ملزوم له من غير أن يبرع المراد بذلك أنه مؤثر كما يقول بذلك بعض من طبع
الله على قلبه اذا علم ذلك علمت أنه لا فرق فى ذلك بين القديم والحادث فقول الشيخ وأما مقصده
تعالى الخ عبر ظاهره الآن يقال مراده أنه لا يبدى أن يقال ذلك لما فيه من الاجام واسماء الادب
(قوله بل يقال الخ) اصرا بانتقالى (قوله وفات المعرفة بالتلازم) أى كمالته به أهل السنة
والمقصود من ذلك قوله لا أهم الخ (قوله بين القدرة والحادث الخ) انما يقيد بذلك لاهم لا يثبتون القدرة
كفى صفات المعاني للمولى تبارك وتعالى بل يقولون هو قادر بذاته مريد بها وهكدا والصحيح أنهم
لا يكفرون بذلك لاهم لا يثبتون أحدادها (قوله الصفة الثانية) أى الى هى الكون قادرا
ويجوز مثل ذلك فى السكون مريد بما بعده كما سببه عليه (قوله بل متى خلق الله الخ)

١ (الصفة الثامنة عشرة من صفاته الواجبة له تعالى كونه مریدا) هو الذي خلقه في ذات ربه خلق الله تعالى فيها الإرادة للفعل وخلق فيها صفة لا وهي غير الإرادة سواء كانت ٥٨

نفسه كون زيد مریدا
وما تقدم من الخلاف بين
المعتزلة وأهل السنة في
الكون غير مجرى منه
في الكون مریدا
(الصفة السادسة عشرة
من صفاته تعالى كونه
تعالى علما) هو
وهي صفة قائمة بذاته
تعالى غير موجود فلا
معدومة وهي غير العلم
وبحري هذا في الحوادث
ومثاله ما تقدم والخلاف
بين المعتزلة وأهل السنة
جاريه

(الصفة السابعة عشرة
الواجبة له تعالى كونه
تعالى جبا) هو
وهي صفة قائمة بذاته تعالى
غير موجود ولا معدومة
وهي غير الجبا وهو جيب
ما تقدم
(الصفة الثامنة عشرة
الواجبة له تعالى كونه
تعالى سميعا) هو
وهي صفة قائمة بذاته تعالى
غير موجود ولا معدومة
وهي غير السمع ووجه
جميع الذي تقدم
(الصفة التاسعة عشرة
الواجبة له تعالى كونه
تعالى بصيرا) هو
وهي صفة قائمة بذاته تعالى
غير موجود ولا معدومة
وهي غير البصر ووجه

انصراب اتفاقا
(الصفة الخامسة عشرة الواجبة له تعالى كونه مریدا) (قوله صفة) دخل فيه جميع الصفات
وقوله ضمير موجود الخ أخرج ما عدا صفات الاحوال وكان عليه أن يزيد ملازمة الإرادة لاخراج
ما عدا المعروف من الاحوال كغير نظيره (قوله ولا معدومة) قولنا وغير معدومة لكان أنسب
وكذا يقال فيما يأتي (قوله وتسمى حالا) أي معنوية لما (قوله فذات زيد الخ) مفرع على قوله
أوحادته (قوله للفعل) متعلق بالإرادة (قوله وخلق فيها صفة الخ) أي على مذهب أهل السنة (قوله)
بحري منه في الكون مریدا) أي فاعل السنة يقولون ان الله خلق العبد الإرادة والكون مریدا
كأن ذكر قبل والمعتزلة يقولون خلق الإرادة ونشأ عنها الكون مریدا من غير خلق الله
(الصفة السادسة عشرة من صفاته تعالى كونه علما) (قوله صفة) كان عليه أن يزيد ملازمة
العلم لاخراج غيره من بقية الاحوال (قوله وبحري الخ) أي يقال في حقه تعالى هو صفة قائمة بذاته
غير موجود وغير معدومة وهي غير العلم (قوله ومثاله ما تقدم) أي نظيره ما تقدم بأن يقال فذات
زيد خلق الله فيها العلم وكونه طائفة هذا هو المراد بل ل (قوله جاريه) أي أهل السنة يقولون خلق
الله في زيد العلم والكون علما كما علمت والمعتزلة يقولون لم يخلق الله الا العلم ونشأ عنه الكون علما
من غير خلق الله
(الصفة السابعة عشرة الواجبة له تعالى كونه جبا) (قوله صفة) كان عليه أن يزيد ملازمة
الجبا لما (قوله ووجه جيب ما تقدم) أي من كونه بحريه فيه الخلاف بين أهل السنة والمعتزلة
وهو واضح مما مر
(الصفة الثامنة عشرة الواجبة له تعالى كونه سميعا) (قوله صفة) كان عليه أن يقول ملازمة
السمع لما (قوله ووجه جيب الذي تقدم) قد مر منه ما سبق
(الصفة التاسعة عشرة الواجبة له تعالى كونه بصيرا) (قوله صفة) كان عليه أن يقول ملازمة
البصر لما (قوله ووجه جيب ما تقدم) عليه فيما مر
(الصفة العشرون) أي تمام العشرين كغيره بعد قوله وهي تمام الخ (قوله وهي تمام ما يجب
الخ) أي مقبلة على الصمد عن اسم الصاعل (قوله ما يجب له تعالى على الفصل) قوله بل ذلك
ما يجب علينا من عهده على الفصل من صفاته تعالى لكان أظهر وانما قيد بذلك لان ما يجب معرفه
على الاجال لانها بقية اد كل كمال واجبه تعالى وتقدم الكلام على ذلك (قوله وهي) أي الصفة
العشرون (قوله وهي) أي كونه تعالى متكاملا وقوله صفة الخ كان عليه أن يزيد ملازمة للكلام
لما (قوله ووجه جيب ما تقدم) قد علمه سابقا (قوله فيه) هو في الاصل مصدره اذا أبغظ ثم
نقل في عرف المصنفين الى الصنع اللاحق المفهوم من الكلام السابق احالا والمراد به المعنى
الاصلي لان المعنى العربي لا يظهر هنا بل يظهر ما فهمه من ذلك احالا (قوله من العشرة الخ) بيان
لما (قوله بسعي) بالباء كافي نسخ من اعاء لفظ ما وفي بعضها نهي بالساخر اعاء لغنا هاوكل
صحح لكس الاولى أولى (قوله صفات المعاني) اعلم ان أهل السنة يتفقون فيها اما بين الذين
أولعوا بها ولا هي غير هالا يقال كيف هذا مع ان بين في العينية وفي العبرة تنافسا
لان في العينية يسألون اثبات العبرة وفي العبرة يسألون اثبات العينية لانا نقول لا نسلم ذلك
لان في العينية لا يسألون اثبات العبرة التي اصطلح عليها المسككون وهي أن يكون الناس

جميع ما تقدم (الصفة العشرون وهي تمام ما يجب له تعالى على الفصل وهي كونه تعالى متكاملا) بحيث
وهي صفة قائمة بذاته تعالى غير موجود ولا معدومة وهي غير الكلام ووجه جيب ما تقدم (تنبيه) ما تقدم من القول والإراد
والعلم والجبا والسمع والبصر والكلام هي صفات المعاني

بحيث يمكن تخارفهما ادخلك أن تنقضي السببية ويكون ناشئتين لا يمكن تخارفهما ولا نفي العسيرة
 المذكورة لا يستلزم اثبات الحسنة ادخلك أن تنقضي العسيرة المذكورة ويكون ناشئتين لا يمكن
 تخارفهما وهذا علم أن معنى قولهم ليست حسنة أنها ليست حقيقة هي حقيقة الذات لا الاتحاد
 مستحيل ومعنى قولهم ليست غير أنها ليست مع الذات شيئين فيكون تخارفهما فإن أريد بالغير به أن
 حقيقتهما ليست حقيقة الذات مع عدم إمكان تخارفهما كانت محضه ونعتقد لكن عن إطلاقها
 لا بما للغير به المصطلح عليها وكل ما أودع به رتبة كتاب أو سنده محضه وأخبرهما فلا يصح إطلاقه
 له أه موسى تصريف قوله من إضافة العالما لخاص من وهذه الإضافة هي المضافة بالاضافة التي
 اليبان لها فهي من بيان الأول والثاني فكأنه يقال المراد من هذا العام خصوص هذا الخاص
 فضا عليها أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص بإطلاق كقوله ليس خبر أو راء
 بخلاف اليبانية فإن ضابطها أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه كقوله
 قولهم خاتم حديد هذا أو قبل لا فرق بين الإضافة التي اليبان والاضافة اليبانية والتعقيب الأول
 (قوله أو الإضافة اليبانية) الصواب أن يقتل عن الشيخ استغاطه لما من أن ضابطها أن يكون
 بين للمضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه وماها ليس كذلك لعدم إفراد المعاني عن
 الصفات في نفي قولها أو من الإضافة التي على معنى من لخص من ذلك وعليه والمعنى صفات من
 المعاني وذلك أن أريد بالمعاني ما يشمل صفات الحادث كالبايض والسواد ونحو ذلك والاصل أن
 الإضافة هنا مال اليبان أو على معنى من وليست بآية وهذا كله كثرى انما هو بطع النظر من
 العلوية والأفلا يقال شيء من ذلك (قوله وما بعد الخ) معطوف على قوله ما تقدم الخ (قوله وهو)
 ضمير التذكير وفي بعض النسخ وهو ضمير التاني بضمير هو صحيح أيضا نظرا للمعنى (قوله يسمى) بإباء
 أو بالتاكيد لا تقدم (قوله نسبة للمعاني) لا يقال انما كان كذلك فحقه أن يقال معاقبة لا ما شول
 قاعدة النسب أنه إذا نسب للجمع انما ينسب للمفردة الا اذا شبه المفرد وذلك قال في الخلاصة

والواحد إذا كرم بالجمع • ما لم يشابه واحدا بالوضع

(قوله لا نعلمها) يحفل أنه على لقوله نسبة للمعاني فكأنه قال وانما نسبت للمعاني لأنها تلازمها
 ويحفل أنه على لقوله ونسب الخ فكأنه قال وانما نسبت بهذا الاسم المشغل على هذه النسبة لا ما الخ
 (قوله ونسب الخ) تقدم أن التعبير بذلك هو أنها ليست بخلق الله وهو مذهب المعتزلة فكان الأولى
 أن يقول لأنها تلازمها في القديم والحادث (قوله على ما تقدم) أي من الخلال بين أهل السمة
 والمعتزلة (قوله هذا) أي ادهم هذا والقصد بهذه الكلمة الانتقال من أساليب إلى أساليب آخر على
 حد قوله تعالى هذا وان الطاغين لشرا ب (قوله ورد الماتريدي به الخ) أي بخلاف الأشاعرة فاهم
 لا يزدون ذلك وزاد بعضهم أيضا صفة أخرى وسماها الإدراك وحصل على ما له الماتريدي بترادفي
 المعنوية صفة نامنة وهي كونه تعالى مكتوبا على ما له البعض المذكور برادفيها صفة أخرى وهي
 الكون مدركا أو لا أو انصافي ذلك لكن الأقرب الأول لأن صفات المعاني تلازمها المعنوية (قوله
 صفة نامنة) ظاهره أنها صفة واحدة قال السعدو إليه ذهب المحققون من علماء ماوراء النهر وال
 وانما تنوع بحسب المتعلقات فان تعلقت بالحياة مجت اجزاء وان تعلقت بالهوت مجت امانة وان
 تعلقت بالوجود مجت ايجاد وهكذا فويل انها صفات متعددة بعد هذه المتعلقات والأقرب
 ما ذهب إليه الأولون أه أوله البومى (قوله كثرى صفات المعاني) أي المتفق عليها فلا ينافي
 أنهما من صفات المعاني (قوله بأن ما لفته الخ) اسم أن صغير التاني وحق العبارة أن يقول ما لفته
 القدرة بعد التكوين كما يعلم بما بعد (قوله لأن الماتريدي به الخ) لتعليل لوجه الاعتراض من
 الأشاعرة عليهم (قوله بهذا) أي بعد تهيئة الممكن للوجود (قوله ورد) أي هذا الجواب وقوله

من إضافة العام للخاص
 أو الإضافة اليبانية وما
 بعد ما هو كونه تعالى قادرا
 الخ بمعنى صفات معنوية
 نسبة للمعاني لأنها تلازمها
 في القديم وتشتا عنها في
 الحادث على ما تقدم هذا
 وزاد الماتريدي في صفات
 المعاني صفة نامنة وهوها
 التكوين وهي صفة
 موجودة كبقية صفات
 المعاني لو كشف هذا الجواب
 لربما ما كثرى صفات
 المعاني لو كشف عنها الجواب
 واغترضهم الأشاعرة بأن
 ما لفته التكوين بعد
 القدرة لأن الماتريدي به
 يقولون أن الله يوجد بعدم
 بالتكوين فاجابوا بأن
 القدرة تهيء الممكن للوجود
 أي تصبغه قابلا للوجود
 بعد أن لم يكن والتكوين
 بعد ذلك هو جده بالفعل
 ورد الأشاعرة بأن الممكن
 قابل للوجود من غير تهيء

ومن أجل كونهم زادا
هذه الصفة قالوا ان صفات
الاتصال قدسية كالتعلق
والاحياء والزوايا امانة
لان هذا لا ينفك اعماء
للتسكون الذي هو صفة
موجودة عندهم التسكون
قديم فمكون صفات
الاتصال قدسية وعند
الاشاعر وصفات الاتصال
حادثه لا اعماء لتعلقات
القدرة فلا حياة لهم تعلق
القدرة بالحياة والزوايا
تعلق القدرة بالزوايا
والخلق اسم تعلقها بالخلاف
والامانة اسم تعلقها بالموت
وتعلقات القدرة عندهم
حادثه . ومن الخمسين
عشرون وهي ضد هذه
العشرين وهي العدم ضد
الوجود والتاثير ضد الحوادث
ضد انهم والتاثير الضاء
ضد البقاء والابدية للمائة
ضد الخلق فيحصل عليه
تماما ان يمتثل الحوادث
في شيء انصفوا به فلا يبر
عليه تعالى زمان

من غير شيء أي من غير شيء يصوره فلا يلائم ذلك ان لم يكن ما استوى نسنا الوجود والعلم اليه واجب
بان قديمه ذلك ان كان في المراد هذا القول الاستعداد في الفعل (قوله ومن أجل كونهم
زادا الخ) اعلم ان موضع الخلاف بين الماتريدية والاشاعرية في صفات الاتصال هل هي قدسية واحدة
فقال الأولون لا بل يلائم بناء على ما قالوه من انها عين صفة التسكون فيمكن من الخلق والزوايا الاحياء
الى غير ذلك ليس شيئا انما على صفة التسكون بل هو هي فذلك كان قدسيا وقال الاستخرون
بالتاثير بناء على ما قالوه من انها صفات القدرة للحادثة لخلاف يتبعها في قدم صفات الاتصال
وحدهم ما يمتنع على الخلاف في المراد بها وهذا العلم ما في عبارته من القسائل (قوله كالتعلق الخ) أي
كذلك الخلق الخ لان المدلولات هي التي يقال لها صفات الاتصال لا الالفاظ (قوله لان هذه
الالفاظ الخ) لا يقال لا يحتاج لهذا بعد قوله ومن أجل كونهم الخ لا بانقول هي صلة لعلها ولو لا لما
صح التعليل تأمل (قوله التسكون) لو حذفته واقتصر على قوله قديم بعد قوله موجودة عندهم
لكن أولى (قوله فتسكون الخ) تبعية التعليل قبله (قوله لانها) أي دوالها لان صفات الاتصال هي
عين التعلقات كما يتعلم لاسماء لها وان الالفاظ الثالثة عليها هي اسماء لتعلقات وقوله لتعلقات
القدرة أي التخيرة للحادثة لا الصلوحه القديمة والماض قوله وتعلقات القدرة عندهم حادثه
(قوله الاحياء الخ) بيان لما قبله (قوله وتعلقات القدرة) انما أظهر لطول الفصل (قوله ومن
الخمسين عشرون الخ) هذا شروع في بيان المسحليات وقد تقدم ان هذه هي التي يجب عليها معرفة
اسماؤها ففصلوا ما ماعداها يجب علينا معرفة اسمائها اجالا بان يعلم ان الله منزوع عن كل
ما لا يليق به تعالى لا يقال ان وجوب العشرين السابقة يستلزم استعمالها عند ادائها لحاجتها لا كرها
لا تفعل وقد تقدم خبره أنه لا يستغنى في هذا الفن بطروم عن لازم كالا يستغنى فيه معام عن خاص
(قوله أشد هذه العشرين) ان قبل كيف يجعل العشرين كلها أشد ادعاء ان الضدين في
استعمالهم هما الامر ان الوجوديان الخ واجب بان المراد بالاشد ادعاء المعنى القوى وهو مطلق
المنافي للمعنى الاصطلاحي بالمعنى ومن الخمسين عشرون منافات لهذه العشرين (قوله وهي) أي
العشرون واعلم أنه رتب هذه العشرين على ترتيب تلك العشرين فذكر ما ينافي الأولى ثم ما ينافي
الثانية وهكذا (قوله ضد الوجود) قد علمت ان المراد بالعدم مطلق المنافي والافتان بالبين العدم
والوجود من اتقابل بين الشيء والاحص من يقبضه ان يقبض الوجود لا وجود هو أهم من العدم
لانه هو البتة المجرد عن الوجود (قوله والتاثير) لا يعني أنه مكان عليه أن يسقط لفظ التاثير
والتاثير وهكذا البلاغ قوله أولا وهي العدم هو له فهم أنه قال الأولى العدم فحذف عليه ذلك وقوله
الحادث ذكره هو وما بعده وهو القضاء ذكر الخاص هذا العام اما القضاء فظاهره اما الحادثون
فذلك ان في غير محالهم من أنه العدم السابق على الوجود الا بان في غير الوجود بعد عدم
ذلك باعتبار لازمه وهو العدم السابق عليه (قوله ضد القديم) المتقابل بين الحادثين والقسم من
المتقابل بين الشيء والاحص من يقبضه ان يقبض القديم لا قدم هو أهم من الحادثين لشموله بمجرد
التيوت بعد عدم هذا من غير الحادثين بعناء الحقيق وهو الوجود بعد عدم فان في غير محالهم المتناهي
وهو التقدم بعد عدم المتقابل بينهما من المتقابل بين الشيء والمساوي لقبضه فامل (قوله البقاء)
أي العدم بعد الوجود والتقابل بينه وبين البقاء من المتقابل بين الشيء والمساوي لقبضه ان يقبض
البقاء لا بقاء هو مساو للبقاء (قوله المائة) قد تقدم أنها المساواة من كل وجه لكن المراد بها
المساواة في وجه أحد اسماء المتقابل بينهما وبين المحافضة من المتقابل بين الشيء والمساوي
لقبضه ان يقبض الخالفة لا الخالفة وهو مساو للمائة (قوله فيحصل عليه تعالى الخ) معبر
على عدم المائة من أشد الواجبات (قوله فلا يبر عليه تعالى زمان) قد وقع في معنى الزمان خلاف

قبل هو ترك الفلك الا عليهم قيل الفلك نفسه وقيل مقدار من متجدد وهو موم كالسفر في قوله اسافر
 حين طلوع الشمس المتجدد معلوم كطلوع الشمس في ذلك المثال وقيل غير ذلك كما يستفاد من شرح
 الكبرى والحق ما قاله الاشعري من انه امر موم كالمكان فهو امر اعتباري لا وجود له لكن قد
 جعل عليه علامات معلومة تتبدل باختلاف الاحوال كقوله احييت اذ اصلبت احصى اذ اذاج
 زيد وقد يعرف بعلاماته فيقال متجدد معلوم بقاؤه متجدد وهو موم ان الله لا ينام (قوله وليس مكان)
 أي يعل فيه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (قوله وليس لمسكة ولا مسكون) فليس تعالى مضر كما
 ولا سا كما وقوله ولا ينصف بالواو ان فليس تعالى ابيض ولا اسود ولا احر ولا يمشوها (قوله ولا يجبه)
 أي ولا يخالق في جهة لقبره كما يزدحم بعد (قوله فلا يقال فوق الحرم الخ) مفرع على ما قبله وانما
 اقتصر على جهة فوق وبين علم غيرها بالقباسية (قوله وليس له تعالى جهة) علم منه مع ما قبله انه
 تعالى ليس في جهة وليس له جهة وهو احد اقسام أربعة تضمنها القضية الثانية ما هو في جهة
 وله جهة كالانسان والخبر ناتلها ما له جهة وليس في جهة وهو كرة العالم بناء على ما قاله أهل السنة
 من أن بعد هذا فضاء كاتلها وأما على ما قاله الفلاسفة من أنه ليس بعد هاتئ فليست كذلك بل هي
 جثث من القسم الأول وبما ما هو في جهة وليس له جهة وهذا لا وجود له في الخارج وانما اقتضته
 القضية العقلية هذا هو الضيق كما يؤخذ من كلام شيخنا وبعضهم يحسن الجهة بالانسان فغيره
 كالبحر ليس له جهة ثم انه في جهة واقصر على جهة تحت لغير غيرها بالمقاسية (قوله يقول العامة الخ) فيه مع ما قبله
 مفرع على ما قبله واقصر على جهة تحت لغير غيرها بالمقاسية (قوله يقول العامة الخ) فيه مع ما قبله
 فتدبر مشوش وقوله كلام منكسر أي اكسره الشارع ونهس عنه (قوله بحاف الخ) أما ذلك
 أنه ليس بكافر وهو كذلك لان معتقد الجهة لا يكفر على الصحيح كما قاله ابن عبد السلام وقبده
 النووي بأن يكون من العامة كما هو فرض الكلام هنا وانما جف عليه ما ذكر لا مبرر على ذلك
 الى اعتقاد ان الموتى كالخودات وهو كفر والعباد بالله تعالى (قوله الا حجاج الخ) قد علمت بما تقدم
 أن قيامه تعالى بنفسه معناه الاستغناء عن المخل والمخصص على أحد الاصطلاحين الذي جرى عليه
 الشيخ فها هو ويشتد يكون مقابله الا حجاج الى المخل والمخصص أو الى أحد هما وأما على الاصطلاح
 الثاني وهو ان معناه الاستغناء عن المخل فقط فيكون مقابله الا حجاج اليه فقط والتقابل بينهما من
 التقابل بين الشيء والمساوي لتبعضه اذ نقض القيام بالنفس لا قيام بالنفس وهو مساو ولا حجاج
 له عمل والمخصص (قوله بمعنى التركيب الخ) قد تقدم أن الكمومية خسة وقد نبه عليها هنا بقوله
 التركيب في الذات اشارة الى الحكم المتصل في الذات وقوله أو الصفات أي أو التركيب في الصفات
 اشارة الى الحكم المتصل في الصفات وتقدم ما قبله وقوله أو وجود نظير الخ اشارة الى الحكم المفصل
 في الذات والصفات والافعال والأول والثالث متباعدان بوحدة الذات والثاني والرابع متباعدان
 بوحدة نية الصفات والخامس متباعدان بوحدة نية الافعال والتقابل بينهما من التقابل بين الشيء
 والمساوي لتبعضه اذ نقض الوحدة بية لاوحدة بية وهو مساو والتعدد بالمعنى المذكور (قوله البهر)
 هو صفة وجودية لا يأتى معها ایجاد ولا اعدام وقيل هو عدم القدرة عما من شأنه أن يكون متصفا
 بها قبله الأول وهو التخصيص يكون التقابل بينهما من التقابل بين الضدين وعلى الثاني يكون التقابل
 بينهما من تقابل العلم والملمكة (قوله فيستعمل عليه تعالى الخ) مفرع على عدا الجهم من الاضداد
 وقوله عن يمكن ما أي يمكن أي يمكن كان فاعلمت لممكن وأنى حاله لا على العموم ويشمل كل ممكن
 حتى ایجاد مثل ذلك العالم أو أحسن منه أو أمانا نقل عن الحرالي أنه قال ليس في الامكان ابداع مما
 كان واجب به بأحواله منها أنه ليس فيه ذلك العلم الذي تعالى عليه وجوده وفي نصيره للممكن انشاع
 بأن البهر لا يتعلق بالواجب والمستحيل وقوله من الممكنات لوحده ما ضره (قوله الكراهة) اعلم أن

وليس له مكان وليس له
 مسكون ولا مسكن
 بأولان ولا يجهه فلا يقال
 فوق الحرم ولا عن عين
 الحرم وليس له تعالى جهة
 فلا يقال اني تحت الله فقول
 العامة اني تحت ربنا أو ان
 ربى فوقى كلام منكسر
 بحاف صلي من متفنده
 الكفره الطامسة الا حجاج
 الى عمل أي ذات يقوم بها
 أو الى مخصص أي موجد
 تعالى الله عن ذلك وهذا
 صلا القيام بالنفس السادسة
 التعدد بمعنى التركيب في
 الذات أو الصفات أو وجود
 نظير الذات أو الصفات
 أو الافعال وهذه ضد
 الوحدة بية السابعة البهر
 وهو ضد القدرة فيستعمل
 عليه تعالى البهر من يمكن
 تامة الممكنات الثامنة
 الكراهة وهي ضد الارادة

السكرامة اما عقلية او من رتبة الثاني اليه عن الشيء غير جازم والا فلهما ان بعض الشيء
وعلم الميل اليه وعلم تعلق الارادة بالشيء وهذا الاخير اعني علم تعلق الارادة بالشيء هو المراد
هنا وما ذكره من انه يصح ان يوجد الله الفعل مع كراهته شرعا وانما دفع ما قبله فقال السكرامة انما
تقابل الارادة التي بمعنى الميل الى الشيء كما يقال اراد فلان كذا أي ميل اليه وكره كذا أي ميل
اليه وهذا مستحيل في حقه تعالى فهو ليس مرادوا في المراد بالا ارادة في حقه تعالى مستفاد من قوله تعالى
بانه تعالى لا يخفى وهو بهذا المعنى لا يتأهل السكرامة (قوله فيحصل عليه تعالى الخ) مفرغ على حد
السكرامة من الاخذاد وقوله مع كراهته أي الله وقوله أي لهذا الشيء أي لوجوده (قوله أي علم
ارادته) أي له وانما أتى هذا التفسير للاختلاف من السكرامة الشريعة ومن السكرامة بمعنى بعض
الشيء وعدم الميل اليه (قوله ارادته) أي حال صحتها محضه ارادته وقوله واختاره فليست
موجودة فله ارادته تعالى فهو الفاعل المختار (قوله ويؤخذ من وجوب الارادة الخ) وجه الاخذ أنه
لو كان وجوده متعلقا بطريق التعليل أو بطريق الطبع لكان العلم قد جازم هو لا يتعلق به
الارادة كالاتعلق به القدرة ولهذا اقل القائلون بذلك استغناء كما سترصعت المعاني والمنعوبة
وهذا أحد الامور التي كفر بها أتباعهم بقسم العالم ثانيا انكارهم علم الله بالجزئيات
رابعا انكارهم شرا الاجساد خامسا قولهم باكتساب النبوة أي بانها تنال بالاخذاد ومثمرة
اسباب مخصوصة فغلبة الامور التي كفروا بها خمسة لكن الذي اشتهر من ذلك ثلاثة فقط واليهما
أشار بعضهم بقوله

ثلاثة كفر الملائكة العدا • اذا تكروها وهي حق مثله

علم بعض في حدوث هوائ • حشر لاجساد وكات مثله

فان قلتم مقتضى الثالث أنهم يقبضون العلم بالكميات وهو مناف لقولهم بنى الصفات قلت قد
نصوا على أن قدماءهم سكرتو العلم من أصله ثم لما رأوا متأخروهم ذلك شتمه تسنروا باثبات
العلم بالكميات دون الجزئيات (قوله ان وجود المتخالفات ليس الخ) يعني أنه ليس ناشئا عن الله تعالى
من غير أن يكون له ارادة واختيار فيه بأن يكون بطريق العلة أو بطريق الطبع والحاصل أن
الفاعل اما حاصل بالاختيار وهو الذي بنى منه الفضل والترك واما فاعل خبر الاخبار وهو الذي
بنى منه الفعل دون الترك وهذا القسم اما فاعل بالتعليل وهو الذي لا يتوقف فعله على غيره علمه
واما فاعل بالطبع وهو الذي يتوقف فعله على ثبوت شرط وانفا مانع والحق الاول من هذا القسم
ثابت عند القائلين بالتعليل والثاني ثابت عند القائلين بالطبع والحق عدم ثبوت كل منهما فليس
بثابت الا القسم الاول وقد اتفق على ذلك أهل السنة والمعتزلة الا أن أهل السنة خصوه بالقديم
وهو المولى تبارك وتعالى اذ لا يوجد سواه والمعتزلة لم يحصوه بذلك بل جعلوه شاملا للمعادت وهو العبد
لان عندهم يحق افعال نفسه الاخبارية بحدوده جعلها الله فيه كلامه وانما القول بالفاعل
بالتعليل لقولهم بالتولد وهو ان يوجب الفعل لفاعله فلا آخر فذا سئل الشخص اصبعه فولدت
عند هذه الحركة الحاتمة حال الامر ان الحركة الاصبعية هي في حركة الحاتمة (قوله والفرق بينهما) أي بين
طريق التعليل وطريق الطبع ومحصل الفرق أن الموجود بالتعليل لا يتوقف على غير علمه وأن
الموجود بالطبيعة يتوقف على غيره ما من ثبوت شرط وانفا مانع (قوله كلما وجدت الخ) فليزمن
وجود العلة وجود معلولها مع كونها مؤثرة فيه (قوله آخر) أي غير علمه (قوله كحركة الاصبع) هذا
تخييل للعلة وقوله متى وجدت الخ بيان للبراد من العلة وقوله وجدت الثانية أي مع التاثير كما علمت
فليس المراد مطلق الزوم بل المراد الزوم مع كون كحركة الاصبع مثلاً أثرت في حركة الحاتمة عند
القائلين بذلك (قوله وان الموجود الخ) معطوف على قوله ان الموجود الخ (قوله يتوقف على شرط

فيستعمل عليه تعالى ان
يوجد شيئا من العالم مع
كراهته أي عدم ارادته
فلا وجودات المستكاث
أو وجدها الله تعالى ارادته
واختياره ويؤخذ من
وجوب الارادة تعالى ان
وجود المتخالفات ليس
بطريق التعليل ولا بطريق
الطبع والفرق بينهما أن
الموجود بطريق التعليل
كلما وجدت علمه وجد
من غير توقف على شيء آخر
كحركة الاصبع وانما صلة
طوره الحاتمة متى وجدت
وجدت الثانية من غير
توقف على شيء آخر وان
الموجود بطريق الطبع
يتوقف على شرط

واتفقا ما تم لم يخلو على سبيل لانه لا حاسة النفس على ذلك اذ هو عندهم نفس الطبيعة فليس هناك
 سبب غير هاتين امرئ اذا كان هناك ذلك لم يكن التأثير ذائبا لهما وليس كذلك عندهم فان قيل أين
 الشرط وانفاد المانع بالنسبة للمولى تبارك وتعالى اجيب بان الشرط الاولي هو انفاد المانع عدم
 النظر وأجيب أيضا بان الشرط وانفاد المانع على منهما مقتضى في الواقع وان لم يطلع على ذلك وقيل
 ان القائلين بذلك لم يقولوا بالترفع على ماذكر الا بالنسبة للسوانت وعليه فانظر الفرق بين طريق
 التعليل وطريق التأسيس بالنسبة له تعالى (قوله كالنار) هذا اقتيل المؤثر بالطبيع المفهوم مما تقدم
 (قوله لهم الله) أي طردهم عن رحمة وابعدهم عنها وهذا من اللحن على الاوصاف وهو جاز
 بل ثبت لعن الله اكمل الى باوموكله وكاتبه وشاهده بخلاف اللحن على الذات فانه لا يجوز مع التعيين
 ولو على الكافر ما لم يصدق موته على الكفر (قوله بل الحق الخ) هذا اضرب ابطالي عما تضمنه
 الكلام قبله من أن النار تؤثر بطبيعتها وان حركة الاصبع تؤثر في حركة الخاتم بالتعليل (قوله بخلق
 الاحراق) أي الاحراق فهو من اطلاق السبب وازادة السبب كهم (قوله عند ما سته النار) أي
 وعند انفا ابليل (قوله فلا وجود لشيء الخ) هذا لو ما بعده فخر يبع على قوله ويؤخذ من وجوب
 الازادته تعالى أن وجود الخلق الخ (قوله نشأ عنه الخ) أي من غير توقف على شيء آخر وهذا
 بيان للمراد من كونه خلقه (قوله وحدها العالم الخ) أي مع التوقف على شرط وانفاد ما تم على ما
 وهذا بيان للمراد من كونه طبيعة فيه ولم يقل بها بغير اختياره لعل به بما فيه فنية الخلق من الثاني
 له لانه الاول (قوله يمكن) أي أو واجب أو يجازي ولو زاد ذلك لكان أولى (قوله أو ما كان بسطا
 الخ) أشاب بذلك إلى أن المراد به هنا العلم بالبسط والمركب لكن منى أطلق عندهم انصرف
 الثاني لكونه حقيقة فيه مجازا في الاول وهذا أحد القولين وقيل انه مشترك بينهما (قوله أو مركبا)
 ان قلت ما وجه تسمية مركبا مع أن كل مركب لابد له من أجزاء يتركب منها وهذا ليس كذلك لانه
 شيء واحد هو الادراك كجسد كره فنتوجه تسمية بذلك أنه استلزم جهلين وهذا الجهل بالشيء
 والجهل بهذا الجهل فهو وان كان شيئا واحدا استلزم شيئين فذلك مما مر (قوله على خلاف
 ما هو عليه) أي على حال خلاف وصفه حال هذا الشيء عليه (قوله ويستعمل عليه تعالى العقل الخ)
 جعل الفسدة والذهول من مناقبات العلم كما أنها أولى من جعلها من مناقبات الارادة كجسم
 السمومي في الصغرى لانها مناقبات العلم بلا واسطة وبناقيان الارادة واسطة مناقبها لانه لان
 العلم بلازم الارادة وما نافي الملازم نافي الملازم كذا يؤخذ من كلام بعضهم لكن في كلام غيره ما
 ملخصه انهما مناقبات لكل منهما بلا واسطة ولا مانع من مناقبة شيء لشيئين أو أكثر وعليه فلا
 أولو يتوقف الذهول على الفسدة قبل من عطف المارد وقيل من عطف العلم على الخاص لان
 الفسدة زوال الشيء من القوة المتركفة فقط والذهول زواله منها فقط أو منها ومن الملاحظة وقيل من
 عطف الخاص على العام لان الفسدة هي الفسدة عن الشيء سواء سبق الشعور به أم لا والذهول الفسدة
 عنه بعد الشعور (قوله وهذا أصلا لعم) اسم الاشارة عند الجهل والمراد بالصدمعة والقوى وهو
 مطلق المباني وهذا أولى من حله هذا اصطلاحا بالنسبة للجهل المركب ولغو بالانظر لغيره (قوله
 الموت) هو عدم الحياة مما من شأنه أن يكون حيا وقيل هو عرض وجودي بضاد الحياة وروده في
 المقاصد لكن قال الصغرى ان عدمية الموت كانت منسوبة بقل قدر ينقضي هذا ذكر السبوطي
 أن طائفة من أهل الحديث ذهبوا إلى أنه جسم على صورة كبش والاحاديث والآثار مصرحة
 بذلك وأما المعنى القائم بالسند عند مفارقة الروح فانما هو أثره فنجسته بالموت من باب الخاز
 أو من قبيل المشتراك وهذا الجسم لا يجزى الامات كإن الحياة التي هي على صورة فرس لأخر
 بشي الأحيى اه وردة ابن حجر حيث نقل الاتفاق على أنه ليس بجوهر ولا جسم قال وحديث يوثق

وانفاد ما تم
 لا يحرق الا بشرط للمباشرة
 للخطب وانفاد البطل
 الذي هو المانع من اسرارها
 فانما يحرق بطبيعتها عند
 القائلين بالطبيعة لهم
 الله بل الحق أن الله تعالى
 يخلق الارواح في الخطب
 عند مجاسه النار كخلق
 حركة الخاتم عند وجود حركته
 الاصبع فلا وجود لشيء
 بالتعليل ولا بالطبيع خلافا
 للقائلين بذلك ويستعمل
 عليه تعالى أن يكون صفة
 في العالم نشأ عنه بغير
 اختياره أو يكون طبيعة
 وجود العالم بطبيعته تنزه
 الله عن ذلك وتعالى علوا
 كبيرا والتاسعة الجهل
 فيفسد عليه تعالى
 الجهل يمكن من الممكنات
 سواء كان بسطا وهو عدم
 العلم بالشيء أو مركبا
 ادراك الشيء على خلاف
 ما هو عليه ويستعمل عليه
 تعالى الفسدة والذهول
 وهذا ضد العلم العاخرة
 الموت هو

بالقوى في صورة كنه الخ من باب التنبيل اه (قوله ضد الحباية) المراد بالضم معناه القوي أو
 الاصلاحي على التلطف السابق في تفسير الموت (قوله الصبح) هو عرض وجودي بضاد السمع
 وتقبل هو ضد السمع همان شأنه أن يكون مبععا (قوله وهو ضد السمع) المراد بالضم معناه
 الاصلاحي أو القوي على التلطف مثل ماعر (قوله المني) هو عرض وجودي بضاد البصر وقيل هو
 عدم البصر همان شأنه أن يكون بصيرا (قوله وهو ضد البصر) فيه ما تقدم (قوله انطرس) هو
 عرض وجودي بضاد الكلام قبل عدم الكلام همان شأنه أن يكون منكما (قوله وفي معناه
 البكم) أي وفي قوته البكم ومقتضى ذلك أن انطرس مغاير للبكم وصارفا لقاموس مصرحة بأنه صبه
 ونفها البكم محركا لانطرس انتهت واعلم أن عدمهم بكمافيلولسا نياوسكونا كذلك فالبكم النفسى
 عدم الكلام النفسى ههنا والبكم السابق عدم الكلام اللفظى كذلك والسكرت النفسى عدم
 الكلام النفسى من غير عجز والسكرت السابق عدم الكلام اللفظى كذلك ولا يخفى أن المراد هنا
 الحكم النفسى لانه هو الذى يقابل الكلام النفسى وفي معناه السكرت النفسى (قوله وهو ضد
 الكلام) فيه ماعر (قوله العشرون) أي مقعده العشرين (قوله كونه الخ) قولك كونه انطرس
 وفي معناه كونه أي كونه لكان أنسب وأولى كالا يخفى ومع ذلك يقتضى أن كونه أيكم مغاير لكونه
 انطرس وهو خلاف ما تقتضيه عبارة القاموس السابقة (قوله هذه العشرون الخ) مفرع على
 ما قبله على سبيل الاجمال بعد ما مرجه في البعض على سبيل التفصيل (قوله واعلم أن دليل الخ) قد
 نطس أن أدلة الوجود والصفات السلبية تنبها وتنبى ضد هاد أدلة المعاني تنبها وتنبى المعنوية
 وتنبى أمدا ههنا (قوله وأدلة السبع الخ) لو قدمه على ما قبله لكان أنسب (قوله هذه) أي
 الامور المتقدمة من الوجود وما بعده (قوله وعشرون دليلا) معطوف على قوله أربعون وفيه أنه
 حيث كانت أدلة المعاني هي أدلة السبع المعنوية فالأدلة ثلاثة عشر فقط وقد صحب باله لما كانت
 أدلة المعاني باعتبار الاسناد لاهما على المعنوية بغيرها باعتبار الاسناد لاهما على المعاني صرح بالنظر
 ادك جعل الأدلة عشرين لكن قد يقال لو تلو ذلك لأعربت أدلة الاضداد أيضا لجرى ان مثل هذا
 التوجيه فيها (قوله قال بعضهم الاشياء الخ) قد تحصل أن في هذه المسئلة خلافا لقول الثاني هو
 مذهب الاشعري والجمهور لكن السنوسي جرى في أكثر كسبه على القول الاول مع اعترافه بان
 مذهب الاشعري والجمهور في الحال وإن الحال محال وقال في شرح الوسطى بعد ذكر القولين
 والنسب الى المذهب الاول أميل ثم قال وبالجملة فالمسئلة مشهورة بالتلاد وأدلة القربى فيها
 مبسوطة في المطولات والجهل فيها لا يضرك في المعاد اه أوانه البوسى (قوله في الصغرى) وكذا في
 أكثر كتبه وان اقتضى كلامه خلافه (قوله فعلى هذا انسكرت الصفات الخ) أي هذا الوجود صفة
 كليته عليه وفيه أنه قدفى الكلام على القول بنى الاحوال ويستند لاصح عند الوجود صفة
 لان هذه صفة مبنى على أنه حال كما يفوله غير الاشعري في هذا الصنيع نى لا يخفى لا يقال به قل
 أنه جرى في ذلك على القول بأنه صفة معنى أو صفة سلبية لا أقول بعد كل البصار وادنه لذلك لما
 فيه من شدة الصفح لغيره (قوله لانه يقطع من الخ) أي لان الكون قادر امتلا ليس صفة على
 هذا بل هو كايه عن قيام القدرة بالذات فهو أمر اعتبارى والحاصل أن الكون قادر ارا الكون
 مریدا والكون عالم الى آخرها نانية لا خلاف إلا أن مقتب الاحوال بفسرها بالواسطة وباقى
 الاحوال بفسرها بالامر الاعتبارى حتى ان المعتزلة والفقهاء على ثبوتها غير أنهم قالوا إنها واجبة
 تعالى لانه لا معنى قائمها واستقواءه ذلك كونه منكما او اقوا على انه واجب الكلام لكن
 أربعة جرى السنوسي في

الى آخره فليس له تعالى
سفة شتى كونه قادر الات
الحق في الاحوال فليس
هذا تصور الاتية ثلاثة
موجودات ومعدومات
واعتبارات واذا سقط من
العرضين الواجبة سبع
معنوية بسقط من
الاشياء سبع ايضا فليس
هناك سفة تسمى الكون
طورا الى آخره فلا يحتاج
الى حدها من المستيلات
تسكون المستيلات فلا
عشر ايضا هذا ان عدد
الوجود سفة وهو رأى غير
الاشعري وأما على رأى
الاشعري فالوجود عين
الموجود فوجوده تعالى
صير ذاته يكون الوجود
ليس بصفة فتكون
الصفات الواجبة اثني
عشر القدم والبقاء
والخاتمة والقيام بالنفس
وبصيرته بالاستغناء
والخلق والوحدانية
والقدرة والارادة والعلم
والحياة والسمع والبصر
والكلام ونسقط المعنوي
لان ثبوتها مبني على القول
بالاحوال والحق حلاله
وان أردت أن تعلم صفاته
تعالى للعامة فأت بها
أسماء مستفنة من الصفات
المذكورة فقال ان
الله تعالى موجود قديم
مخالف للسوالات مستغنى
عن كل شئ واحق قدره
عالم حي جامع بصير متكلم
وعلون أشد ادها وعالم
أن بعض الاشياء عرق بين
الاحوال والاعتبارات

ليس فالحاجة بل بعض الاجرام واستقوى معتزلة البصر ايضا كونه غير بافعال او وجوده لا واد
لكن ليست قائمة بفعل أن المعتزلة وان نفوا المعاني لا يقرون الكون قادر الى آخره بل يثبتونها
اذانه وان مثبت الاحوال يثبت المعاني والمعنوي يثبت الثانية والواسطة وان نافي الاحوال يثبتها
ايضا لكن لا يثبت الثانية بالواسطة بل بالامر الاعتباري (قوله الى آخره) أي واثبه الى آخره
بأن قوله يكون غير مدعي كونه عالما وهكذا (قوله فعلى هذا تكون الخ) لولا ان تكون الكون الاشياء الخ
ويكون مطوقا على ما قبله لكان أولى (قوله هذا ان حلاله) قد علمت ما فيه (قوله وأما على رأى
الاشعري فالوجود الخ) قد قسمتم أن المحققين على تأويل عبارة الاشعري مع مزيد بنفي الرجوع
اليه (قوله فوجوده تعالى عين ذاته) من ذكر الخاص بعد العام لاجل ما بعده (القدم والبقاء الخ)
تفصيل لما قبله فهو بدل مفصل من محل (قوله وبصيرته بالاستغناء المطلق) وذلك لخاص من أن
معناه الاستغناء عن المحل والخاص وأيه يستلزم الاستغناء عن غيرهما كما تقدم بهانه (قوله وان
أردت أن تعلم الخ) الأنسب تأخير ذلك عن الفرق الاتي (قوله فأت بها) أي بدوها وقوله أسماء
مستفنة أي حال كون تلك الدوال أسماء مستفنة وانما كانت تلك الأسماء ذات صفات لانها
دالة على الذات المتفنة بهذه الصفات بل نقل عن الاشعري أن مدلول القادر مثلا لنفس الصفة
التي هي القدرة من حيث انصاف الذات بها لكن المشهور عند الاشاعرة أن مدلوله الذات باعتبار
انصافها بتلك الصفة والحاصل أن الأسماء ثلاثة ما يدل على الذات وبشر بالصفة كقادر وما يدل
على الذات ولا بشر بالصفة كلفظ الحلافة وما يدل على الصفة فقط كالقدرة اه تأفاده البروسي
(قوله من الصفات) أي من الاقفاط كالقدرة والارادة (قوله فيقال) المناسب فقل بصيغة الامر
(قوله قديم مخالف للسوالات) وهكذا في التسع لكن لدل نفسه سقطا والاصل قديم باق مخالف
السوالات (قوله متكلم) لم يسه على المعنوي غير ما على الحق من أنه لا حال وان الحال محال (قوله
وعلون أشد ادها) أي بان يقال بسبق عليه تعالى أن يكون معدوما حال آخره (قوله وعالم
أن بعض الاشياء الخ) حاصل هذه القصة أن الشيخ العدوي قرر أن كلام الاحوال والاعتبارات
غير موجود وغير معدوم لكن الفرق بينهما أن الأولى لها قيام بالذات بخلاف الثانية فله قيام لها
بالذات ومع ذلك هي متعققة خارج الادها فلن بسلم ذلك بعضهم معترضاه بأنه يلزم عليه محذور وهو
قيام الصفة بنفسها لذلك احتار أنه لا تحقق لها الا في الادها وان رده بعض المحققين به لا رد
الاول كان الامر الاعتباري وجوديا أو واسطة وليس هو كذلك بل هو أثر ودخمه من الواسطة فهو
في حكم المعدوم فلا يقال فيه انه قائم بنفسه ولا قائم بعينه وان ذلك لم يلزم على قول الاشاعرة بتعدد
صفات الانفال أن الذات العلية محل السوالات وقدر اجواب الكبرى فظهر أن الحق مع الشيخ
العدوي وقد وقت على عبارة سم في الآيات البينات فوجدتها مصرية ذلك وتصفها المفرد
المشهور أن الامر الاعتباري معين أحدهما ماله تحقق في نفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار
معناها ليس من جملة الاعيان والثاني ماله تحقق باعتبار المعنى ولوقطع النظر عن ذلك لم يكن له
تحقق وان اقتراح ايضا معين أحدهما خارج الاعيان والآخر خارج الذي هو معنى نفس الامر
وظاهر أن هذا أهم من الأول فذكر حوايل النسبة الجزئية مع كونها من الامور الاعتبارية
من الموجودات الخارجية بالمعنى الثاني الخارج انتهت فالتجربة ما قاله الشيخ العدوي على أنه يلزم على
ما قاله هذا القائل من أن الاعتبارات لا تحقق لها الا في الذات أن الكون قادر امتثالا لتحقيق له في
الاول وذلك لان التصديق أنه امر اعتباري بمعنى قيام القدرة بالذات اذ لا ذهن جئت حتى يتحقق
فيه ذلك وذلك محذور وقول بعضهم ان ذلك لا يصح غير ما ركب هذا مع لزوم عدم قيام صفات
المعاني بذاته تعالى علينا مل وبصر (قوله الاعتبارات) أي القسم الثاني منها وهو الاثر أي أحدا

من باي كلامه (قوله فقال الخ) يحط الفرق قوله الا ان الخالق (قوله بل الخ) اضرب انتالي
(قوله وقام) اشار بذلك الى ان الكلام في القيام بالذات أي على وجه القيام لا مطلقا (قوله
واعترض عليه الخ) محصله أنه يلزم على هذا الفرق محدود وهو قيام الصفة بنفسها وذلك لان
الاعتبار بصفة وقد قلت أنه يصح خارج الاذهان ولا قيامه بالذات وبهذا تنقضي الصفة ليست قائمة
بموصوف بل بنفسه وقد حلت ما فيه (قوله فخلق الخ) نسج فيه مصهم وفيه ما قد حلته (قوله
اختراعي) نسبة الى الاختراع وهو أن يفرض الشخص شيئا أصلا في الخارج (قوله كقوله الخ)
أي متعلق فرضه الخ وهو العقل التي فرضته والعلم الذي فرضته (قوله انزاعي) نسبة للانزاع وهو
أن ينزع المتخصص شيئا له أصل في الخارج (قوله وأتصاف بذا الخ) هذا بذا ما تقدم من أي الأمر
الاعتباري له محقق خارج الذهن والتأويل فيه تكلف (قوله الخائز) أي حوار الخائز فهو على حقيق
مضاه وهو الممكن بمعنى وهو ما استوى اليه نسبة كل من الوجود والعدم غير كان أو شرا
وقوله في حقه أي بالنسبة لأنه في معنى لام النسبة والحق معنى الذات (قوله فبسط الخ) مفرع على
ما قبله بالنظر لسكونه من العقائد الواجب اعتقادها (قوله الحير والشر) قد سبغ ههنا بالحسن
والفصيح قال كثير من أهل السنة المراد بالاول ما ليس منها عنه فيشمل الواجب والمنسحب والمباح
وبالنسبة المنهي عنه فيشمل الحرام والمكروه وحلاف الاول وفئات المعثرة المراد بالاول ما لا يكون
سببا في العقاب والنسب ما يكون سياسيه وعليه فالحير يشمل كلا من المباح والمكروه وقال امام
الخرمين ان المكروه ليس بخير ولا شر (قوله الاسلام) المراد بهنا الايمان أخذ من مقابلته
بالكفر وقوله والكفر قيل هو عدم الايمان عما يشأه أن يكون منصفا به وقيل هو العناد بانكار
شيء مما علم بحجج الرسول به ضرورة القابل به وبين الايمان على الاول وهو الحق كقوله السعدي
تقابل الهدم والملكه وعلى الثاني من تقابل الصدق (قوله أيضا) أي كإيجاب اعتقاد ما تقدم (قوله
أن الأمور الخ) لكن لا يجوز الاختصاص بذلك قبل الوقوع في الذنب ليكون وسيلة له وكذا أعداءه
ففسد القرار بما وجه ذلك الذنب من حد أو تعزير أو إبان قصد منع التعبير بهما (قوله حرها
وشرها) قد حلت المراد بكل منهما ما قبل من المعلوم أن ذلك شامل للعاصي ولو كانت بقضاء الله
لوجب الرضا بها واللازم غير صحيح لأن الرضا بالعصية معصية تكسب بكون واجب أو إباحة الأولى في
الجواب أن يقال ان للعاصي جهتين جهة كونها منهاها جهة كونها مقصبة ومقدرة لله تعالى
والواجب انما هو الرضا بها من الجهة الثانية وأما الرضا بها من الجهة الأولى فهو معصية فتنبه (قوله
واختلف في معنى القضاء والقدر قيل الخ) ذكر قولين وبني أقوال أحرمها ما قاله السوسني في شرح
رسالة الحفوض أن القضاء أراز الكائنات على وفق علمه تعالى والقدر تحديد كل شيء بحده الذي يوجد
عليه من حسن وقبح وضعه وضروا إلى غير ذلك وألا على هذا القول فالقضاء محدث والقدر قديم
عكس ما قاله الشيخ لأن الأول هو تعلق القدره التخيري الحادث والنسب تعلق الإرادة التخيري
القديم ومنها أنها بمعنى إرادته تعالى ومنها أنها بمعنى قدرته تعالى ومنها أنها بمعنى كل منهما ما قبل
اقتضاه على القولين المذكورين لسهرتهما ذلك اقتصر عليها الشيخ على الإجهوري في قوله
إرادة الله مسح التعلق • في أول فضاؤه محقق
والقدر الإيجاد للاشباعي • وجه معين أرادته علا
وبعضهم قد قال معنى الأول • العلم مع تعلق في الأزل
والقدر الإيجاد للامور • على هناك علمه المذكور

منها ما غير موجود ولا محقق
بله محقق في نفسه إلا أن
الخالق يخلق ويقام بالذات
والاعتبار لا تعلق له بالذات
وقال ان الاعتبار يصح
في غير الاذهان واعتراض
عليه بان الاعتبار بصفة
وإذا كان لا تعلق له بالذات
ويصحق في غير الاذهان
فإن موصوفه والعصبة
لا تقوم بنفسها بل لا بد لها
من موصوف فخلق أن
الاعتبارات لا تعلق لها
الافق الذهن وهي فضاء
اعتبارا اختراعي وهو الذي
لا أصل له في الوجود كقوله
الكفر بخلاف الجاهل
علماء اعتباد انزاعي وهو
الذي له أصل في الخارج
كثيرون قيام زيداه معتز
من فوقه وبقاها واتصاف
زيد بالقيام ثابت في الخارج
(العصبة الحادية
والأربعون الخائز في حقه
تعالى) فبسط على كل
مكلف أن يعتقد أن الله
تعالى يجوز في حقه أن
يخلق الخير والشر فيجوز
أن الله تعالى يخلق الاسلام
في زيد والكفر في عمرو
والخلق في أمدها والجمل
في الآخر وبما يجب اعتقاده
أبسط على كل مكلف أن
الامور خيرها وشرها
بقضاء وقدر واختص
معنى القضاء والقدر
فقبل القضاء إرادته الله
تعالى وتعلقها الأزل
والقدر لإيجاد الله تعالى

(قوله على وفق الإرادة) أي سأل كل من هذا الإيجاد كائنًا على حاله موافق لتعلق الإرادة أي لمَّا
 تعلقت به (قوله علما أو سلطانا) أي مثلاً (قوله عليه بعد وجوده) أي أسوة عن قوله أو السلطنة لمكون
 واجعا لها أيضا كقوله على وفق الإرادة لمكان أرى (قوله أو بالاحكام) فيه اظهار في مقام الاضمار
 وكذا في باقيها بعد وسكنة الاظهار فيما بعد أسوأ أو غير ما فهم أن الفهم يقد على القدرة وجبته
 على السكتة في الاظهار هذا متناهي لما بعد (قوله والدليل على أن الممكنات جائزة الخ) قد تضمن هذا
 الدليل دليلان الأول على كون الممكنات ليست بواجبة والثاني على كونها ليست مجعنة فقد
 أشار إلى الأول بقوله علما أو سلطانا الخ وإلى الثاني بقوله ولو امتنع الخ وكل منهما يحتمل أن يكون اقترانا
 من كيان شرطية وجلبية قد شرطية الأول بقوله علما أو سلطانا الخ وشرطية الثاني بقوله ولو امتنع الخ
 ود كر حلتها بقوله وانقلاب الجائز الخ ويحتمل أن يكون استتباها من كيان شرطية واستتباية
 لأن قوله وانقلاب الجائز الخ في قوة قوله لكن انقلاب الخ الممكنات يعني الجائز كما لا يخفى وجبته
 قصيرا الترتيب هكذا والدليل على أن الجائز جائزة الخ ولا جده ذلك كذا قاله بعضهم وأنت خير
 بأن الممكنات يعني الجائز في ذاتها وقوله جائزة الخ مفيد لخواها بقوله كونها في حقه تعالى خلافاً
 أو جوب بعض الممكنات كالصلاح والاصح ولما أحال بعضها كالزاد في هذه الآية فائدة أي فائدة
 (قوله) أنه اتفق على جوازها أي في ذاتها فهي جائزة في ذاتها وانما الخلاف الذي وقع بالنسبة لصورة
 من الله فهي جائزة في ذاتها باجتماع جميع الفرق غاية الأمر أن بعضهم قال بجوب بعض الممكنات في حقه
 تعالى وبعضهم قال باستحالة بعض الممكنات كذلك فليأمل (قوله علما أو سلطانا الخ) هو محط الدليل كما
 علم بما ذكر (قوله باطل) أي لما يلزم عليه من قلب الحقاق وهو مستحيل (قوله خلاف المعترضة في قولهم
 الخ) وهذا انما جاءهم كإقائه المقترح من قول الفلاسفة لأن الموجود في العالم هو أقصى الممكن اذ لم
 كان في الممكن أعلى منه ولم يفعل لمكان بخلافه ناض جود الجواد الحكيم فقالوا هذا النظام الكامل
 ولا يجوز أعلى منه وقد وقعت المناخرفة في هذه المسئلة بين الأشعرى والجبا فيقال الأشعرى ما تحول
 في ثلاثة أشخاص مات أحدهم قبل البلوغ والثاني بعد البلوغ كذا أو الثالث بعد البلوغ مؤمنا
 فقال الجبا في أمما الصغرى في الخمسة وأما الكبير الكافر في المار وأما الكبير المؤمن في الدرجات
 العال فالأول الأشعرى ما بال الصغرى فصره من درجة الكبير المؤمن فقال الجبا في أنه لم يسمّل قدر
 عمله فقال الأشعرى من محضه على مذهبه أن يقول بأرب كان الأصغر في حق أن يفتنى جاحني
 أصل بالعمل الدرجات العليا فقال الجبا في جوابه أن يقول الله علم أن لو بقيت إلى سن التكليف
 لكفرت ففعل في المار الأصغر في حقه مؤثلاً صعباً كما فعلت بل لمسلمة من الجلود في النار فقال
 الأشعرى فاذ يقول الثالث بل وعبره من قبضة الكفار وأرب كنت أرضى منك بأدنى من قبضه من
 هذا الصبي لو أمتنى قبل التكليف بل أبقيت بعدهم علمك مني الكفر بعدهم فبنت الجبا فيقال
 الأشعرى وفق جارا الشيخ في العبارة قال تعالى أن توفز أحكام ذي الجلال إعران الاعتراف أفاذه في
 شرح الكبير (قوله أن يفعل الصلاح) أي والأصل فيه استحبابه لا إشارته إلى أن المسئلة
 مشهورة حتى أبا مني عبر بوجوب الصلاح أو الأصل كان ذلك لتبا على المسئلة بعضهم افلا حاجة
 للعرض للفتن مع الأبطال كيف يجب الصلاح والأصل مع أهمافا بلان ومنى ثبت الوجوب
 لاحدهما امتنع إلا - سر لا يقول ليس من أدهم إذا كان شيئا - أحدهما صلاح والا - سر أصح
 كما ما جيب حتى يأتي ذلك بل من أدهم إذا كان شيئا - أحدهما صلاح والا - سر صادق
 الصلاح واجبا دون مقابلته وإذا كان شيئا - أحدهما صلاح والا - سر أصح كان الأصل واجبا
 دون مقابلته صعب (قوله أن يرفقه) الرق عند أهل السنة ما ساه الله إلى الحيوان ما دفع به بالفعل
 ما كولا أوعبره وأما العلم يشعب به بالفعل فلا يسمى رزواً كان معداً للارتفاع فهو هذا أظهر قول

الاشياء على وفق الإرادة
 فإرادة الله تعالى المتعلقة
 أو لا بأثر تفسير علما أو
 سلطانا أيضا
 فبذلك بعد وجوده
 السلطنة على وفق الإرادة
 قدر وقيل القضاء علم الله
 الأزلي وتعلقه بالمعلوم
 والقدر إيجاد الله الاشياء
 على وفق العلم فعمل الله
 المتعلق أزلا بأن الشخص
 يصير علما بعد وجوده قضاء
 وإيجاد العلم فيه بعد وجوده
 قدر على كل من القولين
 فالقضاء قد لا يتصفه من
 صفاته تعالى اما الإرادة
 أو العلم والقدر حادث لانه
 الإيجاد والابحاد من
 تعلقات القدرة وتعلقات
 القدرة حادثه والدليل على
 أن الممكنات جائزة في حقه
 تعالى أنه اتفق على جوازها
 فلو جوب عليه تعالى فعل
 شيء منها لانتف الجائز
 واجبا ولو امتنع عليه فعل
 شيء منها لانتف الجائز
 مستحيلا وانقلاب الجائز
 واجبا أو مستحيلا باطل
 وهذا العلم أنه تعالى لا يجب
 عليه شيء خلافا للمعترضة في
 قولهم أن الله تعالى يجب
 عليه أن يفعل الصلاح
 بالعبد فيجب عليه تعالى
 أن يرفقه

اوهذا في رزقه وانه لا يأكل أحد رزق غيره وأما عند المعتزلة فهو المأمول
 سواء استغنى به أم لا يريد بأنه يقتضى أن ملبسك للذواب والصيد لا يسمى رزقا وليس كذلك (قوله وهذا)
 أى قوله هذا كرزوه وهو الرزق يطلق على معان كثيرة القاموس منها السكب وهو المارد هنا
 فقوله وكذب عطف تفسير وأما فتح الزاى فأعلى الصدر إلى المكثفين كقلى القاموس أيضا (قوله
 تخلفه الأيمان الخ) مفرغ على قوله أنه لا يجب عليه شيء (قوله وأعطاه العلم) الضمير عائدة لله
 والمعلق محذوف والتقدير وأعطاه العلم له (قوله من غير وجوب) توضيح لما قبله (قوله وما يريد)
 نظم الرأى من الرد أو يكسر هاءن الورد (قوله من الاستقام) جمع سقم كقفل أو سقم كجبل أو سقام
 كسحاب وهو المرض كقلى القاموس فقوله الأمر اض عطف تفسير (قوله ولو كان الصلاح واجبا
 الخ) أشار بذلك إلى قياس استثنائى نظمه هكذا لو كان الصلاح واجبا عليه تعالى لما رل الضرر
 بالأطفال لكن التالى باطل بالمشاهدة فيلزم ما أدى إليه وهو وجوب الصلاح عليه تعالى ثبت
 بنفسه وهو المطلوب فذكر الترتيب بقوله ولو كان الصلاح الخ وعمل الملازمة بها بقوله لانهم
 يقولون الخ وحلق الاستثنائية (قوله لان ترك الواجب الخ) حلة للنقيل (قوله وانما الله الخ)
 معطوف على قوله تخلفه الأيمان الخ (قوله طاعة) قد عرفت شيخ الاسلام بنها وبين كل من القربة
 والعبادة بأن الطاعة امتثال الأمر والنهى مطلقا والقربة ما تقرب به بشرط معرفة المنقلب إليه
 وان لم يخرج إلى نية والعبادة ما تصد به بشرط البسطة وه معرفة المعبود عليه فالطاعة أهمها والعبادة
 أخصها والقربة أوسطها وتعقبه بعضهم بأن ذلك ليس مشتهرا فى الاصطلاح ولا ملجأ إليه وأحار
 أن الثلاثة متحد ما لذات مختلفة بالأختار والصلوة مثلا من حيث الامتنال والالتزام يقال لها طاعة
 ومن حيث التقرب بها إلى الله تعالى تسمى قربون من حيث الخضوع والتذلل تسمى عبادة نعم فتشاع
 تخصيص العبادة بالله تعالى فإل تقول الأمر أو تقرب إليه ولا تقول أعبده (قوله محصيه)
 هى خلاف الطاعة ورادها الذين نسبوا الطبيعة والسبب والجرعة (قوله لان النافع الصالح) وجد
 فينبغى للعباد أن يكون اعتقاده عليه تعالى وحده فلا يرجو ولا يهشى أحد غيره تعالى وحكى عن سيدنا
 موسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام أنه سئلا إلى الله تعالى فقال له خذ الحشيشة
 الغالية ووضعهما على سنك فحسن الوضوح في الحال ثم بعد مدة عاوده ذلك الوضوح فأخذ تلك الحشيشة
 ووضعها على سبه فزاد الوضوح أضعا فإى ما كان يستعان إلى الله تعالى فقال الهى ألت أمر نى هذا
 ودلتنى عليه فقال تعالى يا موسى أأالتنى وأأالمعافى وأأالمعافى وأأالمعافى فى المرة الأولى
 فأزالتنى منك والآن فخذت الحشيشة وما قصدتق اى فهو الذى يصد منه النفع والضرر
 فلا جبر ولا شر ولا نفع ولا ضرر الا وهو منه منسوب إليه سبحانه (قوله يبيد يعاقب) فيه لغو وشر
 مر تب (قوله فخره) أى سعاده فالتقرب معنى لاسى وقوله حذلاه هو يكسر الحاء مستند التوفيق
 فهو حلق قدره المعصية فى العلو قال بعض سراح الرسالة لما لى كبة ان الحسد لا يمر ادى للكفر
 (قوله بجمع الامور من افعال الخ) لكن لا يجوز نسبة الصنيع إليه تعالى فلا يجوز أن يقال له تعالى
 خالق الشر والمعاصى والقاذورات والفردة ونحو ذلك أدبامعه تعالى واحار بعضهم الجواز حيث
 لا إهم وعمل المنع اذا كل على سبل التعيين كما تقدمت الا فلا يصح فصور أن يقال له تعالى خالق كل
 شئ وخالق العالم ونحو ذلك أهاده النبوى (قوله وما عمله العبد) قد نشعر ان ما فى الآية موصولة
 حيث جعل لها عاذا وتقدم أن الأولى أن تكون مصدرية وقد سبق الكلام على الآية منسوبة
 (قوله وما يجب اعتقاده الخ) أى زيادة على الجنس عقيدة كظنهم ما بى وقوله ان الله تعالى
 يجوز الخ أى خلافا للمعتزلة كسببه عليه وقوله أن يرى أى ذبا وصفات بانفاق أهل السعة فى
 الذات على قول الجمهور فى الصفات وقوله فى الآية مرة يقتضى أنه لا يجوز أن يرى فى الدنيا وهو أحد

اوهذا في رزقه وانه لا يأكل أحد رزق غيره وأما عند المعتزلة فهو المأمول
 سواء استغنى به أم لا يريد بأنه يقتضى أن ملبسك للذواب والصيد لا يسمى رزقا وليس كذلك (قوله وهذا)
 أى قوله هذا كرزوه وهو الرزق يطلق على معان كثيرة القاموس منها السكب وهو المارد هنا
 فقوله وكذب عطف تفسير وأما فتح الزاى فأعلى الصدر إلى المكثفين كقلى القاموس أيضا (قوله
 تخلفه الأيمان الخ) مفرغ على قوله أنه لا يجب عليه شيء (قوله وأعطاه العلم) الضمير عائدة لله
 والمعلق محذوف والتقدير وأعطاه العلم له (قوله من غير وجوب) توضيح لما قبله (قوله وما يريد)
 نظم الرأى من الرد أو يكسر هاءن الورد (قوله من الاستقام) جمع سقم كقفل أو سقم كجبل أو سقام
 كسحاب وهو المرض كقلى القاموس فقوله الأمر اض عطف تفسير (قوله ولو كان الصلاح واجبا
 الخ) أشار بذلك إلى قياس استثنائى نظمه هكذا لو كان الصلاح واجبا عليه تعالى لما رل الضرر
 بالأطفال لكن التالى باطل بالمشاهدة فيلزم ما أدى إليه وهو وجوب الصلاح عليه تعالى ثبت
 بنفسه وهو المطلوب فذكر الترتيب بقوله ولو كان الصلاح الخ وعمل الملازمة بها بقوله لانهم
 يقولون الخ وحلق الاستثنائية (قوله لان ترك الواجب الخ) حلة للنقيل (قوله وانما الله الخ)
 معطوف على قوله تخلفه الأيمان الخ (قوله طاعة) قد عرفت شيخ الاسلام بنها وبين كل من القربة
 والعبادة بأن الطاعة امتثال الأمر والنهى مطلقا والقربة ما تقرب به بشرط معرفة المنقلب إليه
 وان لم يخرج إلى نية والعبادة ما تصد به بشرط البسطة وه معرفة المعبود عليه فالطاعة أهمها والعبادة
 أخصها والقربة أوسطها وتعقبه بعضهم بأن ذلك ليس مشتهرا فى الاصطلاح ولا ملجأ إليه وأحار
 أن الثلاثة متحد ما لذات مختلفة بالأختار والصلوة مثلا من حيث الامتنال والالتزام يقال لها طاعة
 ومن حيث التقرب بها إلى الله تعالى تسمى قربون من حيث الخضوع والتذلل تسمى عبادة نعم فتشاع
 تخصيص العبادة بالله تعالى فإل تقول الأمر أو تقرب إليه ولا تقول أعبده (قوله محصيه)
 هى خلاف الطاعة ورادها الذين نسبوا الطبيعة والسبب والجرعة (قوله لان النافع الصالح) وجد
 فينبغى للعباد أن يكون اعتقاده عليه تعالى وحده فلا يرجو ولا يهشى أحد غيره تعالى وحكى عن سيدنا
 موسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام أنه سئلا إلى الله تعالى فقال له خذ الحشيشة
 الغالية ووضعهما على سنك فحسن الوضوح في الحال ثم بعد مدة عاوده ذلك الوضوح فأخذ تلك الحشيشة
 ووضعها على سبه فزاد الوضوح أضعا فإى ما كان يستعان إلى الله تعالى فقال الهى ألت أمر نى هذا
 ودلتنى عليه فقال تعالى يا موسى أأالتنى وأأالمعافى وأأالمعافى وأأالمعافى فى المرة الأولى
 فأزالتنى منك والآن فخذت الحشيشة وما قصدتق اى فهو الذى يصد منه النفع والضرر
 فلا جبر ولا شر ولا نفع ولا ضرر الا وهو منه منسوب إليه سبحانه (قوله يبيد يعاقب) فيه لغو وشر
 مر تب (قوله فخره) أى سعاده فالتقرب معنى لاسى وقوله حذلاه هو يكسر الحاء مستند التوفيق
 فهو حلق قدره المعصية فى العلو قال بعض سراح الرسالة لما لى كبة ان الحسد لا يمر ادى للكفر
 (قوله بجمع الامور من افعال الخ) لكن لا يجوز نسبة الصنيع إليه تعالى فلا يجوز أن يقال له تعالى
 خالق الشر والمعاصى والقاذورات والفردة ونحو ذلك أدبامعه تعالى واحار بعضهم الجواز حيث
 لا إهم وعمل المنع اذا كل على سبل التعيين كما تقدمت الا فلا يصح فصور أن يقال له تعالى خالق كل
 شئ وخالق العالم ونحو ذلك أهاده النبوى (قوله وما عمله العبد) قد نشعر ان ما فى الآية موصولة
 حيث جعل لها عاذا وتقدم أن الأولى أن تكون مصدرية وقد سبق الكلام على الآية منسوبة
 (قوله وما يجب اعتقاده الخ) أى زيادة على الجنس عقيدة كظنهم ما بى وقوله ان الله تعالى
 يجوز الخ أى خلافا للمعتزلة كسببه عليه وقوله أن يرى أى ذبا وصفات بانفاق أهل السعة فى
 الذات على قول الجمهور فى الصفات وقوله فى الآية مرة يقتضى أنه لا يجوز أن يرى فى الدنيا وهو أحد

قولين والتعريف انهم هو انه يجوز ان يرى بها وقد جمع ابن عباس وغيره وقوعها على الله عليه وسلم لانه الاسرار يظهر ان هذا كله في الرؤية التي في البقعة وقد وقع الخلاف في التي في المنام فتقبل بها لا يجوز وتقبل يجوز ما بل وقوعها وهو مذهب المعبرين وسكنى عن كثير من السلف للقول في ان كان يوجب لا يتقبل عليه تعالى فهو تعالى ولا بان كان بصور رجل مثلا ليس هو بل هو مثال بحلقه المولى تبارك وتعالى وقال سبحانه اراى به في الجنة طيبة تظهر في سمير الزمان بان يقال بل على كذا وكذا قيل هو هو ايضا وكونه هذا الوجه انما هو باعتبار ذهن الرائي وما في الحقيقة فليس هو تعالى كذلك وقد قال بعض الصوفية انما يرى به في صنامة على وصفه فتقبل له كيف راى كنه فقال انكس بصري في بصبري فصررت على بصرا اقرأت من ليس كنهه في وقوله المؤمنين الذي ينبغي ان التفتيد للمؤمنين للوقوف لا لا يجوز الا لا يجوز ان يرى الكافرين ايضا بل قبل الوقوع لهم ثم يصحون ليكون ذلك عليهم حسرة وقد املوا هذا شاهد عن الحسن البصري ثم ان المراد بالمؤمنين ما شمل المؤمنين نفسه فقلب فانهم برئته تعالى على الصميم وعمومه بشمل الملائكة والمؤمنين من الجن ومن الامم السابقة فتنفى عنهم برئته تعالى وهو كذلك على الصميم كما يؤخذ من قوله البوسى من السجوطى (قوله لان الله تعالى خلق الخ) فيه انه قد دل ذلك على جوازها في الدنيا والمنسند عليه جوازها في الاخرى الا ان قال صدم الفرق وقد اشار بذلك الى قياس اقتراني نفسه هكذا رؤيته تعالى معلقة على جائز وكل ما كان كذلك فهو جائز بلع رؤيته تعالى جائز وقد منع المعرفة الصغرى فثلب ان المراد فان استقر مكانه حاله فحركه وهذا ليس بجائز بل محال والمعلق على المحال محال ولا يعني ان هذا قول باطل الا لا دليل عليه ولا داعي بدعواه اليه فليأمل (قوله لكس رؤيته تعالى بلا كيف) استدلال على قوله ان الله تعالى يجوز الخ لا مقدّمونهم منه الا قصر ان رؤيته تعالى بكيف كافي رؤيته بعضنا بعضا واغرض ان المرفق بحاسة البصر لا بد ان يكونه بكيفية من التكيفات فكيف يقول لكس رؤيته بنا الخ واجيب بان المنفى انما هو التكيف المعبر في رؤيته الاجسام كما اشارنا ذلك الشيخ بالتميز فرفق ما له تعالى بكيف يلحقه لا بالكيف المعهود في رؤيته بعضنا بعضا وقد نكت الازعجى على اهل السنة في ذلك حيث قال

لجماعة معوا هو اهم سنة . وجاعة جملهمى موكفه

فدشهم وبخلفه قصوفا . شنع الورى ففسروا باليكفه

ورد عليه بعضهم قصيدة طرية يقول فيها

مبيت جهلا صدرا مة آجد . وذوى البصار بالخير الموكفه

ومينهم عن ترقة سولها . رى الوليد عدا من مصفه

أترى الكلم اتى بهمل ما تى . وأمت شيوخنا ما توا من معرفه

طلق الكتاب وانت تنطق بالهوى . فهوى الهوى بل فى المهادى المنكفه

ورد عليه بعضهم ايضا بقوله

هل نفس من اهل الهوى أو أتم . ومن الذى منا جرم موكفه

اعكس نصب الوصف بكم طاهر . كالشمس فارح عن مقال الزنوفه

بكفكف فى ردى عليك باسا . لنخض بالآيات لا بالسفقه

وسقى رؤيته هات مرتها . ان لم تهل بكلام أهل المعرفة

فراه فى الاثرى بلا كسفه . وكذلك من غير ارتسام للصفه

(قوله فلا يرى تعالى في جهة الخ) فلا يرى فوقا ولا تحتا ولا اماما ولا نحوها من سائر الجهات ولا ايمن ولا يهوى من سائر الاولان ولا يرى تعالى جمعا فيصار البدي العظمة والجلال حتى لا يعرف اسم به

لان الله تعالى خلق الرؤية على
استقرار الجبل في قوله
تعالى فان استقر مكانه
فصوف رأتى واستقوار
الجبل جائز فيكون المعلق
عليه من الرؤية جائزا لان
المعلق صلب الجائز جائز
لكن رؤيته تعالى بلا
كيف أى ليست كروية
بعضنا بعضا لا يرى تعالى
في جهة ولا فوق ولا يرى
تعالى جسماته الله تعالى
عن ذلك علوا كبيرا

وأن الرؤية لله تعالى المعترضة
فصهم الله تعالى وهي من
عقائدهم الزائفة الباطلة
ومن عقائدهم الفاسدة
أيضا قولهم إن العبد
يخلق أعمال نفسه لأجل
قولهم هذا يعمون
بالقدرة لأنهم يقولون
بأن أعمال العبد بقدرته كما
مبنت الطائفة القائلون
بأن العبد مجبور على
الأفعال التي يفعلها
بإلحاحه نسبة إلى قولهم
مجبرا لعبد وفوره وهي
حقيقة زائفة أيضا والحق
أن العبد لا يخلق أعمال
نفسه وليس مجبوراً بل أن
الله تعالى يخلق الأعمال
الصادرة من العبد مع
كون العبد اختيارياً
قال السعدني شرح العقائد
وهذا الاختيار لا يمكن أن
يعبر عنه بعبارة بل
الشخص بحسب سبب حركة
يداه إذا حركها هو وبينما
إذا حركها الهواء فحراره
فرقا ومن الجائز عليه
تعالى إرسال جميع الرسل
فارسالة تعالى لهم عليهم
أفضل الصلاة والسلام
بفضله بالطريق الوجوب
لأنه تعالى لا يجب عليه
شيء كماله وما يجب
اعتقاده

ولا يشترط حوله من الخلاق فإن العقل يهتد هناك عن الفهم ويتلقى الكل في جنب عظمته
تعالى (قوله ونرى الرؤية الخ) مما استدلوا به قوله تعالى لا تدركها الأبصار وأجاب أهل السنة عنه
بوجوده منها أن الإدراك رؤية على وجهه نخلص بأن تكون على وجه الاحاطة بالرؤية لا مطلق
الرؤية بخير يستدل بنقصه على تفهوا ومنها أنه محمول على الدنيا (قوله وهي من عقائدهم الخ) الضمير
للعقيدة المشهورة عما ذكره وقوله الزائفة أي المائتة عن الحق فقوله الباطلة كالتفسير (قوله قولهم
أن العبد الخ) ومثل البعد غيره من سائر الجوامد والآدميين كان بعض الأدلة لا يصح في الأنفس
خصوصه بالذكري هذا وصرح الخليلي بأن المراد به هنا على مخلوق عاقل كان أو غيره وقد وقع النزاع
فيما يصدرون التائب من العقل فليلحق الله تعالى كفضل المصطر وقيل يخلق التائب كفضل المختار
ونوقب بعضهم وقوله يخلق الخ لكن المتقدمون منهم لا يسمون العبد خالقاً لأفعاله وإنما يسمونه
موجد القرب عهدهم بالسلف المجعدين على أنه لا خالق إلا الله تعالى فخلقها طالع الزمان بها سر
متأخروهم على خوف الإجماع وقالوا أن العبد خالق لأفعاله وقوله أعماله أي الاختيارية بخلاف
الاضطرارية طاعا مخلوقة لله أخفا كلام عبدة (قوله يعمون بالقدرة) وهذا فرق آخر يسمى
القدرة أيضاً لخواصهم في القدر بمعنى سبق العلم بالإنشاء حتى تنوءوه عموماً أن الأمر أي
مسئنا خلقه علما عند وقوعه لعدم سبق العلم به وقوله لأنهم يقولون الخ طالع الخ لعلبه فكأنه قال وإنما
كان قولهم بذلك طالع لتجنبهم بالقدرة لأنهم يقولون الخ قوله أنه مبنت كانت الكلمة ماضية
فلا سبب بالقدرة نعم اتفاق وسكون الدال سبب للقدرة كما أشار إليه السعدني البصري ويمكن
أن ينسحب في إطلاق القدرة على القدرة ومع ذلك يكون نسبة القدر المراد منه القدرة (قوله كما
مبنت الطائفة الخ) ونسب أيضاً بالجهل نسبة إلى مقدمتهم جهل بن صفوان وقوله القائلون بأن
العبد الخ فهو عندهم كرسنة معلقة في الهواء (قوله بالجهل) يسكنون الباطل وتضع لنا كلمة القدرة
(قوله نسبة إلى قولهم الخ) لو قال نسبة الجبر لقولهم مجبرا للعبد لكان أولى (قوله وهوهم) تفسير (قوله
وهي) أي هذه العقيدة (قوله والحق أن العبد الخ) يخص من كلامه أن المذهب ثلاثة كيمرره
السومري وظاهر أن مذهب أهل السنة ليس بالاجبار والخص ولا بالقهر المحض بل أمر بين الأمرين
خرج من بين هذين ولم يلبسنا خالصاً مع الشار بين وقد حكى أنه قبل الحسن البصري رضى الله عنه
أجبر الله عباده فقال الله عادل من ذلك فقيل أودع اليهم فقال هو أكرم من ذلك ثم قال لو جبرها
عذبهم ولو عجز اليهم لمكان الأمر معنى ولستكم أمثلة بين المبرتين والله جبره سر لا تملوه (قوله
لا يمكن أن يعبر عنه بعبارة) أي واختصه والافتقار وعبارة بعبارة أن لستكم بالملوك صفاء أشهرها
أنه تعالى قدره بالمقدور ولا على وجه التأثير (قوله بل الشخص بحد الخ) يعني أن هذا علمه
واصفه عليه وقوله وبين ما إذا حركها الخ كان الأسب وبين حركتها إذا حركها الهواء الخ والانبيا
بين الثانية للما كبد (قوله هو من الجائز عليه الخ) أي عذ أهل السنة وخالفوا المعتزلة فأوجبوا عليه
تعالى لأنه هو الأصل في قدسوه على ما قالوه من وجوب الصلاح والأصل عليه تعالى وحالفت أيضاً
البراهمة فقالوا بإسماحه كذا قوله السومري عنهم لسكن صريح كلام السعدني أنهم لا يقولون بذلك
بل القائل به غيره وعبارة في شرح المقاصد المسكون للبوته منهم من قال باستحالتها ولا اعتداد
هم ومنهم من قال بعدم الاحتياج إليها كالبراهمة اه (قوله إرسال جميع الرسل) (تنبه) قد
اشتهر أن بين الرسول والنبي عموماً بإطلاق لأنه يشترى الأول الأمر بالسلب دون الثاني وقبل أن
بينهما عموماً من وجه لا أنه يشترى الأول ما يشترى الثاني أن يخص ببعض الأحكام فيضنحان
أن اخص بأحكام وأمر بتسليم أحكامه وسبقه الأول أن أمر بتسليم الكل وسبق الثاني أن لم
يؤمر بتسليم شيء وقبل أن يسهما الترادف لأعبار الأمر بالسلب فهو ما على هذا لم يؤمر

بالتبليغ لا يسمى باسم منهما (قوله ان افضل الخلق الخ) أو رده عليه قوله صلى الله عليه وسلم لا تفضلوني على يونس بن متى وقوله عليه الصلوات والسلام لا تفضلوا بين الأنبياء ونحو ذلك من الأحاديث واجب بان المراد الهسي عن التفضيل المؤدى الى اعتقاد منقصه في المفضل عليه وبأن ذلك كان قبل اعلامه صلى الله عليه وسلم بحاق الواقع وبغير ذلك فليست نظر رجل هذا التفضيل بسبب المرابا التي وجدت في الفاضل دون المفضل أولا والتحقق الثاني وهو الذي احتاره ابن حبان في رسالته الكبرى وعليه الجمهور (قوله وعلى آله) المراد بهم في هذا المقام مطلق الاتباع فدخل فيهم الاصباء لانهم أئمة الناس اتباعا لله صلى الله عليه وسلم وقوله وعلى أهل بيته من عطف الخاص على العام لان أهل البيت عند الجمهور على وظائفه والحسن وقيل من اجتمع معه صلى الله عليه وسلم في رحم وقيل غير ذلك وقد اشتهر أربعة ألفاظ الاول الاسل وأهل البيت وقد علمت ما وفوا القري وهم أهل البيت على قول الجمهور والمراد بى عن ابن عباس أنه لما نزل قوله تعالى قل لا أسألكم عليه أجرا الا المودة في القربى قالوا يا رسول الله من هؤلاء الذين أمرنا الله بعبودتهم قال صلى الله عليه وسلم على وظائفه وبنائهم والعزة وهم المشيرة وقيل القرية كذا يستعمل من شرح الفاضل على انه لائل (قوله ويلىه صلى الله عليه وسلم في الافضلية بقية أولي العزم) على ترتيب المذكور بعد فليسوا في مرتبة واحدة كالتدريج في العبارة والمراد من العزم هاهنا الصبر ويحمل المساق أو الحزم كما فسره به ابن عباس في الآية (قوله وهم) أى البقية وقد تلموا في بيته وهو

محمد ابراهيم موسى كلجيه • فعسى فروعهم أو أولي العزم فاعلم

(قوله وقيل أولو العزم أكثر من ذلك) فمضى انهم جميع الرسل وقيل انهم جميع الانبياء الا يونس وقيل انهم جميع الرسل وقيل غير ذلك فانظرو (قوله وبلى أولي العزم في الافضلية بقية الرسل الخ) ثم هي في الافضلية ليسوا سواء بل متفاوتون فيما بينهم عند الله تعالى لكن يجمع الهجوم على التعيين لانه في رتبة توقيف ذلك اجماع الشيخ بحيث أجل في ذلك بقوله وبلى أولي العزم الخ وكذا يقال في نظائرهما حاصل أن الواجب اعتقاد افضلية الافضل على طبق ماورد الحكيم به تفصيلا في التفصيل واجبا لا في الاجل ولا يجوز التعيين فيما لم يرد فيه توقيف (قوله ثم الملائكة) ظاهره أن جميع الملائكة افضل من أولياء البشر كما في بكر والتحقق خلافه وهو أن ذلك فاضل على رؤسائهم بخبر بل صلى الانبياء رؤساء الملائكة فأولياء البشر عوام الملائكة عوام البشر (قوله أيدهم بالمجترات) الضعيف عند الانبياء عليهم الصلاة والسلام والمجترات جمع معجزة وهي الامر الخارق للعادة المقررون بالصدى الموافق للدعوى مع عدم إمكان معارضته فدخل في الامر جميع الامور ونخرج بما ذكر من القصور الامر المعاند طاه ليس خافا للعاد فكل من الكرامة والارهاص طاه ليس مقررنا بالصدى الذي هو دعوى النسوة والمخالف للدعوى كاستفان الضمير عند قول المحدثي آية سدي في احباب الموتى ونحو الصبر طاه تفكر معارضته وقد جمع بعضهم اقسام الخارق للعادة في قوله

اداما رايت الامر يخرق عاده • فمخيرة ان من يلى لاسـ

وان بان منه قبل وصف مودة • فالارهاص معه تنبغ القوم في الازر

وان جاء يوما ممن ولي قاته الكرامة في التحقيق عند ذوى النظر

وان كان من بعض العوام صدوره • فكسوه حقا بالمعونة واشتهر

ومن فاسق ان كان وفقى رده • يعمى بالاستدراج فيا قد استقر

والامدى بالاهاة عندهم • وقد غتت الاقسام عند الذي احبر

لكن زيد عليه الصبر والابتلاء والازل هو ما يظهر على ابدى الاستبصار في نظام اسباب خمسة والثاني هو ما يظهر على ابدى منه لمن ربه الله ضلاله في تبعهم (قوله بأنه خاتم الرسل) أى والانباء

ان افضل المخلوقات
صلى الاطلاق نبينا
صلى الله عليه وسلم
وعلى آله وعلى أهل بيته
أجمعين ويلىه صلى الله عليه
وسلم في الافضلية بقية
أولى العزم وهم سيدنا
ابراهيم نسيبنا موسى
نسيبنا عيسى نسيبنا
فوح وهم في الافضلية على
هذا الترتيب وكونهم
خمة نبينا صلى الله عليه
وسلم والارضة بعده هو
الصحيح وقيل أولو العزم
أكثر من ذلك وبلى أولي
العزم في الافضلية بقية
الرسل ثم بقية الانبياء على
نبينا وعليهم الصلاة
والسلام ثم الملائكة
ويجب أن يعتقد أن الله
تعالى أيدهم بالمجترات
واخص نبينا صلى الله
عليه وسلم بأنه خاتم الرسل

عليه الصلاة والسلام
يحدث فيه حكم يشرح نينا
فقبل يأخذه من القرآن
والهبة وقيل ذهب الى
القبر الشريف فقبله
منه صلى الله عليه وسلم
واعلم انه يشرح بعض من
يناسبه الا تحركا
تصح وجوب كون هذه
المرأة المتوفى عنها زوجها
سنة في وجوب كونها أربعة
أشهر وعشرا ولا نقص
في ذلك وجب أيضا على
كل مكلف من ذكر ورائ
أن يعرف الرسل
المذكورة في القرآن
تفصيلا ويصدق بهم
تفصيلا وما غيرهم فيجب
الإيمان بهم أجمالا لكن
فصل السعد في شرح
المقاصد أنه يكتفي بالإجمال
لكنه لم ينجس وظلها
بعضهم فقال
ستم على كل ذي التكليف
معرفة
بأنباء على التفصيل قد علموا
في ذلك جهنا منهم غاية
من بعد عشر وبنى سبعة
وهو
أدريس هو تشعب صالح
وكذا
ذوال الكفل آدم بالمخارقة
خفوا
هـ وما يجب اعتقاده
أن أصحابي الله عليه
وسلم أفضل القسرون
ثم التابعون لهم ثم أتباع
التابعين وأصل العصابة
أبو بكر صغر قد كان

ففيه حذف الواو مع ما عطف وكان الأولى التصريح بذلك فلا رسول ولا نبي بعده فتد أنبؤته
ورمائه وهذا التقيد اندفع ما قلود من أن سيدنا عيسى ينزل آخر الزمان كانت في الحديث
الصحيح وجه الانتفاع أنه لا تبدأ نبوته ورمائه حينئذ لسبق قبالة قبل رفعه الى السماء وقوله بان
شرعه لا يشرح الخ يختلف شرع غيره فانه يشرح قطعا (قوله موسى الخ) جواب عاقد يقال كيف
تقولون بان شرعه لا يشرح الخ مع أن عيسى سبيل الحكم بين الناس ومصلح الجواب أنه لا منافاة
الأول كون حكم بشرعه هو ليس كذلك بل حكم بشرع سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فان كان
عيسى يشرعه لا يقبل الجزية من الكفار مع أن نينا قبلها منهم ومقتضى ذلك أن عيسى يحكم
بشرعه لا بشرع نينا قلت قد ضا نينا صلى الله عليه وسلم بقوله بان يترول عيسى فذلك الحكم من
شرعه كما هو ظاهر (قوله فقبل يأخذه الخ) علم منه أنه لا يخلد أحد من المؤمنين وقوله فقبله منه
صلى الله عليه وسلم منه يعلم أنه صلى الله عليه وسلم حي في قبره كبقية الأنبياء سلبت الأنبياء أحياء في
قبورهم (قوله واعلم انه يشرح الخ) أي سواء كان النامع والمنسوخ من القرآن أو من السنة
أو النامع من القرآن والمنسوخ من السنة أو بالعكس وإذا كان المنسوخ من القرآن فقد يكون
منسوخ التلاوة والحكم معا وقد يكون منسوخ التلاوة فقط أو الحكم كذلك لا يقال كيف يقع
النسخ في القرآن مع قوله تعالى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه لا ماقول لا منافاة لأن
التصريح بالقرآن أن يشرع وهو لا يشرع قطعا (قوله كما صنع الخ) لا يقال شرط النامع أن
يكون متأخرا عن المنسوخ وما هنا ليس كذلك لأن الآية الله على النامع وهي قوله تعالى والذين
يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن الآية متقدمة عن الآية لا نقول هي وان كانت متقدمة في
التلاوة متأخرة في التزول كما قاله الخطيب في تفسيره (قوله أن يعرف الخ) قال الشيخ المولى يكتفي
في الإيمان بكل منهم أن يكون بحيث يوصل عن رسالته لا يعرف بما لا يجب أن يصدقهم عن حفظ
وقوله الرسل المذكورة في القرآن الخ إنما خصوا بذلك لاهم على التفصيل صاروا معلومين من
الدين بالضرورة (قوله ويصدق بهم) إنما ذكر ذلك بعد المعرفة لأنه لا يلزم منها التصديق كما تقدم
(قوله وما غيرهم فيجب الخ) أي بان يصدق أن الله أنبياء غير هؤلاء (قوله أنه يكتفي بالإجمال) أي حتى
في الرسل المذكورة في القرآن كما لا يخفى (قوله سم) أي يحتم وقوله معرفة أي وتصديق وقوله على
التفصيل متعلق بمعرفة وقوله قد علموا أي أشهر واقوله منهم أي من الأنبياء المذكورين وقوله
تجابه من بعدهم وهم إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب ونوح ودود وسليمان وأيوب ويوسف وموسى
وهرون وزكريا ويحيى وعيسى والباس وأسمعيل واليسع ويونس ولوط وقوله سبعة بتدعيم السنين
المهلة وقوله هود على حذف المعطف وكذا ما عده وقوله أي أي النظم (قوله أن أصحابي الله
عليه وسلم الخ) الأصل في هذا الترتيب قوله صلى الله عليه وسلم خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم
الذين يلونهم (قوله أفضل القرون) أي المتقدمة والمتأخرة والقرون جمع قرى وهو أهل راس واحد
استمر كوا في أمر من الأمور المخصوصة وقبل هو قدر متوسط من الزمن وقبل عشرة أعوام وقبل
عشرون عامو هكذا كل عقيدة التي غابن وقبل هوماته وقبل مائة وعشرون وقبل كل من العشرة
والمائة والعشرين وما بينهما يسمى قرنا والمناصب هنا الأول (قوله ثم التابعون لهم ثم أتباع التابعين)
وهل من بعده هؤلاء متعاقبون أيضا بالسببية قريبا يصدقون أولادهم والمرح الأول وكل قرن
أفضل من بعده كقيل له حديث ما من يوم إلا ودي بعده شر منه وإنما يسرع بجواركم (قوله وأصل
العصابة أو حكر الخ) هذا ما عليه أهل السنة وذهب الخطابية الى تفصيل عورضى الله عنه
والراوندية الى تفصيل العباس رضى الله عنه والنسبة الى تفصيل على كرم الله وجهه وبشهاد

لما ذهب أهل السنة حديث ابن عمر كما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم بسمع خير هذه الأمة بعد نبيها أو يكثر من غيرهم فكان من على غيرهمنا وقد قال السعد على هذا ويحدنا بالسبحوا الملقية (قائمة) من أنكر حجة أبي بكر فترك نص القرآن عليها في قوله تعالى إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا يختلف غيره أهاده بعض من كتب على الجزأ ربه (قوله فعل) نظاهره ما تنف بعد هؤلاء لا تعرض لتفضيل بعض غيرهم على بعض وهي إحدى طرق تفتين والتأنيص وهي المرحمة أن بقية العشرة المبشرين بالجنة بعد علي في الفضيلة وهم طلبة عبيد الله والذين يدين العوام وعبيد الرحمن بن صوف وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد وأبو عبيدة بن الجراح حولهم بقية أهل غزوة أخذهم بقية أهل بيعة الرضوان ٨١ أهاده البعض المذكور (قوله لكن قال العظمى الخ) انظر لم خص سيدنا فاطمة وسيدنا إبراهيم بالذكور كرمع ان بقية أولاده كذلك كما تنصيه عموم كلام سيدنا مالك (قوله حتى من الخلفاء الأربعة) أحاجة إليه بعد قوله على الإطلاق وأخلفاهم الذين تولوا الخلافة عنه صلى الله عليه وسلم في مصالح المسلمين وقد عين صلى الله عليه وسلم مدتها بقوله الخلافة بعدى ثلاثون أي سنة ثم نصير ملكا حضوضا أي لانهم يصرون بالرعية حتى كانهم بعضون عضاقلو لها أي يكرض الله عنه ستين وثلاثة أشهر وعشرة أيام ونولاها بعده عمر رضي الله عنه عشرين سنة وأشهر وثمانية أيام ونولاها بعده عثمان رضي الله عنه إحدى عشرة سنة وأحد عشر شهرا وتسعة أيام ونولاها بعده علي رضي الله عنه وكرم وجهه أربعين سنة وتسعة أشهر وسبعة أيام فأجمع تسعة وعشرين سنة وتسعة أشهر وأربعة أيام فم تكمل المدة التي عينها النبي صلى الله عليه وسلم إلا بإمام الحسين بن علي رضي الله عنهما كذا سره السبطي (قوله وكان سيدنا مالك يقول) فرضه بتقل ذلك فتوبه كلام الملقى لكن قد علمت أن كلام سيدنا مالك ليس خاصا بسيدتنا فاطمة وسيدنا إبراهيم ككلام العظمى بل هو عام لجميع أولاده صلى الله عليه وسلم (قوله على بضعة رسول الله صلى الله عليه وسلم) البضعة بكسر الهمزة والضمة من اللحم والجمع نضع كسدرو وضاع كضباب وبضعات كعبدات (قوله وهذا هو الذي يجب الخ) يعني انا هذا ذلك وهو كذلك (قوله ولد في مكة) عبارة بعضهم بتجكة (قوله ويجب على الآباء الخ) كذا في متن العباب ومثله لابن السمعاني وقال الرمي في شرح العباب ينبغي أن يكون ذلك على وجهه لا الكلبة لا الوجوب ٨١ لكن وافق ابن حجر على الوجوب إلا أنه ناقض في الاقتصار على ذلك واختاره لا بد أن يعلمه من أوصافه صلى الله عليه وسلم الظاهرة المتواترة ما عجز عن غيره ولو بوجه فيجب أن يعلم أنه محمد النبي من قرش وأسم أبيه كذا وأسم أمه كذا وصح بكذا في الله ورسوله إلى الخلق كافة ٨٢ (قوله قال الأجهوري ويجب الخ) ونص عبارة في شرح ألفية السيرة ورأى في شرح هقده أن الحاجب للسكنى عن القراني ما يفيد أن معرفة نبيه صلى الله عليه وسلم إلى عدنان واجبه وفخوه مستفاد من شرح عقيدة أساطير كرايا بل يستفاد منه أن معرفة نبيه من جهة أمه واجبة أيضا إلى كلاب إذا ما بعده بشرته فيه نسب أبوه أمه اتهم ثم نقل عبارة الأول وهي صريحة في أنه يجب معرفة جسم الأحوال المتعلقة بصلى الله عليه وسلم ونصها وقد ذكر القراني في ذخيرة وأشار إليه في شرح الأربعين أن جميع الأحوال المتعلقة بصلى الله عليه وسلم ترجع إلى العقد لا إلى العمل فيجب البحث عنها التفصيل كمال المعتقد بذلك انتهت قوله من جهة أبيه أي إلى عدنان فقط كاعلم محام وأما من بعده فلا يجب معرفته بل يجوز فقط كما ذهب إليه ابن إسحق وابن جرير وغيرهما وكرهه الإمام مالك رضي الله عنه أهاده الأجهوري في الشرح المذكور وقوله من جهة أمه أي إلى كلاب فقط كاعلم أيضا لا يقال النسب لا يكون إلا للآباء لا أقول المراد به هنا معناه القوي وهو يشمل ما ذكر (قوله أن يعرف حادته) أي عده

فصل على هذا الترتيب
لكن قال العظمى
سيدتنا فاطمة وأخوها
سيدنا إبراهيم أفضل من
الجميع على الإطلاق حتى
من الخلفاء الأربعة وكان
سيدنا مالك يقول لا أفضل
على بضعة رسول الله صلى
الله عليه وسلم أحدوا هذا
هو الذي يجب اعتقاده
ونقل الله عليه أن شاء الله
تعالى وما يجب اعتقاده
أيضا هو صلى الله عليه
وسلم ولد في مكة ووفي في
المدينة ويجب على الآباء
أن يعلموا أولادهم ذلك
قال الأجهوري ويجب
على الشخص أن يعرف
نبيه صلى الله عليه وسلم
من جهة أبيه ومن جهة
أمه وسبأني أن شاء الله
تعالى ذكر ذلك في الخاتمة
قال العلماء وبقين أن يعرف
كل شخص عده أولاده
صلى الله عليه وسلم
ونبيهم في الولادة لانه
ينبغي للشخص أن يعرف
ساداتهم

وترتيباً (قوله سادات الامة) من معاني الامة الجامعة الذين أرسل اليهم رسول وهو المراد هنا ومنها
الرجل الجامع للخير ومنها الامام ومنها خبير ذلك (قوله لم يكن لمصر حوا) أي بل مصر حواياه
بغير نقط وهو محفل لأن يكون على سبيل الوجوب أو على سبيل التلب (قوله لكن قياس نظاره
الوجوب) أي لكن القياس على نظاره كتسببه صلى الله عليه وسلم (قوله أولاده صلى الله عليه وسلم
الخ) بيان لعدم وقوعه وترتيبهم الخ بيان ترتيبهم (قوله على الصحيح) وهو قولنا كثيراً هل النسب
وقال الناقض هو الالابن ومقابلته أقوالها أنهم غائبه أربعة أنات وهي التي ذكرها وأربعة
ذكور القاسم وأبراهيم والمظاهر والطيب ومنها أنهم تسعة بزيادة عبد الله صلى الله عليه وسلم
ومنها أنهم أحد عشر بزيادة المطيب وولد مع الطيب في بطن وللمظهر ولد مع الطاهر في بطن ومنها أنهم
اثنا عشر بزيادة خاله عبد مناف ولد قبل المبعث (قوله وترتيبهم في الولادة الخ) رمز الشيخ إلى
ذلك بقوله

يقول زكاريّاك فوزاً لا على • ترتيب أولاد النبي المظهر
ألا لأنهم وانزل محمد خبر وقعة • وقد كانوا سباعاً يقول محمور

فاتفق لسيدنا القاسم والزاي لسيدنا زينب والرا لسيدتنا رقية والغاء لسيدتنا فاطمة
والهمزة الأولى لسيدتنا أم كلثوم والعين لسيدنا عبد الله والهمزة الأخيرة لسيدنا إبراهيم لكن
لا يتم كون الهمزة الأولى لسيدتنا أم كلثوم والأخيرة لسيدنا إبراهيم من جوهر النظم إذ محفل
العكس قلاب من قرينه على ذلك (قوله وهو أول أولاده) لأحاجة إليه لعله من قوله وترتيبهم الخ
ولكونه أول أولاده فني به فكان صلى الله عليه وسلم مشتهراً بابي القاسم وقد انصوا على أنه يهرم
على غيره صلى الله عليه وسلم التكني بذلك سواء مدة حياته عليه الصلاة والسلام وبعدها على
الصحيح وقد عاش سيدنا القاسم تسعين كذا قيل وقال بجاهد سبع ليالٍ وحطاه بعضهم وقال
الصواب أنه عاش سبعة عشر شهراً (قوله ثم زينب) فهي بعد القاسم في الولادة وقيل ولدت قبله
أدركنا الإسلام وهو طهرت وهي أكبر بناته صلى الله عليه وسلم على الأصح كسباني (قوله ثم رقية)
كانت ذات جال وذكر بعضهم أنها أكبر بناته صلى الله عليه وسلم وصححه الجرجاني والأصح الذي
عليه الأكثر ما مر من أن زينب أكبرهن وماتت النبي صلى الله عليه وسلم بسدر ولما عزيها قال
الحمد لله دفن البنات من المكرمات كأخترجه الدولابي عن ابن عباس (قوله ثم فاطمة) روي مر فوجاً
أنها مبعث فاطمة لأن الله تعالى قد خلقها وذريرتها عن النار يوم القيامة وروى مر فوجاً أيضاً لأن الله
خلقها وصحبها عن النار وتسمى البنات من النسل وهو القطع لأنشطاعها عن الدنيا إلى الله تعالى
وقيل لأنشطاعها عن سائر ما هنا حساباً بنا وكانت أحب أهلها صلى الله عليه وسلم إليه وكان إذا
أراد صرا يكون آخر هذه جاوذاً أقدم أول ما يلد حل عليها وروى البزارى أنه صلى الله عليه وسلم
قال فاطمة تضعة مني هي أعصابي وأعصبي ولم يكن له صلى الله عليه وسلم عقب إلا ما هنا فنشره
منها من جهة السبط الحسن والحسين رضي الله عنهما (قوله ثم أم كلثوم) اغتاتر في هذه السكبة
فلا يعرف لها اسم وماتت سنة تسع من الهجرة وفي البزارى جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم
على القبر وصنما غفران وقال هل فيكم من أحلم بجامع الليلة فقال أبو طلحة أفاضل أهل قبره أهل
وقد روي بهذا في رقية وهو وهما تقدم من أبا مات وهو صلى الله عليه وسلم لم يدر (قوله ثم
عبد الله) فدعيت أن الأصح أنه هو الطيب المظهر لقوله وهو الملقب الجسري على الأصح (قوله
لأسماء نصيب الخ) أي كاتيل (قوله وكلهم) أي السنة المذكورة وقوله من سيدنا حاد بحقه هي
أول امرأته زوج هارون رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يزوج غيره ما حتى مات وأحلف هل هي
أصل أو أخته نسلاً داود أم ما فصل فقال عائشة أقرأها النبي السلام من جبريل وحديثه أقرأها

سادات الامة لم يكن
لم يصرحوا فيها رأيت
وجوب ذلك أو نده لكن
قياس نظاره الوجوب
وأولاده صلى الله عليه
وسلم سبعة ثلاثة ذكور
وأربعة أنات على الصحيح
وترتيبهم في الولادة القاسم
وهو أول أولاده صلى الله
عليه وسلم ثم زينب ثم رقية
ثم فاطمة ثم أم كلثوم ثم
عبد الله وهو الملقب
بالطيب والمظاهر فهما
لقبان لعبد الله لأمهما
مخصصين مغايرين له وظاهر
من سيدتنا خديجة
والسابع

جبريل من ربهما السلام على لسان سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فهي الأفضل قبل من أفضل خليفة
أوقاطه فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فاطمة بضعة مني فلا أعدل بضعة رسول الله
صلى الله عليه وسلم أحدا ولا قبل

فضل النسا بنت عمران ففاطمة • خليفة ثم من قبل الله
وقد اختلف في عدة أزواجه صلى الله عليه وسلم والتفق عليه منهن إحدى عشرة مات منهن في
جانبه صلى الله عليه وسلم ثمان خليفة وزبى أم السالكين وفي صلى الله عليه وسلم من تسع ومن
عائشة وموئدة وزبى بنت جهن وخضعة وجويرية وصفيية ورملة وهند وسودة وقد روى الشيخ
الدين قوله

صفت ملها زاد حسنا جاله • صفارتا هندية سمل القند
نجد أم فام أول الكلم تستقد • نسا في عنهم المصطفى المسكى

والمتفق فيه منهن تسعة فإذا أخذت إلى تلك كانت الجلة ثلاثا وعشرين (قوله سيدنا ابراهيم)
دري كافي البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال ليله ولادته ولدى الليلة فلام سمته باسم أبي ابراهيم
الحديد ومنه يؤخذ مشروعية التسمية من حين الولادة وأما حديث الأثر بنسبة المولود يوم
السابع فالمقصود منه أنها لا تؤخر عنه لأنها لا تكون إلا قبله بل هي مشروعة من حين الولادة
إليه وعاش سبعين يوما وقبل سنة عشر شهرا وثمانية أيام وقبل سنة وعشرة أشهر وسنة أيام وقد
انكسفت الشمس يومه فونه فقال الناس إنما كسفت لولدت ابراهيم فقال صلى الله عليه وسلم ان
الشمس والقمر آيات من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ورواه الشيخان وقد روى وطاش ابراهيم
لكن نيبا لكن قال النووي انه باطل وجسارة على الكلام في المغيبات ومجازفة ومجهوم على عظيم
وقد تعقبه في ذلك ابن حجر بأنه عجيب مع ورود ما ذكره من ثلاثة محققين وقال وكأني بظهوره فقال ان
انكاره ما قاله وكيف يظن بالصحابي المهجوم على مثل هذا الباطن وقد اشتهر الجواب عنه بأن
القضية شرعية لا تقتضي الوقوع في المواجه (قوله من مارية القبطية) كانت سرية له صلى
الله عليه وسلم اهداها له المقوقس القبطي وأهدى معها أختها سربن وخضيا يقال له أم رورا ف
منقال من ذهب وعشرين في البساق فله شها موهي لدل وجاراً شهب وهو عفيرو وقاله يعقور
وعسلا من سمل بها فاجب العسل الذي صلى الله عليه وسلم ودعا في سمل بها بالبركة وكانت مارية
صلى الله عليه وسلم أربعة كأفاده في المواهب وقد نظم بعضهم أولاده صلى الله عليه وسلم على
ترتيبهم في الولادة في بيتين وذبيلهما بيت ذكر فيه ان كلهم من سيدنا محمد إلا سيدنا ابراهيم من
مارية القبطية فقال

أولاده قاسم فزنب • رقية ذات الجبال الباسمه
قام كنوم فطام فعبد الله ابراهيم وهو الخاتمه
وأهم خديجة الأبراهيم • طامه مارية كن عالمه

وهو مخالف لما جرى عليه الشيخ من تقديم فاطمة على أم كلثوم فليصور (قوله هذا) أي افهم هذا
(قوله الصدوق للرسول) أي مطابقة خبرهم للواقع هذا هو معنى الصدوق وأما معنى الحق فهو مطابقة
الواقع للغير فالمطابقة كانت مفاعلة من الجانبين إلا أنها تستدق تفسير الصدوق العبروني تفسير
الحق للواقع كذا اشتهر واختار بعض المحققين أنهم مأتى واحد وهو مطابقة الخبر للواقع وذلك لان
الواقع أمر ثابت فالانساب أو قاس عليه غيره لا العكس بان يلاحظ مطابقة غيره له لا مطابقته
لغيره وإن كانت المفاعلة من الجانبين ألا ترى أنه يقال جالس الوزير والسلطان ويقال جالس
السلطان الوزير وهذا الذي في كلام السعد على الصائغ تفسير الحق بالحكم المطابق وأما المطابقة

سيدنا ابراهيم من مارية
القبطية هذا ولترجع
إلى تمام العقائد (الثانية)
والاربعون (الصدوق) •
الرسول عليهم الصلاة
والسلام

فجعلها خبير السقيمة عليها راجع واعلم أن جميع ما قيل في حق الرسل يقال في حق الأنبياء إلا التبليغ
 وضده فإنها خاصات بالرسل إذا لم يكن رسول لا يبلغ نسباً بل يجب أن يخبر بأنه نبي ليس
 وعظم (قوله في جميع أقوالهم) أي في دعوى الرسالة وقبيل يلقوه عن الله تعالى وفي الكلام العرفي
 فهو أكمل شريته وقبه أن يدلل الصدق إلا في خاص على الصدق في الأولين فالأولى أن يفهم
 الصدق هنا عليهم السلام الواقعة حيث تدل الدليل والمدلول ويكون الصدق في الثاني مستغاداً من
 الأمانة كالأخفى (قوله أي عصمتهم من الوقوع الخ) الصفة في اللسنة الحفظ من الشيء مع إمكان
 وقوعه من المحفوظ وفي الاصطلاح الحفظ من الشيء مع استغالة وقوعه من المحفوظ وهذا تعلم منع
 سؤالنالها إلا أن أريد بها المعنى القوي والمراد عصمتهم من ذلك فلا هو أباطنا كما يأتي في كلامه
 فإنه تعالى عصم ظاهرهم من الزنا وشرب الخمر والسكنج إلى غير ذلك من منتهيات أفعالهم وعصم
 باطنهم من الخسار واليه وجب الدنيا إلى غير ذلك من منتهيات الباطن (قوله في محرم) أي ولو صورة
 ففعل ما كان عبداً أو سهواً أو ما كان قبل النبوة أو بعدهما ولا فرق بين الصغيرة والكبيرة نعم هذا يقع
 منهم سهواً إذا ترتب عليه فشرع كافي سلامه صلى الله عليه وسلم من الصلاة قبل تمامها سهواً
 لأجل بيان أحكام السهو وقوله وفي مكروه لا يقال قد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم فوضأ مرة
 ومن نبت نبت وشرب فأنما مع أن ذلك مكروه لا ناقول إنما فعل صلى الله عليه وسلم ذلك من حيث
 التشرع وهو من هذه الحجة ليس مكروهاً بل هو طاعة باتباعها كما أن المباح كذلك فلا يفعله
 صلى الله عليه وسلم إلا من هذه الحجة وهو حيث ليس مباحاً بل هو طاعة باتباعها (قوله تبليغ
 ما أمروا بتبليغه) أي وإن لم يكن أحكاماً كافي القرآن كثيراً وقد بقوله ما أمروا وأخبراً زاعماً ليس
 كذلك بأن أمروا بكتابه أو خبروا في تبليغه وكما أن تبليغه ليس واجباً بل هو متبع في الأول
 جائز في الثاني (قوله انقطاع) أي الكا والحدوث بحيث يكون فيهم قدسرة على الزام الخصوم
 ومحاجتهم وإبطال ادعائهم (قوله فهذه الأربعة نصب لهم) أي لا تنقل عنهم وقوله بمعنى أنه لا ينشور
 الخ إنما يقتضي على ما قاله المعتزلة من أن وجوب هذه الأمور عطف ناهي على أصلهم القاسم من وجوب
 الإصلاح والأصلح دون ما قاله أهل السنة من أن وجوبها شرعي بمعنى أنه بالدليل الشرعي وهو الحق
 كأن يظهر للناس في الأدلة الآتية وهي قياس ذلك يقال في قوله يستعمل عليهم الخ (قوله أضاف
 هذه الأربعة) المراد بالصد هنا معناه اللعوي وهو مطلق المباني وذلك لأن المكذب معناه عدم
 مطابقة الخبر للواقع والحياة به علم الحفظ من الوقوع في محرم أو مكروه والسكتان عدم التبليغ
 وبالإضافة عدم ذلك كما وجهت هذا تقابل بين كل من هذه الأمور ومقابلته من التقابل بين الشيء
 والمساوي لمقبضه لأن قبض الصدق لا صدق وهو مساو للكذب وهكذا نعم إن فسرت الحياة
 بارتكاب محرم أو مكروه كان التقابل بينها وبين ما قلنا من التقابل بين الصدق (قوله بفعل محرم
 أو مكروه) الباء السببية إن فسرت الحياة بعدم الحفظ والتصور إن فسرت بارتكاب محرم
 أو مكروه والمراد بالفعل ما يشمل القول والإضافات كالاعتقاد الفاسد (قوله بما أمروا) أي حال
 كونه بعض ما أمروا والخ قد خدمه عزه منبه (قوله على ما تقدم) أي من الخلاف بين السنوسي
 وغيره (قوله هذه تسعة وأربعون) اسم الإشارة عائد إلى ما ذكره من العقائد كلها من الوجود والى
 هذا (قوله وتقام المحسن) أي معهما (قوله الأعراض) شرح بذلك صفاته تعالى فلا يجوز عليهم خلافاً
 للصاري حيث وصفوا عيسى ما وقوله البشرية أخرج به صفات الملائكة فلا يجوز عليهم أيضاً
 وقوله التي لا تؤذي إلى نقص الخ احتراز به عن الأعراض التي تؤذي إلى ذلك كالبلاد والبص
 والبدن حلاً للهود وجهه المؤرخين في وصفهم لهم بالتقائص كوصفهم داوود بالحسد فتوصل أن
 المصاري أقرطوا حتى وصفوا عيسى بصفات الألوهية وأن اليهود فطروا حتى وصفوا الرسل

في جميع أقوالهم (الثالثة
 والأربعون الأمانة) أي
 عصمتهم من الوقوع في محرم
 أو في مكروه (الرابعة
 والأربعون تبليغ) أي ما
 أمروا بتبليغه الخ
 (الخامسة والأربعون
 اللطافة) أي فهذه الأربعة
 نصب لهم عليهم الصلاة
 والسلام معنى أنه لا ينشور
 في العقل عدمها وينتف
 الإيمان على معرفة ذلك
 على الخلاف بين السنوسي
 وغيره ويستعمل عليهم
 عليهم الصلاة والسلام
 أضاف هذه الأربعة وهي
 الكذب والحياة بفعل
 محرم أو مكروه والسكتان
 لتق مما أمروا بتبليغه
 والبلاد فهذه الأربعة
 تستعمل عليهم عليهم
 الصلاة والسلام بمعنى أنه
 لا ينشور في العقل وجودها
 وينتف الإيمان على
 معرفتها على ما تقدم فهذه
 تسعة وأربعون عقيدة
 وتقام المحسن جواز وقوع
 الأعراض البشرية بهم
 التي لا تؤذي إلى نقص

في اتيهم العلية وودليل وجوب الصدق لهم عليهم الصلاة والسلام أنهم لو كذبوا لكان خبر الله تعالى كاذبا لان الله تعالى
صدق دعواهم الرسالة بانها بالمعصية على آدم هو المهيمنة نازلة منزلة قوله تعالى صدق عدي في كل ما يبلغ حتى وفوضه ان
الرسول اذا اتى قومهم وقال ان رسول الله من الله فوالله ما الدليل على رسالتك وقال لهم استغن هذا الجبل مثلا فاذا قالوا انه انت
بما قلت بنسب الله الجبل صدق قولهم المدكور تصدق بالمعصية الرسول الرسالة فتق ٧٧ الله تعالى الجبل نازل منزلة قوله

تعالى صدق عدي في كل ما يبلغ حتى فلو كان الرسول كاذبا لكان هذا الجبل كاذبا والسكتب عليه تعالى محال فيكون كذب الرسل محالا واذا انتفى عنهم السكتب ثبت لهم الصدق وامادليل الامانة أي عصمتهم فظاهروا باطلا من يحرم أو مكروه أنهم لو خافوا ارتكاب محرم أو مكروه لكانا مأمورين بعمل ما يحلونه ولا يصح أن نؤمر بحرم أو مكروه لان الله تعالى لا يأمر بالفساد فتعين أنهم لم يفعلوا الا الطاعة اما واجبة أو مندوبة لا نختل أعمالهم المباحات لانهم اذا فعلوا المباح يكون لبيان الجواز وامادليل التبليغ فلاهم لو كانوا مأمورين بكتمان العلم ولا يصح أن نكتم العلم لان كافة ملعون فتعين أنهم لم يتكفوا في تبليغهم العلم وامادليل لهم التبليغ وعلى الله عليهم الصلاة والسلام فلاهم لو انتفت عنهم

بالفاس وهذه الامة لم تغرط ولم تغرط وكان بين ذلك قواما (قوله في اتيهم) أي حنازلهم العلية أي العلية فهي فعيلة بمعنى فاعلة (قوله أنهم لو كذبوا لكان الخ) إشارة الى قياس استثنائي مركب من شرطية متصلة مذكورة بلفظها واستثنائية مذكورة بعينها ما أعني قوله فبأي شيء والسكتب على الله محال ويصح أن يكون افترا بآثار كامن شرطية وجلية مذكورة في تقريرهما لا يخفى (قوله لكان خبر الله) أي التزبيل لا الخفي كما يعلم مما بعد (قوله لان الله تعالى صدق دعواهم الخ) تعليل للملازمة بين المقدم والنتيجه واسطة ضمنية محذوفة وتندرها وتصدق الكاذب كذب (قوله والمهيمنة نازلة منزلة الخ) علم منه أنه تعالى لم يقل ذلك صراحا وانما قلته تنزيلا (قوله وفوضه) أي فوض هذا الدليل (قوله صدق قولهم المدكور) أي الذي هو قولهم انت جافلت ولعل المراد بالعتبة العرفية فتشيل العتبة التي على القور والمعرصا بالعقبة (قوله لكان هذا الخ) أي التزبيل كما عرفت (قوله أنهم لو خافوا الخ) فيه ماهر فبما قبله وقوله لكانا مأمورين الخ أي لقوله تعالى فاتبوه حكمكم فتسبون ويحذو ذلك والضعيف في قوله لكانا مأمورين لجميع الانام والكلام على التوزيع على كل اممة مأمورة باتباع رسولها (قوله لان افتحنا الخ) لعل المراد بالفتشاء ما يشعل المكروه حتى يتم التعليل والا كان به قصور (قوله فتعين الخ) مر تب على محذوف والتقدير واذ لا يصح أن نؤمر بحرم أو مكروه بطل ما أدى اليه وهو خباياهم فحل يحرم أو مكروه وفي ترتيب التعيين المدكور على ذلك فطارد لا يعلم منه أنهم لا يفعلون المباح فلما حرقوه فتعين الخ من قوله ولا دخل أفعالهم المباحات الخ لكانوا أفعالهم المباحات فغير التنبه عليه (قوله فافلتانهم لو كفوا الخ) فيه ماهر (قوله ولا يصح أن نكتم العلم) لعل الصواب ولا يصح أن نؤمر بكنم العلم (قوله لان كافة ملعون) أي كافي الحديث كاتم العلم ملعون وهو مجمل على من كتمه عن مستغفه وقد تعين وقد نصوا على أنه لا يصح على العالم أن يعلم الناس من غير طلب منهم ما لم يكن الواقع أمر امتسكوا والازمة ذلك ان الله المنسك فيصحب على من رأى شخصا يحق حثية الصلاة مثلا أن يعلمه وان لم يسله في ذلك (قوله فتعين الخ) مر تب على محذوف والتقدير واذ لا يصح أن نؤمر بكنم العلم بطل ما أدى اليه وهو كتمانهم فتعين الخ (قوله لكانا مأمورين الخ) الاظهر أن يقول لكن عدم قدرتهم على ذلك جموع لان القرآن دل على اقامتهم العلم على الخلف (قوله في غير موضع) أي كافي قوله تعالى وحاد لهم ما لي هي احسن الى غير ذلك من الآيات (قوله وقوع الاعراض البشرية) أي التي لا تؤدى الى نقص في اتيهم العلية كاختسار (قوله زيادة) أي سبب زيادة كالاخفى (قوله ولا لاجل أن ينسلي الخ) لعله نوههم أنه قال قبل زيادة الخ فخطف عليه قوله ولا لاجل أن ينسلي الخ (قوله وعلى رئيسهم) أي أعظمهم فقوله بعدا لا عظم فكيد أو غشير (قوله من الامور التي أدلتها محبة) وهي

اللفظ مثلا ذروا أن يتفوا حجة على الخصم لكن اقامه الخ مهم على الخصم دل عليها القرآن في خبر موضوع اقامه الخ لا تكون الامن الفطن وامادليل جوار وقوع الاعراض البشرية بجم أنهم لا زالوا يترقون في المساوئ العلية ووقوع الامر اضيهم متلازمة في اتيهم العلية ولا لاجل أن يتسلي بهم غيرهم ويعرف العاقل أن الله سبحانه لا يجابه اذلو كانت دارجا لا يجابه لما آماهم شيء من تكذوا وانما صلى الله عليهم وعلى رئيسهم الا عظم سبدا نحمد وعلى آله وأصحابه وأهل بيته أجمعين وقد غنت الخسوف عقيدة بأدلتها الشرعية وولد كركشا مما يجب اعتقاده من الامور التي أدلتها محبة فاعلم أنه يجب الايمان

القسم الثالث من الفن لانه شمل على الالهيات والنبويات والسجيات وهي التي لا تثبت الا بالسمع (قوله بان تبتنا على الله عليه وسلم حوضا) ظاهره انه حوض واحد صحيح القربى ان له صلى الله عليه وسلم حوضين واختاره السنوني في شرح الكبرى واختلف على لكل من سائر الانبياء حوض اول قال بعضهم الذي يعني ان حوضه صلى الله عليه وسلم تانيس حوض غيره محتمل فميز بها الاول ونفوتش غيره الى الله تعالى اه (قوله والجهل بكونه بعد الصراط الخ) أي لان الواجب انما هو اعتقاد ثبوته لانه قبل الصراط او بعده فلا ضرر اخلاء الذهن عن ذلك (قوله زده الخلاق يوم القيامة) أي ما عدا اهل القلم والريز والبدع وظاهر كلامه ان الاسم السابقه تردده ايضا هو خلاف ظاهر الاحاديث (قوله وهو صبرا الكور الخ) لكن الماء يصيب فيه من ذلك الكور (قوله ومما يجب اعتقاده الخ) لوقال وانما الخ لسكان اولى كما هو ظاهر (قوله انه يشفع يوم القيامة في فصل القضاء) أي في القضاء الفصل أي لفصل بين الناس وهذه الشفاعة هي المسماة بالشفاعة الكبرى (قوله حين ينف الماس) أي بعد قزهم الى الاخاء كما في الحديث الصحيح فكل واحد يمدى عذرا او يقول است لها بأهل نفسي نفسي الاسيد نحمد الله صلى الله عليه وسلم فلا يدى عذرا ولا يقول ذلك بل يقول اياها اياها ثم يصدح تحت العرش كجود الصلاة فيقال له ارفع رأسك واشفع تشفع (قوله هو هذه الشفاعة مخصصة به صلى الله عليه وسلم) به صلى الله عليه وسلم شفاعات آخرتها شفاعة في دخول جماعة الجنة بغير حساب ومنها شفاعة في عدم دخول جماعة النار بعد استحقاقهم لها ومنها شفاعة في خروج جماعة من النار بعد ان استحقوا عذابهم منها ومنها غير ذلك واختلف هل يقبره صلى الله عليه وسلم شفاعة اول ولا والحق الاول (قوله لا يوجب الكفر) أي الا ان اسخه وكان معاوما من الدين بالضرورة والا كفرا يستحله ووافقت المعتزلة على ان الوقوع في الكفار المذكورة لا يوجب الكفر لكنهم قالوا بان هو يوجب الخروج عن الابواب فانبتوا الواسطة بين المؤمن والكافر (قوله ونصب الله الخ) هي لفظة الخروج من باب اذ ارجع ونصب عبارة عن الاقلاع من الذنب السدوا الغم على ان لا يعود الى مثل الذنب الذي وقع فيه والندم اعظم هذه الامور الثلاثة ولذلك ورد الدم في نو بشرط لبعضنا بشرط احدها ان لا يبلغ الغرغرة أي حالة التزع وهذا الشرط عام في حق الكافر والمؤمن المعاصي وقيل خاص بالكافر ونائبها ان لا تطلع الشمس من مغربها لا يقبل باب التوب حيث تدور بهم له دوى ولذلك قال القائل الحق ان من يوم طلوع الشمس من مغربها الى يوم القيامة لا تقبل توبة أحد كافي حديث ابن عمر اه وتاخره انه لا فرق بين من كان موجودا حينما اذ ذلك ومن لا تكن الذي مخصصه العلامة الاجهوزي في حاشية الرسالة وهو مقتضى ما نقله عن ابن عباس في شرح المختصر ان عدم قولها خاص بمن شاهد الطلوع وهو مميز وامان لم يشاهده بان ولد بعده ومن شاهده ولم يكن مميزا حيث تدور تقبل التوبة بينهما وتالها الاستقلال ان تعلق الذنب باسمه امرارة مظلمة اليه او ابرأته منها وخلفه في الغيبة اذا قلته والاعلا ثلاثا بؤديهم نين وحيث تدور في الاستغفار لم يول بقية بذلك كما قلناه سم لانها بلغت محمود مقتضى هذا الشرط انه لا تصح توبة الزاني الا اذا استحل زوج المزني ما هو هو ما جرى عليه بعضهم لكن الذي انقطع كلامهم عليه انه يتوب فيما بينه وبين الله تعالى ونصح قوله حيث تدور لا يشترط استغفاره بل لا يجوز لما يترتب عليه من الفساد والفننة واشترط ابن حزم العمل الصالح والحق الذي عليه الاثمة علم استراطه (قوله حالا) فهي واجبة على الغور فيناجرها بانتم انما صير الذنب الذي اقترفه بل نقل السنوني في شرح الجزرية انه ينضاض الذنب بنا حرك كل خطه وحكمة وجوب المبادرة بالتوبة قطع طماعية الشيطان في استدراج النفس حتى يوقعها في الهلكة (قوله من الذنب) وان لم يكن معينا ولو سهل تعينه ونصح التوبة من بعض الذنوب ولو مع الاعترار

بان تبتنا على الله عليه وسلم حوضا والجهل بكونه بعد الصراط الخ لا يضر زده الخلاق يوم القيامة وهو غير الكور الذي هو نهر الجنة ومما يجب اعتقاده انه يشفع يوم القيامة في فصل القضاء حين ينف الماس ويقرون الانصار اول وللتا في شفع في انصارهم من الموتى وهذه الشفاعة مخصصة به صلى الله عليه وسلم ومما يجب اعتقاده ان الوقوع في الكفار غير الكفر لا يوجب الكفر ونجيب التوبة حال الذنب

على البعض الا ستر كما هو مذهب أهل السنن خلافا للمعتزلة (قوله ولو صغيرة) أي سواء كان القتب
كبيرة أو صغيرة وضابط الأولى كل ذنب يصع وصفه بالظلم على الإطلاق ولذلك أمارات منها الجبان
الحدو الأبعاد عليها بالعدا ب وصف فاعلمها بالفسق تصاو له ولعل من ضابط الكبيرة فهو
صغير وعظم من ذلك أن الذنوب قيمان كأرو سفار وذبيت الخوا وج إلى أنها كلها كأرو والرحمة
إلى أنها كلها صغار (قوله على المعتد فيها) أي الصغيرة وقال بعضهم يجب التوبة بها لأن الكبيرة
دون الصغيرة لتكفيرها بالوشو وموجوه (قوله ولا تنقض التوبة بعوده الخ) أي ولو في المجلس كما هو
ظاهر كلامهم وزعت المعتزلة أنها تنقض ذلك معنيين بأنه لا يصفق الندم إلا باستدانه في جميع
الأزمنة وليس ذلك بشرط عندنا بل الشرط أن عاد لكن الذنب بعد التوبة أقيم منه قبلها
فقد قيل زلة بعد التوبة أقيم من سبعين زلة قبلها (قوله جديدة) أي غير التوبة السابعة (قوله أن
يجنب الكبير) أي إذا كان على أهل الظلم والتعير والفسق من حيث خروجه عن قانون الشريعة
ولو لم يكن من آفات الكبيرة لا يفتون معرفته بأنه تعالى إلى هي أسهل الأمر كله كقوله تعالى
سأصرف من آياتي الذين يكبرون في الأرض شيئا يخلقوا لله دينت المفت منه تعالى كقوله لا يجب
المستكبرين لكان كافيا فهو من أعظم الذنوب القلبية حتى قال بعضهم كل ذنب من ذنوب الظلم
ربما يكون معه الفخ الأكبر إلا الكبيرة أمدان الله منه فعليه بظهر قلبك منه والزيم التواضع فقد
كان من فوائده على الله عليه وسلم أن يجعل بضاعته من السوق إلى أهله ويصالح الفتي والفقر
وبعد آمن لقيه بالسلام إلى غير ذلك (قوله ولو الحسد) هو أول ذنب عصى الله به السما والارض
حسدا بليس آدم فلم يبدله وحسدا بيل ها بيل فقتله (قوله ولو العيبة) ضابطها كل ما أهملت به خبرك
نقص إنسان ولو متصفا بها أو كان بحضوره سوء أهله فمسته بلفظ أو كآبة أو إشارة وكأهي محرمة في
المسلم كذلك في الذي على المعتد ولفظ الآخر في الآية ليس التقييد بل الغالب واستثنى من العيبة
ست مسائل الأولى أن تكون على وجه التظلم كأن تقول فلان ظلمي الثانية أن تكون على وجه
الاستعانة كأن تقول فلان فعل كذا فاعني عليه الثالثة أن تكون على وجه الاستفناء كأن
تقول فلان فعل كذا فهل يجوز زلة ذلك الرابعة أن تكون على وجه التذكير كأن تقول فلان فعل
كذا فلا تعيبه الخامسة أن تكون على وجه التعريض كأن تقول فلان لا أعش السادسة
أن تكون في فاسق متجاهر بشرط أن تعاتبه بما فسق به وأن قصد زجره بذلك إذا بلغته (قوله عجايا)
جمع حاجب وهو المبالغ من الوصول (قوله ولو الحسد) غنى زوال نعمة الغير بخلاف العيبة فإنها غنى
مثل نعمة الغير وليس بمحرمة (قوله وهي السبي) أي بالقول أو الفعل وقوله على وجه الأصاد أي
على وجه يترتب عليه الأصاد أو على وجه هو الأصاد ونرج ذلك ما ذالم يكن على هذا الوجه
كان نقول لنقص فلان يريد أن يفتك فاصدا بذلك أن يرب شه أو يستغيب أو يغفل ذلك فليس عجة
(قوله لا يدخل الجنة) أي مع السابقين أو يجوز على المسفل وقوله قات أي غامس فت الحديث
فيه وكذلك هو المبالغ ليست شرط بل المداد على أصل الفعل (قوله وهل ما تقدم الخ) أي غنى في قوله
ويجب على الشخص أن يجنب الخ (قوله على القيود) هو كافي القاموس الإبعات في المعاصي
والمراد به فعل المعصية وإن لم يكن معه اعتناء فيما يظهر (قوله جاز في الخ) ظاهره ولو غنى أن تأتي
له (قوله أن بعض من ارتكب الكبائر يعذب) أي يصفق للو عيد ما على أنه على الحرم كما يفعله
الشاعرة وأما على أنه يجوز على المشيئة كما يفعله المازيدية فلا يجب ذلك وآل الجنس فلا يشترط
الجمع والتقييد بالكبائر يقتضى أنه لا يجب ذلك في من ترك الكبائر وهو كذلك كما هو مقتضى
كلام السنوسي في شرح الكبرى (قوله ولو واحدا) أي من كل نوع كافي نمرج الكبرى فأكفه
ال بالابد من تعذيب بعضهم ولو واحدا والزاه كذلك وهكذا (قوله خاتمة) هي لغة مأخوذة به الشئ

ولو صغيرة على المعتد فيها
ولا تنقض التوبة بعوده
إلى الذنب بل يجب لها
الذنب في جديده ويجب
على الشخص أن يجنب
الكبر والحسد والفتنة
لقوله عليه الصلاة
والسلام أن لا يواب الساء
عجا ياردون أعمال أهل
الكبر والحسد والفتنة
أي يمنعونها من الصعود
فلا تله بالحسد غنى زوال
نعمة الغير سواء كان غنى
أن تأتيه أي للعاسد
أولا والكبر بطر الحق
وخص الطلق ومعنى بطر
الحق رده على قائله ومعنى
خص الطلق الاستزاء بهم
ويجب أيضا أن يترك
التمية وهي السبي بين
الأمس على وجه الأصاد
لا يورد لا يدخل الجنة
قات، فغنى القات وتشد
الأمس المتانة من فوق بعدها
أفوا آترو تامن من
فوق أيضا وهل ما تقدم
من حرمة الحسد أن لم
تكن النعمة حاصلة
للمسود على القيود
والاجاز غنى زوال العمة
عنه ويجب اعتفاده
أن بعض من ارتكب
الكبائر يعذب ولو واحدا
(خاتمة) هـ

وأعطى لاسم اللانفا المخصوصة الله تعالى المعاني المخصوصة كقوله أمعاء القراحم قوله الإيمان الخ ذكره في الإيمان نفسه وشريعاً وأما الإسلام فهو لغة مطلق الانتداب وشريعاً الانتداب ذلك الحكم الشرعي وقبل العمل وعلم من هذا تغاير الإسلام والأيمان مفهومين ماصداً أما الأول فظاهر وأما الثاني فثلاث ماصدق الأول تصديقات والثاني امتثال وانتابات فتقولهم انهما مقصدان ليس المراد أنهما مقصدان مفهومهما أو ماصداً بل المراد أنهما مقصدان مختلفان من كان محللاً لاجدها كان محللاً لآخر هذا أن لو حفظ في كل التقيد بالشيء والأقليل بينهما المتصادف ذلك أيضاً للأفراد الإيمان غير صدق بقلبه فقط والإسلام غير انتقاد فقط وإن اجتمعاً في صدق بقلبه وانتقاد بظاهره فتأمل (قوله مطلق التصديق) أي سواء كان مجاباً بما يلي على الله عليه وسلم أو غيره (قوله مؤمنه) أي من الإيمان بهذا المعنى ومنه أيضاً اسمه تعالى المؤمن فتعناه المصدق لرسله بالبحر (قوله يجمع مجاباً) أي على الله عليه وسلم أي بما علم من الدين بالضرورة لا مطلقاً (قوله واختلف في معنى التصديق الخ) أي على قولين فليس المراد منه ظاهره وهو النسبة إلى الصدق الخ (قوله فقال بعضهم الخ) أي ذكره معاً باللكنه استغنى عنه بقوله التحقيق الخ (قوله ويرد على هذا التفسير الخ) يحصل الأبراد أنه يلزم على هذا التفسير أن التعريف ضيق مانع لشعوله معرفة الكافر مع أنه ليس بمؤمن وقوله هذا التفسير أيضاً الخ محصله أنه يلزم عليه أن التعريف جامع لعدم شعوله يلزم المفرد مع أنه مؤمن عند الجهور وأجيب عن الأول بأنهم لم يداووا بذلك لأنه لا ينوهم قائل أنه يصنع إيمان مع كفو من الثاني بأن التعريف انما هو للإيمان الكامل (قوله) نقل عن ابن القيم أن الإيمان من حيث الزيادة والنقص ثلاثة أقسام إيمان يزيد ولا ينقص وهو إيمان الآيات وإيمان لا يزيد ولا ينقص وهو إيمان الملائكة وإيمان يزيد وينقص وهو إيمان المؤمنين وفي قسم رابع وهو إيمان ينقص ولا يزيد وحله بعضهم عقلياً فقط ومثله بعضهم إيمان الفاسق (قوله أن تقول) أي النفس فهو حديث نفس لا لفظي كاهو ظاهر (قوله معرفة نفسه) أي وجوب معرفة الخ فهو على تقدير مضان والأفلا معني للإيمان بنفس المعرفة كالأبني وقد نظم بعضهم من يجب معرفته من أجداده صلى الله عليه وسلم من جهة أبيهم من جهة أمه فقال

عشرون جدام جد والمصطفى • يجب علينا حفظهم بلا حفا
خذهم على الترتيب عبد المطلب • فهاشم عبد مناف اهتم نصب
قصي مع كلاب ثم مره • كتب لسوي غالب ذميره
فهر بلسه مالك والنصر • كانا نزعته مشهر
مدركه الباس منهم مع مصر • رار مع معتد في الخبر
وصف لهم عبدان باصبع • لكي يتم النسب الصحيح
من جهة الأبواً بصانته • من جهة الأم فجب معرفته
أم النبي صاحب المعسر • آمنه بنت ثوب الطاهر
ابن لعبد مناف على القدر • ابن زهره مع كلاب قادر
قام طه مع أبيه فنجس • في جده كلاب باعد السقم

وعلم من ذلك أن المراد معرفة نفسه إلى عدنان فقط أما بعده فلا يجب بالاختلاف بل كرهه الأمام مالك كافر (قوله من جهة أبيه ومن جهة أمه) (قوله) استدلل بعضهم بقوله صلى الله عليه وسلم لم أزل أقل من أصلاب الطاهرين إلى أرحام الطاهرات أن علي جيع أأنه صلى الله عليه وسلم وجيع أمهاته إلى آدم وحواء ليس فيهم كافر لأنه لا يوصف بالطهارة إلا المؤمن وما أحسن قول بعضهم

الإيمان لغة مطلق التصديق ومنه قوله تعالى حكايته من أولاد يعقوب وما أنت مؤمن لتأثيرها التصديق يجمع مجاباً به النبي صلى الله عليه وسلم واختلف في معنى التصديق بذلك فقال بعضهم هو المعرفة فكل من عرف ما جاب به النبي صلى الله عليه وسلم فهو مؤمن ويرد على هذا التفسير أن الكافر عارف وليس مؤمن وهذا التفسير أيضاً لا يناسب قول الجهور أن المعتقد مؤمن مع أنه ليس عارف بالتحقيق تفسيراً التصديق بأنه حديث النفس التابع للجزم سواء كان يجرم عن دليل ويسمى معرفة أو عن عقيدته فيضرك الكافر لأنه لم يكن عنده حديث النفس لأن معنى حديث النفس أن تقول بربيت مجاباً به النبي صلى الله عليه وسلم ونفس الكافر لا تقول ذلك ودخل المعتقد فانه عنده حديث نفس تابع للجزم وإن لم يكن حرمه به عن دليل وبما يجب الإيمان به أيضاً معرفة نفسه صلى الله عليه وسلم من جهة أبيه ومن جهة أمه

واسم بايعان لهم من آدم * الى آية الاقرب المكرم
والامهات متلهم دليل ذاك * من الكتاب والحديث نخذ
كقوله في الساجدين قد ورد * فيهم روايات عليه السند
فيلزم من ساجد متفلا * ساجدها دفهم نعم الملا
(قوله فاما نسب علي الله عليه وسلم من جهة آية فهو الخ) قدر من الشيخ زريق ذلك في بيتين بأوائل
كلماتهما فقال علفت شفيها حال علفي فرائه * كليب مبن كسب لي غرائبه
قد امعش نفسي كرام خلاصة * ومدى الفهم مذنبيل مجد عوائفه
فأشار بأول الكلمة الأولى الى سيدنا صيدا الله وبأول الثانية الى شعبة الحمد الذي هو سيدنا عبد
الطلب وبأول الثالثة الى هاشم وبأول الرابعة الى عبيد مناف وبأول الخامسة الى قصي وبأول
السادسة الى كلاب وبأول السابعة الى حمزة وبأول الثامنة الى كعب وبأول التاسعة الى لؤي
وبأول العاشرة الى غالب وبأول الحادية عشرة الى فخر وبأول الثانية عشرة الى مالك وبأول
الثالثة عشرة الى النصر وبأول الرابعة عشرة الى كاهن وبأول الخامسة عشرة الى زعمو وبأول
السادسة عشرة الى مدركة وبأول السابعة عشرة الى الياس وبأول الثامنة عشرة الى مصر
وبأول التاسعة عشرة الى الزار وبأول العشرين الى محمد وبأول الحادية والعشرين الى صديان
(قوله عبد الله) من كلامه رضي الله عنه كما في ذكر الصلاح الصمدى
لقد حكم البادون في كل بلدة * بأن تافضلا على سادة الارض
وان أبي ذؤانبا السود الذي * بشاره ما بين نشر الى خضض
(قوله عبد المطلب) اسمه عامر كما قاله ابن قتيبة وقيل شعبة الحمد وانما اشتهر بعبد المطلب لان آياه
هاشم قال لاجبه المطلب هو عكة حين حضرته الوفاة أدرك عبدك * بيترب وقيل لان همه المطلب
جابه في مكة رده وهو حنة بنده وكان يسأل عنه فيقول هو عبيد جباه ان يقول ابن أبي فلان
أحسن من حاله أظهر له ابن أخيه وكان يقال له القبايض الجوده وكان من حكماء قريش وكان يأمر
أولاده بترك الظلم والبغي ويحثهم على مكارم الاخلاق وينهاهم عن الامور الدنية (قوله هاشم)
اسمه عمرو وقيل عمرو وكان يكنى بابي البطماء وكان مع عبد شمس في بطن وكانت أصعب رجل هاشم
مما صفة بحجة عبد شمس ولم يكن زعمها الا بسلطان دم فكانوا يقولون سيكون بينهم مادم فكان بين
ولدهما وقد وقعت الهداية بين أمية بن عبد شمس وبين هاشم فدعا أمية هاشما للبقاء فأتى ألفة
من معاشره لعل قدره ثم قال أهلك على حين نافع سود الحديق تصر عكة والحلاء صها عشر سنين
فرضي بذلك وجعل بينهما السكاه الحزاي وكان يسهان فخر كل مهماني فخره زوا على السكاه
فقال قبل أن يحضره خبرهم والقمر الباهر والكوكب الزاهر والنعيم الماطر وما المومن طائر وما
أهنيء بلم مسافر من متجدد وغار لقد سبق هاشم أمية الى المناظر قصر هاشم ما على أمية تعاد
هاشم الى مكة ونحرا الابل وأطعم الناس ونزع أمية الى الشام فقام ما عشر سنين فكانت أول عداوة
وقعت بينهما فوارن ذلك بنوهما (قوله عبيد مناف) اسمه المعيرة وانما اشتهر بذلك لان أمه كانت
حلمة خادما لهنم وقال له منات بالاء المتناة من فوق فيقبل له عبيد منات فنظره فراه فوافق عبد
منات حين كان غفوة الى عبيد مناف بالقاء بدل التا وكان يقال له قر البطماء ووجد مكرها بال المعيرة
ابن قصي أوصى بتقوى الله جل وعلا وصلة الرحم (قوله قصي) صمم فضع اسمه يدوقل يزيد وانما
اشهر بذلك لانه قصي أي بعد من عشرة الى بلاد قصاعة حين احقته أمه المهم لاهما كانت منهم
(قوله كلاب) بكسر الكاف وتخفيف اللام اسمه حكم بنحس عكسر ويقال له الحكم بزيادة الهمزة وقيل
اسمه المعيرة وقيل المهذب وسدر به في الفخ وانما اشتهر بذلك لانه كان مولعا بالصيد بالكلاب وقيل

فأما نسبه صلى الله
عليه وسلم من جهة آية
فهو سيدنا محمد بن عبد الله
ابن عبد المطلب بن هاشم
ابن عبد مناف بن قصي
ابن كلاب بن

لمسكالبته الا بعد اتي الحروب (قوله مرة) بضم الميم وفتح الراء مستنداً منقول من الوصف لما اخوذ
من المارة (قوله كعب) بفتح فسكون وكان يصيح فومه يوم الجمعة فخطهم ويد كرمهم بحيث انهم سلب
الله عليه وسلم ويعلمهم بانهم من اولاده وياصرهم باياعه فيقول سباني يجرمكم ان اعظم وبضجر
منه في كرمه فيشد اسناناً آخرها على عقلة باقى التي همد • يخبر اخبار اسد فواخبرها
(قوله لؤي) بضم اللام لاى كطلس وهو البطل ضد اللهه وقال ابن الاثير في تفسيره لاى كصا واخبار
المسبلي الاول (قوله بالهمز ويزك) لكن الاكثر الاول (قوله غالب) بالفتح المعجزة وكسر اللام
منقول من اسم الفاعل من كلام والده قليل ما في يدك أعف لك من كثير ما خلق وجهك وان صار
البك (قوله فوس) بكسر فسكون وعرفى الأصل اسم السيرا الطويل ومعنى به لقوله وكان بهن
فمرشنا لان كان يقرش أى يفتش عن خيلة الخناج فيسدها بجاله وكان يشوه كذلك والاصح ان يجاع
قرش والاكثرون على امانه انصر كذا كره العرافي في سيرته حيث قال

أما قرش فالاصح فهو • جعلها والاكثرون انصر

وفي ثلاثة احوال ذكرها الخليلي في سيرته اولها انه الياس ثانيها انه مضر ثالثها انه قصي لكن هذا
قول رافضى لاقتضائه ان ابا بكر وعمر ليسا من قرش فسكون اما منهما باطلة وهو خلاف اجماع
المسلمين (قوله مالك) معي بذلك لانه ملك العرب وكان يكنى بأبي حارث (قوله انصر) اجمه قيس
واغما لقب بذلك تضارته وحسنه (قوله كاه) بكسر الكاف وفتحين بينهما ألف بعد هاها بواغنا
قبل ذلك لا يعلم رل في كمن بين فومه وقيل لانه كان يستعمل فومه ويحفظ أسرارهم وكان يقول
فذا أن تروج نبي من مكابدي أحد يدعوا الى الله والبر والاحسان ومكارم الاخلاق فاستوعبوا زنادوا
نمرا الى شرفكم وعزا الى عزكم ولا تعدوا ما جاء به فانه الحق وكان شجاعا حسنا عظيم القدر يجمع
العرب اليه لعلمه وفصحه وكان يأخذ بالكل وحده فاذا لم يجد أحدا نصب حفرة بين يديه وبأكل
الغمة ويرى لها لقمه قاله ابن دحية (قوله شجرة) قصير غزوة بغضاب وهي الرزمة من الخزم أى سلاح
الشيء ومعنى بذلك غزاؤا بأن يكون مصلا لا موزة (قوله مدركة) بضم فسكون فكسر ففتح اجمه
عمر على الصحيح واتخاذ قبل ذلك لانه أدرك كل عز وغار كان في آتاه وكان فيه نور انى صلى الله عليه
وسلم ظاهرا (قوله الياس) بقطع الهمزة أخذنا من قولهم تصاع أليس أى لا يدري من أين يؤتى في
الحروب ويوصلها أخذنا من الياس لانه لم يأت لايه الا عند باسه من الولد لكبر سنه وجمه حبيب

مر من كسب لؤي بالهمز
وركة ابن غالب بن فهر بن
مالك بن النضر بن كاهن
خزاعة بن مدركة بن الياس
ابن مضر بن زار بن معد بن
عدنان

وكنته أبو عمرو كان كبيرا عند العرب حتى كانت يدعوه بسبع عشرة سنة وكانت لا تقضى أمر الا
بمضرة ويدكر أنه كان يسعى في صلته نليمة التي صلى الله عليه وسلم المعروفة في الجمع (قوله مضر)
بضم ففتح اسمه وكنته أبو الياس واغما قبل ذلك لانه كان يحب شرب اللبن الماخر أى الحامض
ويقال لانه كان يضر القلوب أى يملها البسملته وحاله وهو أول من حدا الابل وما حفظه •
من زروع شر المصنعة وشرب الخمر أهله فاجلوا أنفسهم على مكروهاها واصر فوها عن هواها
فلبس بين الصلاح والفساد الا صبر فواف (قوله زار) اجمه خلد ان واغما قبل ذلك لانه لم يظفر أوه
الى نور النبي صلى الله عليه وسلم بين عبيده فخرج حاشيد واغمر وأطعم وقال ان هذا كله زراى
قليل طق هذا الملوود وقال أبو العرج الاصبهاني لانه كان غريده عصره وقيل لتضاده (قوله معد)
كنته أبو ضاعة وقيل أوزار واغما قبل ذلك لانه كان معدا للصروب والغارات وقال ابن هشام
ما حوذ من المعد هو القوة لم يسلط الله مختصر على العرب أمر الله أرميا أن يجعله على العراق
سكى لتصيبه النعمة وقال فاني سأخرج من صلبه نيا كرميا أحتم به الرسل فضل أرميا بذلك واجتمعه
معه الى أرض الشام ففتنا في أسرا تيل ثم عاد بعد أن سكنت الفتنة فجوت بمختصر (قوله عدنان)
من العدن وهو الاقامة ومعنى بذلك تفاؤلا بانه يقيم ويسلم من عين الجن والاس التي يموت بها غالب

من في القبر وكان في زمن موسى عليه السلام على الصحيح (قوله والاجماع منع على هذا النسب)
قال ابن حبيب أجمع العلماء على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما اتسبأ إلى عدنان ولم يتجاوز
(قوله) وليس فيما بعده إلى آدم الخ أي لما وقع فيه من الأقوال المتسقة المتباينة وقد ذكر العراقي
أصحها في القصة السيرة وحاصله أن عدنان بن أديهم الهجرية وتلد له الال ابن أديهم الهجرية
ونفع الال الأول ابن مقوم بنهم الميم ونفع الوأوال المشددة ابن ناحور بنهم الهجرية ابن نوح بنهم الهجرية
فخصبة فراء مفتوحة غا معجمة وزان جعفر و يقال نوح بالقيدل الخصبة ابن صبر بنهم الهجرية
وسكون العين المهملات وضم الزاو بالياء الموحد ابن شبيب بنهم الهجرية ابن صبر بنهم الهجرية وضم
الميم وبالياء الموحد ابن ثابت بنهم الهجرية ابنهم الهجرية ابنهم الهجرية ابنهم الهجرية ابنهم الهجرية
بالتون ابن ابراهيم الخليل بن نوح بنهم الهجرية ابنهم الهجرية ابنهم الهجرية ابنهم الهجرية ابنهم الهجرية
بعضهم الجاهل بها ابن ناحور وهذا غير ناحور المأرب شاروخ بنهم الهجرية ابنهم الهجرية ابنهم الهجرية
ساكنة فخا معجمة كذا ضبطه بعض الحفاظ وضبطه النووي بالمهملة بدل المعجمة وقال بعضهم
ساروخ بنهم الهجرية ابنهم الهجرية ابنهم الهجرية ابنهم الهجرية ابنهم الهجرية ابنهم الهجرية ابنهم الهجرية
أو العين المهملات ابنهم الهجرية ابنهم الهجرية ابنهم الهجرية ابنهم الهجرية ابنهم الهجرية ابنهم الهجرية
وسكون المشددة الخصبة ونفع الباء الموحد ويقال له بار بالقيدل الخصبة قال بعضهم هو سيد ناحور
وقيل أنه نفع قال السبيل من الطبراني ورويت أن بين نفع وعبر بأبا اسمه فبنان بنهم الهجرية ابنهم الهجرية
الخصبة بنونين بينهما ألف و يلقب بعضهم بنونين بنونين بينهما واو ابن شبيب بنهم الهجرية ابنهم الهجرية
مفتوحة فخا معجمة كقوله النووي ابن أرغند بنهم الهجرية وسكون الزاو نفع القفا وسكون الخاء
المهملات ونفع الشين المهملات أيضا بدل معجمة كقوله النووي ويقال انهم اشتدوا القفا وسكون الشين
أو اللام بدل الزاو إذا صاحب العرو القفا وسكون اللام مع تقديم الشين على الخاء ابنهم الهجرية ابنهم الهجرية
وأنف فم مخففة وهو ليس في خلافا إلى البيت الموقد ومن وافقه ابن نوح و اسمه عبد الغفار
كقوله جماعة ابن لامل بنهم الهجرية ونكسر ويقال له لامل بنهم الهجرية ابنهم الهجرية ابنهم الهجرية
بدل السكاف ابن منوش بنهم الهجرية ومنشأه فخرية مشددة مضومة وواو ساكنة وشين معجمة مفتوحة
ونكسر ولا ساكنة وقد نفع ونكسر فخا معجمة ابن خنوخ بنهم الهجرية ابنهم الهجرية ابنهم الهجرية
عمرو قال ابن امصق اء ادريس بنهم الهجرية ابنهم الهجرية ابنهم الهجرية ابنهم الهجرية ابنهم الهجرية
مهلا بدل ميم مفتوحة فها ساكنة فلام وأنف فها بنهم الهجرية ابنهم الهجرية ابنهم الهجرية
ساكنة فونين ووز جعفر بنهم الهجرية ابنهم الهجرية ابنهم الهجرية ابنهم الهجرية ابنهم الهجرية
أنوش بنهم الهجرية مفتوحة فون مضومة بعد هاو أو شين معجمة ابن شبيب بنهم الهجرية ابنهم الهجرية
نخبة ثالثة ويقال فيه شيبان ابن آدم عليه السلام ابنهم الهجرية ابنهم الهجرية ابنهم الهجرية
عليها (قوله فيما ينقل) أي حال كونه مندرجا فيما ينقل اندراج العام في الخاص (قوله) وأما نسبة
صلى الله عليه وسلم من جهة أمه (مقابل لقوله فيما ينقل) أما نسبة صلى الله عليه وسلم من جهة أبيه
(قائلة) لسيدتنا أمينة ثلاثة أخوة وأحسان فأخواله صلى الله عليه وسلم وأخواته وقد قلها
الشيخ بقوله

خال النبي أسود عجير • صيد فون ليس فيهم خير

مرصة فاحنة خالات • والكل قبل عنه قدما نوا

(قوله فهي) الأولى فهو بذكر الصغير ولا يقال أنه راى الخ لا يقول لا يخفى أن الخبر مجموع قوله
أمينة بنت وهب الخ وهو ليس مؤنثا الآن يقال أنه راى مدره (قوله ابن عبد مناف) جعل بعضهم
عبد مناف هذا جد أبي سيدتنا أمينة وهو وهم والصواب أنه أوه كما قصصه بإارة الشيخ كعبارة
الناس في سيرته ونصها وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بنت وهب بن عبد مناف اه (قوله زهرة)

والاجماع منع على
هذا النسب إلى عدنان
وليس فيما بعده إلى
آدم طريق صحيح فيما
ينقل وأما نسبة صلى
الله عليه وسلم من جهة
أمه فهي أمينة بنت وهب
ابن عبد مناف بن زهرة

بضم الزاي وسكون الهاء كاضطه الزقاني في شرح المراهب وهو اسم رجل على الصواب وأخطأ
من جعله اسم امرأة كقوله الأجهوري في شرح ألقبة السيرة (قوله وعبد منافي هذا) أي الذي في
نفسه صلى الله عليه وسلم من جهة أمه وقوله عبد منافي جده صلى الله عليه وسلم أي من جهة
أبيه (قوله ويجب أن يعلم أن صلى الله عليه وسلم الخ) وكذا ما سأمرنا به صلى الله عليه وسلم كما
تقدم (قوله أبيض مشرب بحمرة) فليس لونه صلى الله عليه وسلم بأضمار فلان لوجهه صلى الله عليه وسلم
البياض المخلوط بالحمرة الذي هو أشرف الألوان النسبة لهذه العاروا ما بالنسبة لتلك الأروا ثم فيها
البياض المشرب بصفرة كما يكون عليه أهل الجنة في الجنة كما قال جمهور المفسرين في قوله تعالى
كما نحن أبيض بكون شبيهين ببعض النعام المكثون في عتبه ولونه حنظل بياض به صفرة حسنة
ولم يكن صلى الله عليه وسلم في الدنيا كهو في الآخرة ثلاثة أهله أحد الأحنس جمع الله له بين
الآخرة وبين زيادة في عظمه صلى الله عليه وسلم (قوله على ما قاله بعضهم) لعنه أنى ذلك لكونه لم يزل
في هذا ذكر (قوله وهذا) أي قوله أن يعلم الخ والمذكور من أول الخاتمة (قوله وصلى الله الخ) انما عبر
بالمضي إشارة إلى أن الصلاة المطلوبة محقة ولا بد وقد أورد الصلاة من السلام وهو مذكور وعلى
ما فيه (قوله كذا ذكره الذكرون وغفل عن ذكره العارفون) يحتمل أن يكون الذكر هنا المراد منه
الفتوى وهو الاستحضار ويحتمل أن يكون المراد منه الثاني والمراد بالفتوى على الأول القسبان وعلى
الثاني السكون كذا يؤخذ من القاموس لكن المصادر الأول وهل الضعيفان عائدان إلى النبي صلى
الله عليه وسلم أو إلى الله أو الأول تعالى الذي صلى الله عليه وسلم والثاني إلى الله أو بالعكس
احتمالات والأولى منها الأخير لأنه أبلغ في كثرة الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وإذا عكس
تعالى أكثر من العارفين عنه والعارفون عن النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من إذا كثر به وفي بعض
النسخ كذا ذكره الذكرون وغفل عن ذكره العارفون وكفى الخطاب في الأول وضعية الغيبة في
الثاني وفي رواية كالأولى وفي رواية بعكس الثانية وفي رواية بكفى الخطاب فيهما فحصل أن
الروايات أوسع الأولى وضعية الغيبة فيهما الثانية بكفى الخطاب في الأول وضعية الغيبة في الثاني
وبالعكس وكفى الخطاب فيهما وهل يحصل للمصلي هذه الصفة قرب صلوات بقدر هذا العدد
أو يحصل له قرب صلوات واحدة لكنه أعظم من قرب الصلاة المفردة من ذلك قولنا ولا تحفون
على الثاني (قوله الحمد لله رب العالمين) أي بذلك اقتداء بأهل الجنة فإن ذلك أشرعناهم كقوله تعالى
وأخروهم أن الحمد لله رب العالمين قبل أن العالمين ليس جلال العالم لأن الجمع لا يكون أحسن من
مفرده كما إذا أضافوا خاص بالعلماء والعالمين ليس جليلهم ماسوي الله تعالى والحقق أنه جعله لأن
العالم وإن كان يطلق على جميع ماسوي الله تعالى يطلق على كل جليل وعلى كل صنف فجمعه على
عالمين باعتبار الإطلاق الثاني نعم هو جمع تنويف الشرط لأن العالم ليس يعلم ولا صفة ولا يجمع
بالواو والياء والمون إلا ما كان علما وصفة على أميري في الكشاف على أنه جمع استزفي الشرط
لأن العالم في حكم الصفة لأنه علامة على وجود الله تعالى والله أعلم وهذا آخر ما سأل الله تعالى على
الرسالة التي هي لمقاد هذا الفن جامعة ولقاء صديقه وأخيه المصطفى به العوام فيما يجب عليهم
من علم الكلام وكفى يا أخى العيوب سائرنا والله أعلم أن يكون الذنوب غافرا وأما أن كنت لست
من أهل هذا الشأن فصددت الشبهة بهم لا فؤاد يهتدي بهم في الجبانة بالفصل والالتزام والأحسن
من المولى الكريم الرحمن بجاء سيد ولد عبدان وصلى الله عليه في كل وقت وزمان وليس في
هذه الخاتمة من غير الجمع إلا القليل فنع عيسا على كل من اشتغل بها الملة الجليل وكان الفراغ
من جمع يوم تسب وعشرين من رمضان المبارك من شهر ربيع الثاني وثلاث وعشرين
من شهر ربيع الثبوية وعلى صاحبها أصل الصلاة وأرعى السلام والقبلة آمين

وعبد منافي هذا غير عبد
منافي جده صلى الله عليه
وسلم ابن كلاب أحد
أجداده صلى الله عليه
وسلم فجمع معه صلى الله
عليه وسلم أمه في كلاب
ويجب أن يعلم أنه صلى الله
عليه وسلم أبيض مشرب
بحمرة على ما قاله بعضهم
وهذا آخر ما سأل الله به من
فضله وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه
وعلى أهل بيته كذا ذكره
الذكرون وغفل عن
ذكره العارفون والحمد لله
رب العالمين

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

الحمد لله على النعمان والشكر له على الانعام والصلاة والسلام على من كان لا نبي بعده، والثناء
 له وصحبه بتجوم الهدى ومصابغ الاضلال (أما بعد) فيقول المتوسل بالتج العربي الفقير اليه
 تعالى أحمد المسكين قد تم طبع حاشية العالم العلامة الشيخ ابراهيم الباجوري شيخ الاسلام
 المسماة بتعقيب المقام على كتابة العوام في علم الكلام لشيخه ذي المقام العالي الشيخ محمد
 الفضالي تمشدهما الله برحمته واسكنهما فسيح جناته وذلك بالطبعة الجديدة المسماة بالخرقة
 المنشأة بمجوش على بيمانية مصر المحمية ذات الادوان المتوفرة الزاهية القائمة والخرق
 البديعة الشكل المتناسقة على ذمة القاضين الامجدين صاحب المطبعة

المذكورة عالي الجانب حضرة الشيخ محمد عبد الواحد الطوبى

وحضرة السيد محمد حسين الخشاب رحمهما الله بالصناية

والحفظ والرعاية وكان تمام طبعه في ذي

القعدة الحرام سنة ١٣٠٣ من

هجرة نبينا عليه الصلاة

والسلام

تم



سنة ١٣٠٠	واحد من
الصفحة ٢٠	فن من
عدد ١٠	كتاب من

صفحة	صفحة
خطبة الكتاب	۵۸
مطلب في اختلاف المتكلمين في جهة دلالة	الصفة الخامسة عشرة الواجبة له تعالى
المخلوقات عليه سبحانه وتعالى	كونه يرد الى الصفة العشرين وهي غمام
مقدمة فيما يتوقف عليه فهم العقائد	ما يجب له تعالى على التفصيل وهي كونه
الخمسین	تعالى مستكماً
الأول من الصفات الواجبة له تعالى الوجود	تنبیه ما تقدم من القدرة الخ
الصفة الثانية الواجبة له تعالى القدم	أشداد هذه العشرين مستحيلة عليه تعالى
الصفة الثالثة الواجبة له تعالى البقاء	تنبیه قال بعضهم الاشياء أربعة الخ
الصفة الرابعة الواجبة له تعالى المخالفة	العقيدة الحادية والاربعون الجائز في حقه
للعواد	تعالى
الصفة الخامسة الواجبة له تعالى القيام	وما يجب اعتقاده أن أفضل المخلوقات على
بالنفس	الاطلاق غنما صلى الله عليه وسلم
الصفة السادسة الواجبة له تعالى	وما يجب اعتقاده أن أصحابه صلى الله
الوحدانية	عليه وسلم أفضل القرون الخ
الصفة السابعة الواجبة له تعالى القدرة	ويبنى أن يعرف كل شخص عدده وأولاده
الصفة الثامنة الواجبة له تعالى الإرادة	صلى الله عليه وسلم الخ
الصفة التاسعة الواجبة له تعالى العلم	الثانية والاربعون الصديق للرسول عليهم
الصفة العاشرة الواجبة له تعالى الحياة	الصلوة والسلام
الصفة الحادية عشرة والثانية عشرة من	الثالثة والاربعون الامانة
صفاته تعالى السمع والبصر	الرابعة والاربعون تبلغ ما أمروا
الصفة الثالثة عشرة من صفاته تعالى	بتبليغه للخلق
الكلام	الخامسة والاربعون انقطاعه
الصفة الرابعة عشرة الواجبة له تعالى	ذكر ما يجب اعتقاده من السبعين
كونه قادراً	خاتمة في تعريف الایمان
	تسبه صلى الله عليه وسلم